

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

جباية شركات الإتصال ودورها في تمويل

الخزينة العمومية

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الطور الثالث (ل م د)

تخصص: جباية ومالية المؤسسة

إشراف الدكتور:

بضياف صالح

إعداد الطالب:

نوري يوسف

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

جباية شركات الإتصال ودورها في تمويل الخزينة العمومية دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الطور الثالث (ل م د)

تخصص: جباية ومالية المؤسسة

إشراف الدكتور:

بضياف صالح

إعداد الطالب:

نوري يوسف

<< أعضاء اللجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
معزوز نشيدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
بضياف صالح	أستاذ محاضر - أ-	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
طويل آسيا	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
بنين عبد الرحمان	أستاذ محاضر - أ-	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
شنوف حمزة	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
عبابة علي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

إن الشكر والعرفان أولا وأخيراً لله الذي رزقنا ومنحنا الصبر طيلة المشوار من العلم ما لم نكن نعلم، فالحمد لله الذي أعطانني القوة والمقدرة التي مكنتني من الوصول إلى هذا المستوى للإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والإمتنان للأستاذي المشرف الدكتور بضيف صالح الذي كان لي نعم الرفيق ونعم السند، لم يبخل يوماً بتقديم وقته وجهده لتسييد خطواتي نحو الصواب وتطوير هذا البحث وضبط مضمونه جزاك الله عنا كل خير.

كما أتقدم إلى أستاذي الأستاذ الدكتور حميد اتو صالح ، الذي أفادني من خبرته وتفضل علي بالنصائح والتوجيهات التي ساهمت في تجاوز العقبات وتذليل الصعوبات

سائلاً الله تعالى أن يزيده من فضله وفي علمه.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة وإثراء هذا العمل

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة تحفيزية وشكر موصول للأعضاء لجنة التكوين في التخصص الذين رافقونا في

مرحلة التكوين

إلى جميع أساتذة وموظفي جامعة البليدة 2 أدامها الله منبراً للعلم والعرفه

الإهداء

إلى الوالدين الحبيين..... أطال الله في أعمارهم وأدام عليهم الصحة
والعافية

إلى شريكة حياتي.....زوجتي الغالية.
إلى قرة عيني أبنائي "أيوب ، مرتضى ، جودي " حفظهم الله ورعاهم.
إلى من رافقوني دروب الحياة..... أخوتي وأخواتي.
إلى كل من له فضلٌ علينا من مرحلة الإبتدائي إلى الجامعة.
إلى كل الأقارب و الأصدقاء و الزملاء.

*** أهدي لكم هذا العمل ***

فهرس المحتويات

..... شكر وتقدير
..... الإهداء
..... فهرس المحتويات
..... فهرس الجداول
..... فهرس الأشكال
..... الملخص
..... مقدمة

الفصل الأول: مفاهيم أساسية مرتبطة بشركات الاتصال في الجزائر

19..... تمهيد
20..... المبحث الأول : الإطار النظري للاتصالات السلكية واللاسلكية
20..... المطلب الأول: ماهية الاتصالات السلكية واللاسلكية
29..... المطلب الثاني: ماهية خدمات الاتصالات وخيارات تمويلها
33..... المطلب الثالث: نشأة وتطور قطاع الاتصالات في الجزائر
40..... المبحث الثاني: تقديم شركات الاتصال ومجهزي خدمة الهاتف النقال في الجزائري
40..... المطلب الأول : تعريف ومميزات شركات الاتصال
43..... المطلب الثاني : شركات الاتصال الناشطة في الجزائر
52..... المبحث الثالث : دوافع تحرير وإصلاح قطاع الاتصالات والإطار المؤسسي المنظم لها
52..... المطلب الأول : الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتحرير قطاع الاتصالات
54..... المطلب الثاني: الإطار المؤسسي المنظم لقطاع الاتصالات
59..... المطلب الثالث: الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر في قطاع الاتصالات
64..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الإصلاح الجبائي وعلاقته بشركات الاتصال في تمويل الخزينة العمومية

66..... تمهيد الفصل الثاني
67..... المبحث الأول: مدخل للنظام الجبائي في الجزائر
67..... المطلب الأول: الإطار النظري للجباية

المطلب الثاني : إصلاح النظام الجبائي في الجزائر	74
المطلب الثالث : الضرائب والرسوم المستحقة على شركات الاتصال في الجزائر	80
المبحث الثاني : الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال في الجزائر	96
المطلب الأول: تقديم عام لمديرية كبريات المؤسسات	96
المطلب الثاني : علاقة مديرية كبريات المؤسسات بشركات الاتصال	105
المطلب الثالث : التصريح والدفع إلكتروني إتجاه مديرية كبريات المؤسسات	108
المبحث الثالث : الإصلاحات الجبائية المساهمة في تمويل الخزينة العمومية	117
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الخزينة العمومية	117
المطلب الثاني : مصادر تمويل الخزينة العمومية	121
المطلب الثالث : دور الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية	122
خلاصة الفصل الثاني	127

الفصل الثالث : دراسة الموارد الجبائية لشركات الاتصال في تمويل الخزينة العمومية

تمهيد	129
المبحث الأول : تحليل مؤشرات السوق الخاصة بشركات الاتصال في الجزائر	130
المطلب الأول : تحليل مؤشرات سوق شبكة الهاتف الثابت	130
المطلب الثاني : تحليل مؤشرات سوق شبكة الهاتف النقال	133
المطلب الثالث : تحليل مؤشرات سوق شبكة الإنترنت	139
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية لشركات الاتصال في الجزائر	144
المطلب الأول : تطور رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنقال	144
المطلب الثاني : الإستثمارات ومناصب العمل المحققة من طرف شركات الاتصال	146
المطلب الثالث : مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الوطني الخام	149
المبحث الثالث : الموارد الجبائية المحصلة من شركات الاتصال في الجزائر	154
المطلب الأول : الضرائب المباشرة المستحقة على شركات الاتصال في الجزائر	154
المطلب الثاني: الضرائب الغير المباشرة المستحقة على شركات الاتصال في الجزائر	159
المطلب الثالث : قياس مساهمة الموارد الجبائية لشركات الاتصال في الجباية العادية	161
خلاصة الفصل	165

الخاتمة.....167

قائمة المصادر والمراجع.....172

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1-1): يمثل تطور مشتركى الهاتف النقال في مرحلة الاحتكار التام (1998-2001) 36....
- الجدول رقم (1-2) : تطور مشتركى الهاتف النقال في مرحلة الاحتكار الثنائي (2002-2004) 37.....
- الجدول رقم (1-2): يمثل التعديلات التي طرأت على معدلات الضرائب على أرباح الشركات 84.....
- الجدول رقم (2-2): يمثل الجدول التصاعدي بالشرائح للأجر الخاضع للضريبة على الدخل 86.....
- الجدول رقم (2-3) : يمثل توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني 89.....
- الجدول رقم (2-4): يوضح التعديلات التي طرأت على معدلات الرسم على القيمة المضافة كما يلي: 90....
- الجدول رقم (2-5): يمثل المدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات في الجزائر 109.....
- الجدول رقم (2-6) تطور الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (2010-2022) 122.....
- الجدول رقم (2-7): تطور مكونات الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية (2010-2022) الوحدة 124
- الجدول رقم (3-1) : يمثل تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك للفترة (2013-2022) 130.....
- الجدول رقم (3-2) : يمثل تطور نسبة الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت للفترة (2013-2022) 132..
- الجدول رقم (3-3) : يمثل تطور إشترك الهاتف النقال حسب الشركات للفترة (2013-2022) 134....
- الجدول رقم (3-4) : يمثل تطور إشترك الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع للفترة (2013-2022) 136
- الجدول رقم (3-5) : يمثل تطور حظيرة مشتركى شركات الهاتف الثابت والنتقال للفترة (2013-2022) 138
- الجدول رقم (36) : يمثل تطور مشتركى الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا (2013-2022) 140.
- الجدول رقم (3-7) يمثل تطور مشتركى الانترنت النقال حسب نوع التكنولوجيا (3G/4G) 142.....
- الجدول رقم (3-8): يمثل رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنتقال 144.....
- الجدول رقم (39) : يمثل الإستثمارات المحققة من طرف شركات الاتصال في الجزائر 146.....
- الجدول رقم (3-10) : يمثل مناصب العمل التي تم توفيرها لشركات الاتصال 148.....
- الجدول رقم (3-11) : يمثل مساهمة شركات الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 150.....
- الجدول رقم (3-12) : متوسط الإنفاق الشهري للأفراد عبر شبكة الهاتف الثابت والنتقال 151.....
- الجدول رقم (3-13) : يمثل حصيلة ضريبة على أرباح الشركات IBS للشركات الاتصال 154.....
- الجدول رقم (3-14) : يمثل حصيلة ضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور للشركات الاتصال 156
- الجدول رقم (315) : يمثل حصيلة الرسم على رقم الأعمال TAP للشركات الاتصال 158.....
- الجدول رقم (316) : يمثل حصيلة الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات الاتصال 160.....

جدول رقم (3-17) : يمثل حصيلة ضرائب ورسوم للشركات الاتصال 162

جدول رقم (3-18) : يمثل مساهمة جباية الشركات الاتصال في الجباية العادية 163

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1-1) : يوضح الأطراف الثلاثة المشكلة لمخطط خدمات الاتصال	30
الشكل رقم (2-1) : يوضح الهيكل التنظيمي لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية	57
الشكل رقم (3-1) : يوضح الرخص الممنوحة في مجال الاتصالات الإلكترونية	58
والشكل رقم (1-2) : يوضح أكثر المخطط التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات (DGE)	104
الشكل رقم (2-2): يوضح المدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات في الجزائر	110
الشكل رقم (3-2) : يوضح المسار الخاص بعملية التصريح على مستوى بوابة جبايتك	114
الشكل رقم (4-2): تطور الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (2010-2022)	123
الشكل رقم (5-2): يوضح تطور مكونات الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية خلال الفترة (2010-2022)	126
والشكل رقم (1-3): يوضح تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك للفترة (2013-2022)	131
الشكل رقم (2-3): يوضح نسبة الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت للفترة (2013-2022)	133
الشكل رقم (33) : يوضح تطور إشتراك الهاتف النقال حسب الشركات للفترة (2013-2022)	135
الشكل رقم (4-3): يوضح تطور مشتركى الهاتف النقال حسب نوع الدفع للفترة (2013-2022)	137
الشكل رقم (5-3) : يوضح حظيرة الإجمالية مشتركين الهاتف الثابت والنقال للفترة (2013-2022)	138
الشكل رقم (6-3): يوضح تطور مشتركى الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا (2013-2022)	141
الشكل رقم (7-3) : يوضح مشتركى الانترنت عبر الهاتف النقال حسب التكنولوجيا (2013-2022)	143
الشكل رقم (8-3) : مثل رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنقال	145
الشكل رقم (39) : يوضح الإستثمارات المحققة من طرف شركات الاتصال	147
الشكل رقم (310) : يوضح مناصب العمل المحققة من طرف شركات الاتصال	149
الشكل رقم (311): يوضح مساهمة شركات الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر	151
الشكل رقم (12-3): يوضح متوسط الإنفاق الشهري للأفراد عبر شبكة الهاتف الثابت والنقال	153
الشكل رقم (313) : ضريبة على أرباح الشركات IBS للشركات الاتصال	155
الشكل رقم (314) : يوضح حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور للشركات الاتصال	157
الشكل رقم (15-3) : يوضح حصيلة الرسم على رقم الأعمال TAP للشركات الاتصال	159
الشكل رقم (17-3) : يوضح حصيلة ضرائب ورسوم شركات الاتصال	163
الشكل رقم (318): يوضح مساهمة جباية الشركات الاتصال في الجباية العادية	164

الملخص

تهدف هذه الأطروحة الى معرفة دور جباية شركات الاتصال ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)، للإجابة على الإشكالية المطروحة حاولنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بشركات الاتصال ، كما ركزنا على الإصلاحات الجبائية وعلاقتها بشركات الاتصال والتعرف على الضرائب المستحقة ، بحيث إعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي ركزنا على المنهج التحليلي لتوضيح دور جباية شركات الاتصال في الخزينة العمومية، من خلال اللجوء الى الملاحظة والمسح الوثائقي للتصاريح الشركات على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، وإستخدام البيانات الإحصائية وتبويبها بهدف توضيح الموارد الجبائية وأنواعها ونسب مساهمتها، وقد خلصت الدراسة إلى أن مشتركى شركات الاتصال في تزايد مستمر بسبب المنافسة بحيث وصلت الى 59,54 مليون مشترك في نهاية 2022، مما ساهم في تحقيق إيرادات بقيمة 447,95 مليار دج، كما توصلنا بأن حصيلة TVA بمبلغ قدره 40,56 مليار دج و IBS في حدود 03,23 مليار دج وهم من أهم الموارد الجبائية المحصلة، وأظهرت النتائج بأن شركات الهاتف النقال تملك أكبر مساهمة تفوق 70% مقارنة بشركات الهاتف الثابت، لكن تبقى هذه النسبة منخفضة لم تتجاوز 3,20% في الجباية العادية وختاماً قدمنا جملة من التوصيات لتعبئة المزيد من الإيرادات الجبائية للخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية: جباية، شركات الاتصال، الخزينة العمومية

Abstract:

This thesis aims to know the role of the collectors and the extent of their contribution to the financing of the public treasury in Algeria during the period (2013–2022), to answer the problem we tried to learn about the various theoretical aspects associated with the communication companies. We also focused on fiscal reforms and their relationship with telecom companies and identification of taxes due. We have focused on the analytical approach to clarify the role of collectors in the public treasury. Through the use of observation and documentary survey of corporate permits at the level of the Directorate of Major Enterprises and the use and disaggregation of statistical data with a view to clarifying fiscal resources, types and contribution ratios; The study concluded that the subscribers of telecommunications companies are constantly increasing due to competition reaching 54, 59 million subscribers at the end of 2022, contributing to revenue of 447, 95 billion DZD, as we have found, the **TVA** tally is 56, 40 billion DZD and **IBS** are within 23.03 billion DZD and are among the most important fiscal resources generated. The results showed that mobile phone companies have the largest contribution above 70% compared to fixed phone companies, but this percentage remains low and has not exceeded 3. 20% in normal levy and finally we made a number of recommendations to mobilize more fiscal revenue for the public treasury.

Keywords: taxation, Communication Companies, Public Treasury

مقدمة

تمثل أهمية الجباية في كونها مصدراً رئيسياً للإيرادات الذي تعتمد عليها الدولة، كما تعد أداة فعالة في تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني، والجزائر من بين هذه الدول التي تعتمد إلى حد بعيد على عائدات قطاع المحروقات لتمويل الخزينة العمومية، لتغطية جميع نفقاتها، ومنذ انفتاحها على الاقتصاد السوق في بداية التسعينات، اتجهت الجزائر نحو تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الجوهرية، ركزت هذه الإصلاحات إلى حد بعيد على تحديث القوانين واللوائح المالية، وخاصة في المجال الجبائي، والهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو بناء نظام جبائي يمكنه توسيع نطاق الجباية العادية لتحل محل الاعتماد الكبير على الإيرادات الجباية البترولية، هذه الأخيرة جعلتها عرضت لعدة تقلبات بسبب عدم استقرار أسعار النفط، لذلك كان لزاماً على القائمين على إدارة شؤون قطاع الاقتصاد الجزائري التفكير بجدية في إيجاد بدائل اقتصادية حقيقية للتنويع في مصادر الإيرادات لزيادة موارد الخزينة العمومية، كون جباية الشركات الاتصال تعد من الجباية العادية، فهي تعتبر من بين مصادر المستحقة في تمويل الخزينة العمومية بعد إعادة هيكلة قطاع الاتصالات.

على غرار العديد من الدول الأخرى، تأثرت الجزائر بثورة المعلومات وتقنية الاتصالات، مما فرض عليها ضرورة مواكبة العولمة والتكيف مع التطورات التقنية الحديثة. هذه التغيرات أدت إلى تحول جذري في أساليب تقديم خدمات الاتصالات واستهلاكها، مما يبرز الدور الحيوي لقطاع الاتصالات كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية. زيادة على ذلك، استثمرت الدولة مبالغ ضخمة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المختلفة لتعزيز وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات.

ويعد قطاع الاتصالات من القطاعات ذات القيمة المضافة في معظم الاقتصاديات العالمية لذا تسعى الجزائر جاهدة لتطويره ووضعها في صلب إستراتيجياتها وسياساتها للتنمية الاقتصادية، وشهد قطاع الاتصالات في الجزائر ديناميكية كبيرة منذ إصدار قانون 03 - 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، الذي حمل تغييرات جذرية مست هذا القطاع وسمح بفتح سوق الاتصالات الجزائرية أمام المنافسة أما المستثمرين الأجانب والخواص بدخول متعاملين جدد ممثلين في شركة أوبتيكوم تيليكوم الجزائر "جازي" اتصالات الجزائر للهاتف النقال "موبيليس"، والوطنية للاتصالات الجزائر "أوريدو" لتقديم خدمات الاتصال وتطوير خدمات الهاتف النقال على وجه الخصوص، حسب ما تتطلبه احتياجات المستخدم، وقد تم حصر نشاط الدولة على رقابة هذا القطاع، كما أسندت أنشطة التنظيم والتشريع إلى هيئة مستقلة ممثلة بسلطة ضبط البريد والمواصلات، لذا أولت له الدولة أهمية للتوفير المزيد من الموارد الجبائية للمساهمة في تمويل الخزينة العمومية

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:
ما مدى مساهمة جباية شركات الاتصال في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ماهي أهم التدابير التي اتخذتها الجزائر للإصلاح قطاع الاتصالات ؟
- هل عززت الإصلاحات الجبائية في عصرنة واستحداث هياكل لها علاقة بشركات الاتصال ؟
- فيما تتمثل أهم الضرائب والرسوم المحصلة من شركات الاتصال في الجزائر؟
- أيهما تملك أكبر مساهمة في تمويل الخزينة العمومية، شركات الهاتف النقال أو شركات الهاتف الثابت؟

2- فرضيات الدراسة :

كإجابة أولية للأسئلة الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى:** الإصلاحات الجبائية والإصلاحات قطاع الاتصال التي أقرتها الجزائر ساهمت في زيادة مداخيل الخزينة العمومية
- الفرضية الثانية:** الضرائب على ارباح الشركات والرسم على القيمة المضافة من أهم العوائد المتحصل عليها من شركات الاتصال المدروسة
- الفرضية الثالثة:** تساهم شركات الاتصال الثلاث بشكل أكبر في تمويل الخزينة العمومية مقارنة بشركات الهاتف الثابت

3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على قطاع الاتصالات ،نشأته وتطوره وأهميته، والتركيز على شركات الاتصال والخدمات التي تقدمها .
- التعرف على الضرائب والرسوم التي ت أهم الموارد الجبائية المحصلة من شركات الاتصال
- تسليط الضوء على قطاع شركات الاتصال وإبراز مدى مساهمته في تمويل الخزينة العمومية.

4- أهمية الدراسة :

- تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه جباية شركات في تمويل الخزينة العمومية
- أهمية الدراسة كونها تربط بين متغيرين مهمين في الوقت الحالي.
- إظهار مكانة جباية شركات اتصال لزيادة حصيلة الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية.
- توضيح طبيعة المنافسة في هذا القطاع وإبراز مكانة المتعاملين من خلال تحليل الحصة السوقية .
- تبيان مدى مساهمة شركات الاتصال في الناتج المحلي الإجمالي.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- قد دفعتنا عدة أسباب لاختيار الموضوع دون غيره منها ذاتية وأخرى موضوعية نذكر منها ما يلي :
- قلة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت هذا الموضوع وخاصة في المجال جباية شركات الاتصال
- الاهتمام الشخصي بموضوع جباية شركات اتصال نظرا لارتباطه مع طبيعة التخصص.
- الرغبة في البحث في مجال الجباية بصفة عامة، والاطلاع على دور جباية الشركات الاتصال في تمويل الخزينة العمومية.
- محاولة معرفة واقع جباية الشركات في الجزائر من خلال التعرف على مختلف الضرائب والرسوم المطبقة عليها .

6- حدود الدراسة:

يعد تحديد مجال الدراسة وحدوده من الخطوات الأساسية في منهجية البحث العلمي ، وعليه التزمت الدراسة الحالية بعدد من المحددات وهي كالآتي:

الحدود المكانية للدراسة

الذي يقصد به مكان اجراء الدراسة، عند إجراء هذه الدراسة قمنا باختيار شركات الاتصال الأربعة الناشطة في الجزائر (موبيليس، جازي، أوريدو) بالنسبة لشركات الهاتف النقال واتصالات الجزائر بالسنة للهاتف الثابت كما قمنا بزيارة مديرية كبريات المؤسسات بصفتها الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال في الجزائر

الحدود الزمانية للدراسة

إن مجال الزمن الذي اهتمت به الدراسة هي فترة التي امتدت ما بين سنة (2013-2022) وتم اختيار هذه الفترة على أساس توفر المعطيات المستلمة من الإدارة الجبائية الخاصة بشركات الاتصال الناشطة في الجزائر

7- منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة واختبار الفرضيات، اعتمدنا المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي** : استخدمنا هذا المنهج من خلال التطرق الى تطور ونشأت الجباية والنظام الجبائي في الجزائر وكذلك مختلف التحولات والإصلاحات التي مرت بها الإدارة الجبائية وكذلك قطاع الاتصالات في الجزائر

- **المنهج الوصفي والتحليلي** اعتمدنا على هذا المنهج من خلال سرد ووصف وتحليل، وكذا التطرق للمفاهيم المتعلقة بشركات الاتصال والخزينة العمومية، ومحاولة فهمنا للدراسة، بالإضافة إلى تحليل الإحصائيات التي جاءت بها التقارير المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واستخلاص من خلالها النتائج من أجل إظهار وبلورة موضوع الدراسة

- **المنهج الإحصائي** : ويظهر هذا المنهج في جمعنا للعديد من الإحصائيات والأرقام وتبويبها ضمن جداول بهدف تبيان وتوضيح حجم الموارد الجبائية وأنواعها ونسب مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية

8- الدراسات السابقة:

نظرا لمحدودية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع شركات الاتصال في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، فإن مجمل الدراسات السابقة تطرقت الى موضوع الإصلاح قطاع الاتصالات والشركات العاملة في هذا القطاع وتبيان أثر الضرائب على خدمات شركات الاتصال أما ناحية الجباية ودورها في تمويل الخزينة العمومية فلم تتطرق إليه أي دراسة سابقة .

وتتمحور الدراسات السابقة فيما يلي :

الدراسة الأولى:

د. يحيى نصيرة ، دور الجباية في تمويل الخزينة العمومية وأثرها على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني ، مقال في مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 02، 2011 .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور التي تلعبه الجباية في تمويل الخزينة العمومية وتحديد أثرها على الميزانية العامة في تغطية نفقاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو دور وأثر الجباية على الخزينة العمومية والاقتصاد الجزائري؟

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- للجباية البترولية دور كبير تمويل الخزينة العمومية، أي ما يفوق عن 50% من مجموع الإيرادات السنوية المحققة

- للجباية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

الدراسة الثانية :

الهاشمي بن واضح، مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الإجمالي 2003/2014، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، سنة 2015 .

هذه الدراسة تناولت موضوع مهم للغاية، ألا وهو خدمات قطاع الهاتف النقال في الجزائر ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي، إذا يعتبر من القطاع الخدمي الذي يشهد في الوقت الحالي منافسة شرسة ، علاوة على ذلك ارتباط إيرادات متعاملي الهاتف المحمول بالناتج الإجمالي المحلي، حيث تم توضيح طبيعة وأهمية المنافسة لهذا القطاع، من خلال عرض أهم مؤشرات السوقية للمتعاملين ، وفي الأخير تتم توضيح خدمات الهاتف النقال ومساهمتها في الناتج المحلي الخام في الجزائر .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

- يعتبر الاقتصاد الجزائري هو المستفيد الأكبر من حدة المنافسة في بين متعاملي الناشطين في مجال الهاتف النقال، فبالإضافة إلى التقليل نسبة البطالة، فهو يساهم بشكل أو بآخر في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتمد بشكل كبير جدا على عائدات قطاع المحروقات منذ عقود من الزمن.

- سجل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر نمواً بلغ 6% عام 2013 ليرتفع إلى حوالي 5.9 مليار دولار مقابل 5.5 مليار دولار عام 2012 و 4.7 مليار دولار في العام 2010 .

- وقد تضمنت الدراسة عدد من التوصيات التي تؤكد :

- يجب على الدولة أن تقوم بتحرير هذا القطاع للمنافسة والانفتاح عالميا من أجل دخول استثمارات أجنبية أخرى لجعله تنافسيا أكثر من خلال منح المزيد من رخص الاستغلال .

الدراسة الثالثة :

قنون عبد الحق ،قنون ريم ، الواقع الاقتصادي لقطاع الاتصالات في الجزائر ، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي المجلد 01 ، سنة 2020

حاول الباحثين من خلال هذه الدراسة تحليل الاقتصادي لواقع قطاع الاتصالات في الجزائر، والتطرق للقوانين المنظمة والمسيرة للقطاع وتحليل مؤشرات تطور الاتصالات بالإضافة الى مساهمته في الاقتصاد الوطني وقياس نسبة مساهمة مداخل قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الخام

وخلصت هذه الدراسة بأن قانون رقم 03-2000، ساهم في تحسين وتطوير المنافسة في هذا القطاع بحيث كان له دور مهم في فتح باب التنافس ما بين المتعاملين في هذا المجال، كما عرف خدمات الاتصالات خاصة اللاسلكية منها منافسة محتدمة وذلك باستحواذ شركة جيزي على أغلبية السوق مقارنة بالشركات الأخرى، وتوصلت هذه الدراسة أيضا بان مساهمة مداخل قطاع الاتصالات ضئيلة في الناتج الخام المحلي أي لم تتجاوز نسبة 3.71%.

وأوصت هذه الدراسة، الحكومة الجزائرية الاستثمار في هذا القطاع الذي يعتبر مهما خاصة في الوقت الذي يتجه في العالم الى الاعتماد على القطاع الخدمات للدفع بعجلة التنمية بغض النظر عن الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يعرف تراجعاً في أسعار النفط ما يؤثر بالسلب على إيرادات الدولة

الدراسة الرابعة :

Farhan Mohammed Abuthebahak ، Mustafa Ahmed Abdulhadi
The Role of Telecommunication Industry in Funding the Public Budget ، Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt/Egyptology 17(6) (2020).

وهدف الدراسة إلى توضيح إمكانية زيادة قدرة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على عن طريق دراسة وتحليل مساهمة العراق في تمويل الميزانية العامة وهذا عن طريق دراسة وتحليل بالأعداد والجداول خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2018. وهدفت الورقة أيضاً إلى ما يلي:

تقديم معلومات عن أنشطة الأردن ومصر في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ونسبة إيرادات هذه البلدان إلى الميزانية العامة، وقد قسمت الدراسة الى محورين رئيسيين الأول يتناول الاتصالات السلكية واللاسلكية أصولها ومفهومها وأهميتها وأبعادها. أما المحور الثاني: الميزانية العامة، والمفاهيم والأنواع. وتبين النتائج أنه، على

النقيض من المساهمة من هذا القطاع، الأردن ومصر على حد سواء، من الواضح أنهما لا يسهمان في تمويل هذا القطاع.

- دعم الميزانية العامة، على الرغم من ارتفاع عدد المشتركين والمستعملين في هذا القطاع من ناحية ، والأسعار المناسبة للخدمة ، من ناحية أخرى. يظهر البحث ان ترويج استثمارات الاتصالات في العراق يتم من خلال توفير حصص متناسبة بين كل مؤسسة من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ، المحلية أو الدولية، وبين المؤسسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه سيتم تعزيز المنافسة مع الدولية الشركات المرخصة لتقديم أفضل الخدمات للمشاركين والمستخدمين. وسوف تزيد من مساهمة هذا القطاع في التمويل وستضيف إيرادات للميزانية العامة.

القيمة المضافة في هذه الدراسة

تعد دراستنا مميزة ومختلفة عن باقي الدراسات السابقة ومكملة لها في نفس الوقت ، وما يميز دراستنا أنها اهتمت بالموارد الجبائية المحصلة من شركات الاتصال الناشطة في الجزائر ودورها في تمويل الخزينة العمومية ، وذلك من خلال قياس نسبة مساهمتها في الجباية العادية، وكما تعتبر دراستنا الأولى في الجزائر التي تطرقت لهذا الموضوع، كما تحتوي هذه الدراسة على الكم الهائل من البيانات المتخصصة عن الضرائب والرسوم المتحصل عليها، والإحاطة بمختلف جوانب قطاع الاتصالات من حيث مؤشرات أداء الخاصة بالسوق، ومختلف المؤشرات الاقتصادية لشركات وكذلك عملنا على تجميع هذه البيانات من مصادر متنوعة وموثوقة مثل (مديرية كبريات المؤسسات، سلطة ضبط الاتصالات الكترونية، شركات الاتصالات، وزارة الاتصال.... وغيرها).

9- الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة

- واجهتنا عند إنجاز هذه الدراسة بعض الصعوبات التي تعيق سيره العادي والمتتمثلة في:
- العراقيل البيروقراطية المهيمنة في بعض الإدارات والتردد في الإدلاء بالمعلومات بحجة سرية المعلومات، مما أدى إلى تضيق نطاق تعاونهم مع الباحث.
- الحصول على معلومات إجمالية للموارد الجبائية المحصلة وليست مفصلة لكل شركة بسبب حساسية الموضوع واعتبار ذكر اسم الشركة سري من بعض موظفي الإدارة الجبائية .
- قلة المراجع والمصادر المتصلة بالموضوع خاصة الكتب باللغة العربية حول شركات الاتصال.

- لا يوجد فصل بين الإحصاءات الرسمية المقدمة بين قطاعي الاتصالات والنقل، حيث أن معظم الإحصاءات تشمل قطاع الخدمات ككل أو قطاعي النقل والاتصالات مجتمعين
- التأخر في إصدار التقرير السنوية من الجهات الرسمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة
- انعدام التقارير السنوية والمعطيات الإحصائية المنشورة في مواقع الشركات المدروسة وعدم القدرة على الحصول على إحصائيات عامة وحديثة ودقيقة .
- التعديلات وتشريعات الجبائية الدورية والمدرجة بموجب قوانين المالية السنوية والتكميلية .

10- هيكل الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وما تفرع عنها من تساؤلات فرعية والمبينة في المقدمة العامة ، قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول منها فصلين نظريين يتمحور **الفصل الأول** حول تقديم مفاهيم أساسية مرتبطة بالاتصالات وشركات الاتصال الناشطة في الجزائر، كما تم التطرق الى دوافع إصلاح قطاع الاتصالات والإطار المؤسسي المنظم لها في الجزائر، أما **الفصل الثاني** فقد خصص الى لدراسة الالتزامات الجبائية لشركات الاتصال في الجزائر من خلال التطرق الى الإصلاحات الجبائية المستحدثة في الجزائر والإشارة الى الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال في الجزائر وصولا الى أهم الضرائب المطبق على شركات الاتصال في الجزائر، أما **الفصل الثالث** خصص للجانب التطبيقي حيث تم في البداية تقديم مؤشرات السوق الخاصة بشركات الاتصال في الجزائر كما تم توضيح مختلف المؤشرات الاقتصادية لشركات الاتصال في الجزائر وبعدها تم عرض الموارد الجبائية المحصلة من شركات الاتصال في الجزائر وقياس مدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية .

تليهم خاتمة تحتوي على اختبار الفرضيات ومجمل النتائج التي توصلنا إليها وأهم التوصيات المقترحة لهذه الدراسة

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية مرتبطة

بشركات الاتصال في الجزائر

تمهيد

في خضم تأثيرات العولمة، وما نتج عنها من تغيرات مهولة في مجال الاتصالات وخاصة اللاسلكية منها التي قلبت كل الموازين و أحدث تغييراً جذرياً في كيفية تفاعلنا مع العالم وكيفية تسهيل العديد من جوانب حياتنا اليومية، وفي مطلع القرن واحد والعشرون شهد قطاع الاتصالات في الجزائر إصلاحات عميقة، نتيجة لعدة عوامل وظروف الداخلية والخارجية، أهمها وضعية السوق العالمية، لاسيما ورغبة الجزائر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وما املته من شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها من تحرير قطاع الاتصالات، وتحت تأثير متغيرات البيئة العالمية، تم تحرر وفتح القطاع الاتصالات للمنافسة وفقاً لمتطلبات اقتصاد السوق، وهذا بمقتضى قانون رقم 2000/03 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصالات السلكية واللاسلكية، وأهم ما أفرزه هذا القانون هو إعادة هيكلة القطاع جذرياً، من خلال الفصل بين نشاط البريد والاتصالات، بهدف إدخال المزيد من التحسينات المتعلقة بشروط الوصول الى سوق الاتصالات الإلكترونية وجودة الخدمات قامت الجزائر بإصدار قانون جديد قانون رقم 18-04 الصادر بتاريخ 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية الذي يهدف الى تحديد أهم الشروط والإجراءات التي من شأنها تطوير وتسهيل تقديم مجمل الخدمات المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية تتميز بنوعية وجودة مضمونة وفي ظل مناخ تنافسي يسوده الشفافية والموضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة

مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل الى العرض التفصيلي للمفاهيم الأساسية المرتبطة بشركات الاتصال وذلك من خلال التركيز في مبحثه الأول على ماهية الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطور وسائلها وأهمية خدماتها، والأسباب التي ساعدت على تطور قطاع الاتصالات في الجزائر، أما في المبحث الثاني تقديم شركات الاتصال ومجهزي خدمة الهاتف النقال في الجزائري ووصولاً الى المبحث الثالث الذي تعرفنا فيه على دوافع إصلاح قطاع الاتصالات والإطار المؤسسي المنظم لها والإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتحرير قطاع الاتصالات

المبحث الأول : الإطار النظري للاتصالات السلوكية واللاسلكية

تنوعت وتعددت وسائل الاتصال منذ بداية تاريخ البشرية، حيث بدأت بالإشارات والرموز وتطورت تدريجياً إلى اللغات المنطوقة والأجهزة الحديثة التي نستخدمها اليوم، لذا سنتناول في هذا المبحث الإطار النظري للاتصالات السلوكية واللاسلكية، من خلال فهم طبيعة الاتصالات وتطور وسائلها.

المطلب الأول: ماهية الاتصالات السلوكية واللاسلكية

تلعب الاتصالات دوراً بارزاً في حياة الأفراد والمؤسسات على نطاق واسع، حيث تسهم في توفير الخدمات وتلبية الاحتياجات الأساسية بشكل عام. قبل أن نتعرف على ماهية الاتصالات السلوكية واللاسلكية يجب التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالاتصال .

الفرع الأول: مفهوم الاتصال

تعددت وتنوعت المفاهيم المتعلقة بالاتصال، حيث أصبح من الصعب تقديم تعريف شامل وجامع للاتصال.

أولاً: تعريف الاتصال :

1- تعريف الاتصال لغة: كلمة "اتصال" مأخوذة من اللاتينية، حيث تأتي من كلمة "Communes" التي تعني "عام" أو "مشترك". وبناءً على ذلك، تشير إلى قاعدة مشتركة عامة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والأفكار بين الأفراد أو الجماعات. تقوم وظيفة الاتصال على تبادل الحقائق والأفكار والآراء، وهي تشمل عملية الترويج لموضوع معين أو فكرة ما أو خدمة أو سلعة ما، وذلك بفضل عملية نقل البيانات أو المعلومات أو المواقف باستعمال إشارات ورموز مفهومة بشكل متعارف عليه لدى طرفي الاتصال المرسل والمرسل إليه¹.

في اللغة العربية، يُفسر مصطلح "الاتصال" بمعانٍ متعددة تشمل الإبلاغ، والإخبار، والربط، وإقامة الصلة، والتتابع، والاستمرار في التواصل، هذه المعاني اللغوية تحمل في طياتها المعاني الاصطلاحية لعملية الاتصال² يؤكد القرآن الكريم على وحدة أصل البشر، وهذا التوحد في الأصل والمنشأ يُحث على التعاون والتفاهم والتلاقي على الخير والمحبة. فعملية الاتصال تسهم في نقل الخبرات الحياتية في مختلف المجالات³

1 بشير العلاق، الاتصال في المنظمات العامة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 02 .

2 عبد الرزاق محمد الدليمي، علوم الاتصال في القرن الحادي والعشرون، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2019، ص 124 .

3 محمد الزيادات، اتجاهات العاملين نحو اتصالات الأعمال في شركات الاتصال في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 18، سنة 2017، ص 287 .

في هذا السياق، يُعزز مفهوم السابق بأن الاتصال لا يقتصر على تبادل المعلومات بل هو وسيلة فعّالة للتواصل. إنها وسيلة لنقل الحكمة والتجارب الحياتية، مما يُساهم في توعية الأفراد في جوانب مختلفة من الحياة.

ثانياً: عناصر الاتصال

عملية الاتصال تتضمن بداية ونهاية، حيث نقطة البداية من الشخص أو منظمة التي تريد نقل بيانات أو معلومات أو أفكار أو أي معاني آخر إلى المستقبل أي المرسل إليه بهدف شخص أو أشخاص آخرين بهدف التأثير على (المستقبلين)، من خلال حالة التواصل التي يتضمنها الاتصال¹ :

1- الرسالة أو المعنى: وهي المحتوى أو الجانب الملموس للمعاني أو الفكرة التي يتم توصيلها وبعثها إلى الشخص أو الجهة المحددة، والتي تكون المستقبل أو مستلم محتوى الرسالة . يمكن أن تتخذ الرسالة أشكالاً مختلفة مثل الصور أو التجسيديات أو الكلمات والعبارات، والتي تحمل معاني معينة

2- التشفير: يتم التشفير من خلال عملية نقل الرسالة باستخدام رموز أو شيفرات تكوّن أو تُستخدم في صياغتها. يُمكن أن يتضمن التشفير استخدام رموز في الرسالة أو اعتماد حروف محددة أو عبارات تحمل معاني مستترة أو مخفية.

3- قناة أو وسيلة الاتصال: وهي وسيلة التي يتم من خلالها إرسال الرسالة أو نقلها، وتشمل الاتصالات اللاسلكية والسلكية مثل الهواتف والهواتف المحمولة والإنترنت، بالإضافة إلى الفاكس والوسائل التقليدية مثل البريد العادي والبريد المباشر، وغيرها.

4- فك التشفير: يُعنى بترجمة مجمل الرموز أو الشيفرات الموجودة في الرسالة وتبسيطها، بوجية الوصول إلى تفسير واضح لمعانيها، وفي حالة عدم فكرة شفرة الرسالة، يصبح الاتصال بمثابة "حوار طرشان"، حيث لن تحقق الرسالة أيّاً من أهدافها المرجوة.

5- الضوضاء: هي عوائق تقلل من القدرة على فهم معنى الرسالة أو محتواها، ويمكن أن تكون ذات صلة بالمرسل نفسه، حيث قد تكون تصرفاته أو شخصيته أو اختياره للوسيلة غير الملائمة. كما يمكن أن تكون الضوضاء متعلقة بالمستقبل نفسه، أو وسيلة الاتصال ، ومن المعلوم أن الضوضاء تقلل من فعالية الاتصال وكفاءته.

6- التغذية العكسية أو التغذية الراجعة : تعني رد الفعل أو الاستجابة التي يقدمها مستقبل رسالة المرسل. وتوفر التغذية الرجعية انطباعاً حول مدى فهم وإدراك المستلم لمحتوى الرسالة.

1 حميد الطائي، بشير العلاق، أساسيات الاتصال (نماذج ومهارات)، دار البيازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 10.

ثالثا : أنواع الاتصال

يتم تصنيف الاتصال إلى عدة أنواع بناءً على مؤشرات اللغة المستخدمة، ودرجة التأثير، ومصدر الاتصال. يمكن تلخيص بعضها على النحو التالي¹ :

- الاتصال اللغوي ينقسم إلى نوعين: لفظي أو كتابي، حيث يعتمد على الرموز اللغوية والغير لفظية مثل الإشارات والحركات والصمت والصور والرسوم والنقوش. عادةً ما يتم استخدامها معاً لزيادة فاعلية الاتصال.

- بالنسبة لدرجة التأثير ومداه، يُقسم الاتصال إلى ثلاثة أنواع: الشخصي (المباشر والوجه لوجه دون وساطة)، والتنظيمي (الذي يتعلق بالمنظمات ويشمل الاجتماعات والندوات وبرامج التدريب)، والجماهيري (الذي يستخدم وسائل الاتصال الجماهيرية).

- بالنسبة لطبيعة مصدر الاتصال، يُقسم إلى نوعين: الرسمي (المرتبط بالبنية التنظيمية للمؤسسة ويمكن أن يكون صاعداً أو هابطاً أو أفقياً)، والغير رسمي (الذي يتم خارج المسارات الرسمية للاتصال ويمكن أن يكون مكماً أو معيماً للاتصال الرسمي).

الفرع الثاني: مفهوم الاتصالات السلكية واللاسلكية

فضل التطورات التكنولوجية، حدث تقدم هائل في مجال الاتصالات، حيث شملت هذه التطورات الأنظمة الرقمية والضوئية، بالإضافة إلى استخدام أنظمة الأقمار الصناعية وتقنية الألياف البصرية. ونتيجة لهذا التقدم، تحول العالم إلى قرية صغيرة، حيث أصبح التواصل والتبادل بين الأفراد والمجتمعات أكثر سهولة وفعالية.

أولاً: تعريف الاتصالات السلكية واللاسلكية

تعريف الاتصالات: هي وسيلة لنقل الإشارات عبر المسافات الطويلة، وتشمل أمثلة على ذلك التلغراف، الراديو، والتلفزيون، وغيرها.²

1- اتصالات الإلكترونيات: تشمل جميع عمليات الإرسال والتراسل والاستقبال الرموز أو الإشارات أو الكتابات أو الصور أو الأصوات أو البيانات أو المعلومات، بغض النظر عن طبيعتها، وذلك عبر الكوابل أو الألياف البصرية أو عن طريق التيارات كهرومغناطيسية.³

ثانياً: لمحة تاريخية عن شبكات الاتصالات اللاسلكية

أدت شبكات الاتصالات اللاسلكية إلى تطوراً ووجود قنوات لاسلكية التي تعمل على الموجات وترسل عبر الأثير باستخدام هوائيات خاصة وتستقبل في الجهة المقابلة عن طريق هوائيات

1 فضيل دليو، تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 20

2 Freeman, R.L Fundamentals of telecommunications, John Wiley & Sons Inc 1999.P01

3 المادة 10 من قانون رقم 18-04 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 27، سنة 2018، ص 06

فالنسبة للهاتف النقال تطور من مجرد أداة للاتصالات البسيطة إلى نظام اتصالي معقد تاريخيًا، يعود تاريخه إلى عام 1824، اكتشف العالم الإنجليزي وليم سترجون الموجات الكهرومغناطيسية، واستطاع صمويل مورس اختراع التلغراف في عام 1837، وابتكر طريقة للكتابة تعتمد على "النقط والشرط"، وقد تم مد خطوط التلغراف السلكية عبر كامل أوروبا وأمريكا والهند خلال القرن التاسع عشر¹ ففي 14 فبراير 1876، حين اخترع الكسندر جراهم بيل الهاتف التقليدي "الثابت"، الذي اعتمد على الأسلاك النحاسية لنقل الصوت عبر مسافات بعيدة.

في الماضي، كانت الإشارات تُنقل عبر تقديرات التيارات الكهربائية، لكن اليوم، تم استبدال هذه التقنية بشكل كبير بواسطة الألياف البصرية. هذه الألياف، التي تُعرف أيضًا بـ "fibres optiques"، تنقل الإشارات داخلها من خلال تعديلات في النور.

اكتشافات ماركوني في نهاية القرن الماضي، التي تمكنت من نقل الصوت عبر الموجات الهertzية، ساهمت في تطوير نمط جديد للاتصالات باستخدام ترددات الراديو فونونية. ومع ذلك، كان استخدام هذه الترددات نادرًا بالنسبة للحاجات الهائلة للاتصالات، نظرًا لصعوبة استخدام تردد محدد لعدة إرسالات في ذلك الوقت. وقد كانت هذه التقنية محصورة في العسكريين مثل البحارة والطيارين.

بما أن الراديو كان مخصصًا لعدد محدود من المستخدمين المحددين، فقد كانت الاتصالات التفاعلية عبره تقتصر على هؤلاء المستخدمين فقط، حيث كان الجمهور يكتفي بتلقي المعلومات دون المشاركة في عملية الاتصال، بخلاف ما يحدث عند استخدام الهاتف النقال. وبفضل التقدم الهائل في مجال الاتصالات بعد الحرب العالمية الثانية، قام خبراء الاتصالات بربط الاتصالات بشكل مكثف، مما سهّل نقلها عبر حزمة هertzية إلى مسافات بعيدة، حيث أصبح الجمهور جزءًا فاعلاً في العملية الاتصالية.

وكذا باستعمال الأقمار الصناعية التي تتيح الاتصال بين طرف وآخر على سطح الكرة الأرضية².

1 حسن عماد مكاي، محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 66.

2 كريمة شعبان، استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الوسط الأسري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في قسم الإعلام، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 250.

الفرع الثالث : تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال الخاصة بالاتصالات

من خلال هذا العنصر سنركز أكثر على ماهية تكنولوجيا الاتصال وتطبيقاتها الحديثة

أولاً: تاريخ تكنولوجيا الاتصال

وجدت تطورات محددة في وسائل الاتصال، حيث تم تقسيم هذه التطورات إلى خمس ثورات¹:

الثورة الأولى كانت عندما تمكن الإنسان من التحدث، والثورة الثانية كانت ابتكار السومريين للكتابة بالطين اللين قبل الميلاد بحوالي 3600 سنة، ومع ذلك، كانت تلك الطريقة مكلفة ومحتكرة من قبل الطبقات الدينية والثرية، أما للثورة الثالثة كانت في القرن الخامس عشر بفضل جوهانس غوتنبرغ، ثم جاءت الثورة الصناعية، مما أدى إلى تطور كبير في التجارة ونظم التصنيع وتم اكتشاف التلغراف في عام 1838، ثم اخترع جراهام بل الهاتف باستخدام نفس تكنولوجيا التلغراف، مستفيداً من قوة وسرعة التيار الكهربائي لنقل الصوت عبر الأسلاك النحاسية، تُعرف هذه المرحلة بالثورة الرابعة حيث شهدت تطورات مهمة، من بينها جهاز الفوتوغراف، الذي اخترعه توماس ، والقرص المسطح الذي تم ابتكاره بفضل العالم الألماني إميل برلنجر، كما شهدت هذه المرحلة اكتشاف الاتصال اللاسلكي من قبل ماركوني، في عام 1896، والذي كان أول تجربة لنقل الصوت عبر مسافات نسبياً بعيدة بدون استعمال الكوابل، وأول من قام بمد الخدمات المنتظمة للراديو هم ألمانيا وكندا في عام 1919، تلاهم ولايات المتحدة الأمريكية في عام 1920، وبدأت أمريكا في بث خدمات التلفزيون التجاري في عام 1941، أما الثورة الخامسة فقد بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين وتمتد حتى يومنا هذا، وقد تجسدت هذه الثورة في استعمال الأقمار الصناعية لنقل الأخبار عبر قارات العالم بشكل فوري. بالإضافة إلى ذلك، تم بناء شبكات الألياف الصوتية التي تسمح بسرعات تدفق بيانات تصل إلى مليار نبضة في الثانية ، مما سمح بنقل مئات الآلاف من الصفحات من المعرفة في الثانية واحدة.

ثانياً: تعريف تكنولوجيات الاتصال:

تعرف على أنها مجموعة من التقنيات التي تنشأ عن تكامل تقنيات الاتصال مع الإلكترونيات الدقيقة، تنطوي هذه التقنيات على إنتاج وجمع ومعالجة وتخزين ونشر واسترجاع المعلومات بطريقة غير مسبقة، مع التركيز على ملفات نقل الصوت ، والنص، والصورة، والحركة، والألوان، ومنها من عوامل الاتصالات التفاعلية سواء على نطاق جماهيري أو شخصي معا².

1 عبدة صبطي، فكري لطيف متولي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتطبيقاتها في مجال التعليم، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر 2017 ، ص 38-39 .

2 خالد منصر، تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وإغتراب الشباب، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 23 .

ثالثا : خصائص تكنولوجيايات الاتصال

تميز تكنولوجيايات الاتصال في الوقت الحاضر بعدة خصائص أساسية تأتي نتيجة تطور تكنولوجيايات الاتصالات الحديثة ، ومن بين هذه الخصائص :

1- التفاعلية: تتميز هذه الخاصية بتبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل، مما يعزز التفاعل والتشارك المتبادل في عملية الاتصال، يتضمن ذلك استخدام مصطلحات جديدة مثل الممارسة الثنائية والتبادل والتحكم، وتطبيق نظام يسمح بالتفاعل الفعال بين المرسل والمستقبل، كما يحدث في أنظمة النصوص التلفزيونية المتفاعلة.

2- تحديد المستفيد: بالنسبة لهذه الخاصية تتمثل في تبادل البيانات التي ستكون موجهة بشكل محدد لفئة معينة من المستفيدين، مما يتيح درجة من التحكم في معرفة المستلم الحقيقي لتلك المعلومات. تم إتاحة هذه السمة بفضل تطور تكنولوجيايات الاتصالات وإحدى أنظمة البريد الإلكتروني، مثل الرزم البريدي الخادم، الذي يسمح للمستخدمين بالتحكم في كمية ونوعية المعلومات التي يرغبون بتلقيها. ويقوم شخص مسمى بالمنسق بتنظيم هذه العملية، حيث يتم تلبية رغبات واحتياجات المستلمين من المعلومات وتوفيرها لهم عبر صناديق البريد الإلكتروني الخاصة بهم، وذلك مقابل اشتراك شهري أو سنوي يتم دفعه مقابل تقديم هذه الخدمات.

3- اللاتزامنية : تسمح هذه السمة بإرسال المعلومات بين أطراف عملية الاتصال دون الحاجة لتواجدهم في نفس الوقت، مما يتيح إمكانية تخزين المعلومات عند استلامها في الجهاز واستخدامها في الوقت المناسب. على سبيل المثال، في أنظمة البريد الإلكتروني، يمكن في كل وقت إرسال وتبادل البيانات من المرسل للمستقبل.

4- قابلية التحرك أو الحركية: تسمح تتيح هذه السمة بث المعلومات واستقبالها من أي مكان إلى آخر أثناء تحرك المرسل والمستقبل للمعلومات، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من الأجهزة. يمكن استخدام التلفون المحمول وهاتف السيارة وجهاز التلفاز الذكي، بالإضافة إلى يمكن استخدام جهاز الفاكس في السيارة، وأيضا الحاسب الآلي المحمول المزود بطابعة¹.

5- قابلية التحويل: هذه السمة تتيح نقل المعلومات بين الوسائط المختلفة باستخدام تقنيات متقدمة. فمن الممكن تحويل الوثائق الورقية إلى صيغة فلمية صغيرة والعكس بالعكس، كما يمكن تحويل المعلومات المسجلة على المصغرات الفلمية "Microform" إلى وسائط مغناطيسية أو ليزرية، بالإضافة إلى إمكانية تحويل النصوص من لغة إلى أخرى باستخدام نظام آلي للترجمة .

6- قابلية التوصيل: تتجلى هذه الخاصية في قدرة استخدام الاجهزة المصنعة من طرف شركات مختلفة، حيث تتبع هذه الأجهزة معايير موحدة في تصنيع الأجزاء المختلفة لها. وهذا يسمح بتبادل المعلومات بين المستخدمين بغض النظر عن الشركة المصنعة للأجهزة المستخدمة.

1 حسن رضا النجار، تكنولوجيايات الاتصال... المفهوم والتطور، أبحاث المؤتمر الدولي للإعلام الجديد (تكنولوجيايات جديدة، لعالم جديد)، منشورات جامعة البحرين، البحرين، 2009، ص- ص 506-507 .

7- الشبوع والانتشار: يتمثل نهج وسائل الاتصال عبر العالم لمختلف طبقات مجتمع في أن كلما ظهرت قناة جديدة لتبادل البيانات، كانت في وهلة الأولى تُعتبر تقنية رفاية. ومع مرور الوقت، تصبح هذه الوسيلة تقليدية ويمكن استخدامها من قبل مختلف أطراف المشكلة للمجتمع، مثل استخدام التقنيات على غرار التلفون أو أجهزة الفاكس.... الخ.
أعلى النموذج

8- العالمية أو الكونية: تتمثل هذه الخاصية في إمكانية نقل المعلومات بين المستخدمين على مستوى العالم، وذلك بفضل توفر تقنيات متعددة تمكن من ذلك. وتُضفي هذه السمة القدرة على تناقل المعرفة بين البشر العديد من المزايا في مجالات التواصل العلمي، وتبادل الخبرات بينهم، مما يجعل التواصل يأخذ بعداً عالمياً¹.
رابعا: التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الاتصال

تُرسل البيانات والمعلومات عبر قنوات اتصال تربط بين عناصرها، وتُصنّف وسائل الاتصال إلى نوعين رئيسيين: الاتصال اللاسلكي والاتصال السلكي، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأجهزة والوسائل ووسائل وهي:

1- تكنولوجيا الاتصال اللاسلكي: نستعرض فيما يلي أهم الأجهزة والأنظمة التكنولوجية استخداما في الشبكات اللاسلكية²:

● **نقل الطاقة لاسلكيا:** يتم نقل مصدر الطاقة المدمج في هذه العملية بدون الحاجة الى الاعتماد على استعمال روابط سلكية

● **أجهزة المودم والهاتف المحمول :** هذه الأجهزة تعتمد موجات الراديو لإمكانية استخدام المحادثات الهاتفية من مناطق جغرافية عدة والتي تحتوي على التغطية اللازمة ، حيث تعتمد على معدات للاستقبال والإرسال الإشارات التي تسمح بنقل المكالمات الصوتية والمعلومات الكافية

● **أجهزة التحكم عن بعد في التلفزيون :** تستعمل في التلفزيونات الذكية والحديثة على أجهزة التي تعتمد الأشعة الحمراء في التحكم عن بعد

● **شبكة الواي - فاي :** هي شبكة لاسلكية محلية تسمح للأجهزة الكمبيوتر المحمول من إجراء اتصال بشبكة انترنت بسهولة ، ومؤخراً صبحت سرعتها تنافس مختلف الشبكات السلكية الأخرى .

1 سامية قطوش، عولة الاتصال ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2017 ، ص 81 .

2 عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تخصص علم الاجتماع الاتصال ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان ، 2016/2017 ، ص 51 .

● **أجهزة الحاسوب الوسيطة :** جاءت هذه الأجهزة للتخلص من الفوضى الناجمة عن استخدام الخطوط والأسلاك وتم تصنيع بعض لواحق الكمبيوتر مثل الفأرة ولوحة المفاتيح حيث يمكن التحكم فيها عن طريق تقنية البلوتوث وإلغاء الاتصال السلكي

2- تكنولوجيا الاتصال السلكي:

1-2 الاتصال الكابلي : يعتبر من بين أهم الوسائط التي تنقل البيانات المرئية والمسموعة (بالإضافة إلى الكهرباء وإشارات الضوء ..) بحيث يقوم بنقل وإرسال هذه البيانات وبكميات ضخمة عبر مجموعة من الأسلاك المغلفة والمعزولة بمواد واقية ، كالبلاستيك ويعتمد في صناعته على النحاس أو الألمنيوم لتقليل تكلفته، وتكون هذه الكوابل مغلفة بطبقات من العوازل بلاستيكية سمكها يختلف حسب مجال استخدامها.

شهد منتصف القرن 19 بداية استخدام وربط لكابلات الاتصالات بواسطة اتصال بكابل بحري بين بريطانيا وفرنسا ، وفي عام 1946 بني أول نظام كابلي في الولايات المتحدة الأمريكية وبضبط في ولاية بنسلفانيا قامت لجنة الاتصالات الفيدرالية في عام 1965 بإلغاء القيود على إمداد شركات الكابل المحلية للمحطات التلفزيونية التي كانت محظورة من إمداد الكابلات للمسافات طويلة مما ساهم في نمو كبير لخدمات الكابلات وتحسن في نقل التلفزيوني وتوفير الاتصال خدمات بشبكة الإنترنت.

بعد ذلك عرفت الكابلات أجيال جديدة لنقل المعلومات المحادثات الهاتفية وحركة الإنترنت وذلك عن طريق تقنية الألياف البصرية. بالرغم من تغطية الأقمار الصناعية للأجزاء من الطلب على نقل المعلومات خاصة المحطات التلفزية وشبكات الإنترنت ، إلا أن الألياف البصرية تبقى هي الأساس في خطوط شبكات الاتصالات العالمية ، بداية من عام 2003 تم استخدام الكابلات البحرية لربط العالم ماعدا القطب الجنوبي.

وللكابلات الاتصالات أنواع وهم على النحو التالي¹:

● **الكابلات المزدوجة والمجدولة:** استخدمت بداية في نقل الاتصال التلغرافي البحري سنة 1852 تتكون من مجموعة من ثنائيات الأسلاك الملتوية نحاسية والمغطاة بطبقات من المواد البلاستيكية العازلة يتراوح سمكها ما بين 0.3 و 03 ملم، كما يوجد هناك كابلات أخرى متعددة الأزواج، بحيث تتألف من أسلاك النحاسية المزدوجة ويكون عادة سمكها 25 مم وتستعمل هذه الكابلات المزدوجة في الاتصالات الهاتفية مثل الشبكات المحلية الخاصة بالحواسيب، الميكروفون والتي تستخدم أيضا فيها كابلات نحاسية أزواج ملتوية غير محصنة معدنيا.

● **الكابلات المحورية :** منذ ثلاثينيات القرن الماضي تم استخدام الكابلات المحورية لنقل الإشارات الكهربائية عالية الترددات وخاصة منها في الهاتف والتلفزيون الكابلي، وتتميز بسرعة نقل البيانات ما بين 65 ألف كيلو بت إلى 200 مليون ميغا بت في الثانية ، ويتألف من ناقل مركزي نحاسي يسمى النواة وآخر ناقل

1 فضيل دليو، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بعض تقنياتها الحديثة، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2014، ص - ص 79- 82 .

معدني محصن يستخدم كعازل كهربائي، عادة ما تكون محمية بغطاء مطاطي عازل مكون من مادة كلوريد البوليفينيل أو من التفلون.

2-2 تكنولوجيا الألياف الضوئية (البصرية) : تم اللجوء للاستعمال الإشارة الضوئية لنقل وتأمين البيانات للمسافات طويلة بسرعة عالية، وذلك بعد عدم فاعلية الكابلات النحاسية، نظراً لأن سرعة الضوء لا تتأثر بالحقول المغناطيسية، الألياف الضوئية تعتبر من أحدث التقنيات المستخدمة في نقل البيانات والصوت والصور، عبر خطوط متواصلة ذات سعة كبيرة، بسرعة وكفاءة عالية، فعوض نقل إشارات بشكل كهربائي تقليدي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهذه التكنولوجيا سلسلة الاستخدام من خلال نبضات ضوئية بسرعة فائقة لنقل رموز معلومات داخل شعيرات مرنة ورفيعة من الزجاج وتدعى الألياف البصرية، بحيث تستخدم في الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك الربط الشبكي للمعلومات تسمح بإرسال كميات هائلة من البيانات بسرعة فائقة.¹

2-3 الفيديو تيكس: تعتبر تقنية متطورة للإستخدام والاستفادة من جهاز التلفزيون العادي من خلال إضافة قنوات جديدة إلى جانب القنوات التقليدية، وهي عبارة عن تقنية لعرض الكلمات والأرقام والصور والرموز على شاشة تلفزيون من خلال ضغط مفتاح أو زر معين ملحق بجهاز التلفزيون وتشمل هذه التقنية ثلاث مجالات رئيسية وهي² :

- البث عبر شاشة تلفزيونية.
- التخزين واسترجاع البيانات عن طريق الحاسوب.
- الاتصال والنقل هاتفي بوسيلة سلكية أو لاسلكية.

1 حسن عماد مكاوي، محمود علم الدين، مرجع سابق، ص 157.

2 دنداني محمد أمين، بوابة الجيل الثالث للهاتف النقال كحافز لزيادة فعالية الحكومة الإلكترونية وترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص 27-28.

المطلب الثاني: ماهية خدمات الاتصالات وخيارات تمويلها

عرفت خدمات الاتصالات تطور هائلا خلال السنوات الأخيرة لما تتميز به هذه الخدمات من مميزات خاصة عن باقي القطاعات الأخرى لذا سنتناول في هذا الجزء تعريف خدمات الاتصالات وأهمية وخصائص هذه الخدمات وخيارات تمويلها.

الفرع الأول : تعريف خدمات الاتصالات

هي كل خدمة نقل أو بث أو تحويل أو استقبال من خلال شبكات الاتصالات وتشمل مايلي:¹

- الاتصالات السلكية واللاسلكية .
 - الحديث والموسيقى وغيرها من الأصوات .
 - الصور المرئية
 - أي الخدمات المقدمة للمستخدمين عامة أو لفئة معينة منهم مقابل أجر معلوم .
- وتعرف كذلك خدمات الاتصالات على أنها كل خدمة تتمثل كليا أو أساسا في تزويد الجمهور بالاتصالات الإلكترونية ، وكذا الخدمات التي تستعمل قدرات شبكات الاتصالات الإلكترونية ، والتي تتطلب زيادة على خدمة الاتصالات الإلكترونية القاعدية وظائف المعالجة أو التخزين.²
- هي نوع من أصناف الخدمات تقدمها شركات متخصصة في هذا المجال لتلبية احتياجات الأفراد مقابل ثمن معين وتصنف ضمن الخدمات العامة لأنها توجه لمختلف فئات المجتمع هذا ما يميزها عن باقي الخدمات التجارية وتندرج الاتصالات ضمن الخدمات غير الملموسة بنسبة 100%، فهي تختلف عن الخدمات البريدية التي هي تتضمن جوانب جزءها مادي يتمثل في الطوابع البريدية ، وبطاقات الائتمان ، دفاتر الشيكات وغيرها، في بينما تعتبر الاتصالات السلكية والغير اللاسلكية هي عبارة عن نقل للمعلومات وهي خدمة غير ملموسة كليا تلي حاجة معينة، بالنسبة للأطراف المعنية بهذه الخدمات فتتمثل في ³:

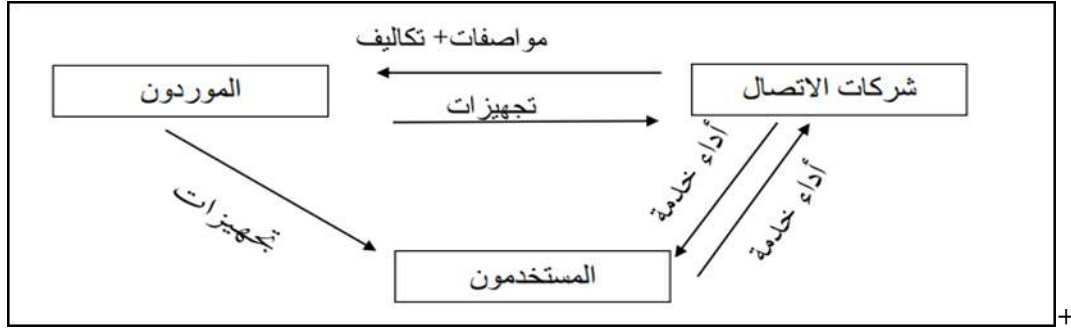
- المستعملين ويمثلون شريحة كبيرة من المجتمع .
- شركات الاتصالات محلية أو دولية .
- الموردون محليون أو أجانب ،خواص أو حكومات .

ويمكن تمثيل الأطراف الثلاثة لخدمات الاتصال في الشكل التالي

1 حبة نجوى، الشروط القاعدية للصناعة والمنافسة في القطاع الهاتفي المحمول في الجزائر 2000/2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في الإقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 121 .

2 المادة 10، من قانون رقم 18-04 مرجع سابق ، ص 08 .

3 بلجربة سمراء، إستراتيجيات تدويل الإنتاج في خدمات الاتصالات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران، 2012/2013، ص 167 .



الشكل رقم (1-1) : يوضح الأطراف الثلاثة المشكلة لمخطط خدمات الاتصال

المصدر: بلجربة سمراء، إستراتيجيات تدويل الإنتاج في خدمات الاتصالات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012/2013، ص 167.

الفرع الثاني : أهمية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية

وتتمثل أهمية خدمات الاتصالات في مايلي¹ :

أولاً: التغلب على العوائق :

تسهل خدمات الاتصالات الحصول على معلومات حول تعاملات الأعمال من مواقع بعيدة ومتنوعة من خلال الهاتف النقال وشبكة الإنترنت، تمكن هذه الوسائل الشركة من الوصول الى معلومات حول العملاء والموردين وتتمكن من التواصل معهم بسهولة، كما يمكن أيضا التعرف على منافسيها وبالتالي تتفادهم بتبني إستراتيجيات المناسبة، يمكن الحصول على المعلومات فوراً حال طلبها، وبالتالي يسهل إجراء المبادلات التجارية في فترات قياسية لا تتجاوز في بعض الأحيان دقائق محددة.

ثانياً: التغلب على عوائق التكلفة :

من خلالها يتم تقليص التكاليف في وسائل الاتصالات التقليدية مثل الرحلات الجوية المكلفة ويمكن للشركات اليوم تحقيقه، وأصبحت الشركات اليوم تستخدم من خلال استخدام تقنية المؤتمرات الفيديوية المكتبية، تسهل هذه التقنية التواصل بين الشركة وشركائها دون الحاجة للسفر، من خلال تنظيم الاجتماعات والمحادثات عبر الإنترنت والإنترانت والإكسترانت مما يساهم في إدارة الأعمال بكفاءة وتكاليف منخفضة

ثالثاً: التغلب على عوائق التنظيمية

تسهل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية عملية التواصل بين الشركات وعملائها ومورديها وتكوين علاقات سريعة وسهلة التأسيس، الأمر الذي يعزز ويدعم الروابط لأغراض تساهم في تحقيق الميزة التنافسية .

الفرع الثالث: خصائص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية

1 بلجربة سمراء، مرجع سابق، ص 151

تتميز خدمات الاتصالات بمجموعة من الخصائص تميزها عن الخدمات الأخرى ، وعن السلع المادية من الجانب الآخر، نسردها مايلي¹:

أولاً: سهولة تدويل الخدمة

تعتبر خدمات الاتصالات من الخدمات التي شهدت تطوراً سريعاً خلال السنوات الأخيرة، مع انتشار الكبير لشركات المتخصصة في تقديم خدمات في مختلف أنحاء العالم من جهة أخرى ، يعود هذا التطور إلى الطبيعة غير المادية لهذه الخدمات، مما يجعلها غير معتمدة على نقل معدات والأجهزة الضخمة أو إجراء دراسات تسويقية معقدة. علاوة عن ذلك، تعتبر هذه الخدمات ضرورية جداً في الحياة اليومية، وتلقى إقبالاً كبيراً من مختلف شرائح المجتمع، ويشارك في تقديمها كل من القطاع العام والخاص. ونتيجة لهذه العوامل، يصبح من السهل بيع خدمات الاتصالات خارج الحدود.

ثانياً: استخدام تكنولوجيا المتطورة

ما يميز خدمات الاتصالات هو التطور الدائم والمستمر نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال المتطورة والمتجددة ، ويعتمد ذلك على تقنيات الألياف البصرية الخلوية ونظام الاتصال الساتليتي للاتصالات الفضائية ، كما يتطور القطاع بسرعة بفضل التحسينات المستمرة في الأنظمة والتكنولوجيا، مما يدفع الشركات الصناعية الرائدة في مجال الإلكترونيات إلى الابتكار والتطوير، وهي تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة خدمات الاتصالات. تتمثل فوائد هذا التطور في سرعات بث فائقة ونقل كميات كبيرة من المعلومات، مما يوفر الكثير من الوقت والتكاليف، ويقلل من معدلات الأخطاء. واللافت في الأمر أن جميع الشركات حول العالم تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتطوير خدماتها، ولكن بدرجات مختلفة حسب قدرتها على الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير.

ثالثاً: مساهمة خدمات الاتصالات في تطوير الأعمال

بإضافة لما سبق في الخاصيتين السابقتين، فإن شركات التي تستخدم خدمات الاتصالات تساهم في زيادة ورفع من رقم أعمالها وهذا بزيادة عدد عملائها ومورديها بفضل سرعة التواصل والاتصال بين الشركة وبيئتها رابعاً: خدمات الاتصالات في إطار منظمة التجارة العالمية

وفقاً لما جاء في البروتوكول الرابع للاتفاق العام للتجارة في الخدمات المتعلق بالاتصالات، والذي أبرمته منظمة التجارة العالمية عام 1997، ودخل البروتوكول حيز النشاط عام 1998، بفضل جهود وعملية مباحثات المستمرة تعهد فيها الأعضاء ،يهدف هذا البروتوكول إلى تطبيق نظام التجارة الدولية المتعدد الأطراف على التجارة في خدمات الاتصالات الأساسية. وقد تم تصنيف الخدمات المشمولة في هذا الاتفاق إلى 14 قسمًا

1 بلجربة سمراء، مرجع السابق، ص 152 .

فرعياً، يشمل كل منها الخدمات الصوتية وخدمات نقل وتحويل البيانات والتلكس والتلغراف والفاكس، بالإضافة إلى خدمات الدوائر الخاصة المؤجرة وغيرها من الخدمات مثل البريد الإلكتروني والبريد الصوتي وتبادل المعلومات والبيانات الإلكترونية. تم إدخال بعض التعديلات لتعكس الجوانب التجارية الخاصة في قطاع الاتصالات وهي¹:

1- التوريد عبر الحدود: يقوم المتعهد بتقديم خدمات الاتصالات في أراضي الدولة العضو دون وجود وجود تجاري فيها، مما يشبه في الأساس النقل التقليدي للحركة الدولية. يمكن أن تشمل هذه الخدمات أيضاً عمليات إعادة البيع الدولية البسيطة، وخدمات بطاقات النداء الهاتفي، وبيع جزء من سعة النقل (المعروفة بتبادل الرفاق)، وخدمات إعادة الاتصال.

2- الاستهلاك بالخارج : يقوم المستهلك بالاستفادة من خدمة مقدمة خارج أراضي دولته، بما في ذلك استخدام معدات خدمات النداء المتنقلة في الدول الأجنبية، واستخدام بعض أنواع بطاقات النداء العالمية والإنترنت من خارج الدولة، بالإضافة إلى عدد من خدمات الاتصال بين الأعمال التجارية للوصول إلى الراديو المتنقل ، وترتيبات التسيير.

3- الحضور التجاري: يشير إلى وجود نوع من الحضور المكاني لشركة أجنبية، ولا يقتصر على إقامة هذه الشركة لمتعهد جديد أو مزود خدمات في شكل كيان تابع، بل يشمل أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر في تأسيس شركة اتصالات كلياً أو جزئياً.

الفرع الرابع : خيارات تمويل الاتصالات

لتنمية قطاع الاتصالات نجد عدة خيارات تخص كل بلد حسب إمكانياته الاقتصادية والسياسية، وتتمثل الخيارات في الخصخصة والتحرير، بحيث تعتبر الخصخصة جزء من برنامج إصلاح القطاع وتمويل الاستثمار في الاتصالات، أما التحرير فتوجه الاستثمارات عن طريق الترخيص أو الامتياز لتنمية المناطق الوطنية وخاصة منها الريفية، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الخيارات التي نحصيها في الآتي²:

1 سعد محمود الكواز، أحمد طارق محمود الاغا، التغيير والانفتاح لخدمات الاتصالات والمعلومات وأثره في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة والنامية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 14، السنة 2009 ، ص 32 .

2خواني ليلي ، شعيب بغداد ، تعديل الإطار التنظيمي لتهيئة أرضية للاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، استثمار مجموعة أوراس كوم في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، السنة 2019 ، ص 744 .

أولاً: تقاسم الإيرادات

بالنسبة لهذا النوع من الخيارات الذي يجمع بين العديد من الأنظمة ولكن الميزة المشتركة أن القطاع الخاص تكون حصته أكبر من حيث الأسهم وكالة التشغيل لها مهمة الإشراف، وهذا النظام ينطوي على عدة حالات نذكر من بينها:

1- نظام " الإنشاء - التشغيل - تحويل الملكية: " المستثمر في هذه الحالة يقوم بإنشاء الهيئة القاعدية للشبكة وتشغيلها لوقت محدد قبل أن يقوم بتسليمها للمشغل. لكن هذا النظام ينطوي على مشاكل كافتقار المشغلين إلى الخبرة وتعقيد الإجراءات الناتجة عن تدخل أطراف عديدة إلى جانب مشاكل ذات طابع مالي نذكر من بينها تحديد مستوى الديون.

2- نظام " الإنشاء . التأجير . تحويل الملكية: " هذا النظام يتطلب أموال كبيرة لضمان مجازفات إضافية للمستثمرين الأجانب لذا تتعذر المشاركة الوطنية على المدى القصير بحيث يرجع السبب إلى مشاكل تخص القروض الممنوحة لتنمية صناعة الاتصالات في البلدان العربية وإلى حالة الكساد التي تعرفها الأسواق الوطنية.

3- نظام الامتياز : عمل هذا النظام على إقامة أقسام من الشبكات المحلية وتوصيلها بهياكل مشغل الاتصالات العمومية وفق قواعد تقنية وتجارية.

ثانياً: المشاريع المشتركة :

"عمل على تقاسم رأس المال والمخاطر بين الخاص والمستثمر وهيئة التشغيل العمومية قصد تخفيف عبء الديون على المستوى الداخلي أو الخارجي تبعاً لهوية القطاع الخاص "

المطلب الثالث: نشأة وتطور قطاع الاتصالات في الجزائر

قبل التطرق الى نشأة قطاع الاتصالات في الجزائر سنقوم بدراسة قطاع الاتصالات عالمياً مع تطور الاختراعات وتطور أجيال مختلفة للهاتف النقال

الفرع الأول: تطور قطاع الاتصالات عالمياً

إن بداية ونمو خدمة الهاتف النقال كان مذهلاً ومدهشاً، حيث شهد عدد المشتركين ارتفاعاً كبيراً في العالم من 16 مليون في عام 1991، إلى أكثر من مليار وثلاثمائة مليون مشترك في عام 2003 وهو يدل على تطور واستمرارية في هذا القطاع .

يعود تاريخ الاتصالات اللاسلكية إلى سنة 1898 عندما قام "جويليلمو ماركوني " في الولايات المتحدة الأمريكية ببث أول رسالة لاسلكية، والتي كانت عن طريق أجهزة الراديو تلفون النقال المتاحة ، منذ

بداية سنوات العشرينيات من القرن الماضي حيث تم تزويد سيارات الشرطة بهذه التقنية. وفي عام 1935 ساهم اختراع البريطانيين للراديو بشكل كبير في تطور قطاع الاتصالات اللاسلكية حيث تم استخدام الراديو المحمول في الحرب العالمية الثانية لأغراض عسكرية، وكانت قوة بث هذه الأجهزة تغطي شعاع يصل إلى 50 ميل (حوالي 80 كم) تستخدم موجة بتردد 120 كيلوهرتز¹. وبفضل تطور الاختراعات ظهرت عدة أجيال للهواتف النقال يمكن سردها كما يلي²:

1- الجيل الأول:

في فترة السبعينيات من القرن الماضي بدأت السويد بتشغيل شبكة وطنية للهاتف النقال وهي كانت عبارة عن شبكة خلوية تناظرية، وقد نجحت السويد إقناع الدول الأخرى الاسكندنافية مثل النرويج و فنلندا بالمشاركة والقيام بتطوير نظام مشترك "NMT" وهو نظام الجيل الأول من الهواتف النقال الذي تم تطبيقه في سنة 1981 وكان في بداية الأمر يستخدم الموجة بتردد 450 كيلو هرتز ثم تم بعد ذلك لاستخدام الموجة بتردد 900 كيلوهرتز.

بالمقابل، في البلدان الأخرى اختار المتعاملون أنظمة تكنولوجية أخرى لشبكاتهم في ميدان الهاتف النقال من الجيل الأول، في بلدان إنجلترا وإيطاليا وإسبانيا كان اعتمادهم على نظام مستوحى من نظام الأمريكي الذي يعرف بـ "TACS" وقد تم تطبيقه بداية من سنة 1985، وقد استخدم الموجتين بتردد 800 و 900 كيلو هرتز.

2- الجيل الثاني:

بفضل النجاح النسبي للنظام "NMT" في الدول الاسكندنافية، باشرت الدول الأوروبية بزيادة جهودها لإطلاق الجيل الثاني من الهواتف النقالة، في هذا الجيل، تحولت فيه من التقنية التناظرية إلى التقنية الرقمية، وتم استخدام النظام الرقمي لأول مرة في سنوات الثمانينات، حيث تم تسويق أول نظام من الجيل الثاني في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

تقدم التقنية الخلوية الرقمية العديد من المزايا مقارنة بالنظام التناظري، حيث تتضمن هذه المزايا زيادة طاقة الاستيعاب والقدرة على نقل البيانات، بالإضافة إلى إمكانية إرسال الرسائل القصيرة "SMS" واستخدام البريد الإلكتروني، ظهر نظام "GSM"، الذي يعني، كأول نظام خلوي رقمي تم تسويقه بداية من عام 1992. استخدم في البداية الموجة بتردد 900 كيلوهرتز، ثم تم استخدام الموجة بتردد 1800 كيلوهرتز. ويُعتبر نظام

1 تاووني عبد المنعم ، دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر الفترة من 2000 إلى 2005 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - 2006/2005، ص 78 .

2 تاووني عبد المنعم ، نفس المرجع السابق ، ص ص 78 - 79

"GSM" النظام الرئيسي بين الأنظمة الخلوية للجيل الثاني، حيث بلغ إجمالي المشتركين في العالم في هذا النظام حتى أبريل 1999 ما نسبته 45%.

3- الجيل الثالث:

العيب الأساسي لأنظمة "GSM" (1800,900) كان دائماً ضعف قوة البث (Débit) ، حيث لا تستطيع تحمل معطيات أكبر، حيث كانت سرعة النقل تقتصر على 9.6 كيلوبت في الثانية. ونتيجة لهذا العيب، ظهر الجيل الثالث من الهواتف النقالة في عام 2002، حيث يستخدم نظام "UMTS". من بين أهم ميزات يمكن ذكرها فيما يلي:

- القدرة على مواصلة إرسال واستقبال المكالمات بنفس الرقم والجهاز عند التنقل إلى دولة أخرى.
- زيادة قوة البث، حيث يصل إلى أكثر من 2 ميجابت في الثانية بالنسبة للمستخدمين الثابتين، وحوالي 348 كيلوبت في الثانية بالنسبة للمستخدمين المتحركين مثل مستخدمي السيارات، مما يجعل الدخول إلى الإنترنت أسرع، وقد ظهرت العديد من التكنولوجيات الأخرى بين أنظمة "GSM" و "UMTS"، مثل "GPRS"، حيث يسمح هذا النظام بتحويل المعطيات على شكل حزم بين جهاز الهاتف ومحطة الراديو، ويوفر قوة بث تقدر بين 20 و 50 كيلوبت في الثانية.

الفرع الثاني: نشأة قطاع الاتصالات في الجزائر

كان قطاع الاتصالات بالجزائر قبل الاستقلال مسيراً ومملوكاً للإدارة الفرنسية، ولكن بعد الاستقلال عملت الحكومة الجزائرية لاسترداد هذا القطاع عبر المرسوم 1- 62 المؤرخ بـ 27 سبتمبر 1962، والذي مكن الجزائر من ضمه واحتوائه مع إبقائها لجميع التشريعات والنصوص القانونية الموروثة عن الإدارة التي سبقتها إلى غاية 1975 حيث أصدر قرار 89- 75 المؤرخ بـ 30 سبتمبر 1975، والمتضمن قانون وزارة البريد والمواصلات والذي حدد صلاحيات ومهام هذا القطاع، فأعطى الوزارة حق الاحتكار لجميع الخدمات، ليتم تعديله لاحقاً بواسطة مرسوم 95- 83 المؤرخ 01 جانفي 1983، ومن ثم تلتها عدة محاولات تعديل لم تأت بمفعولها ، استمر الأمر إلى غاية سنة 2000 وصدر قانون 03 - 2000، الذي يعتبر الأبرز في تاريخ الإصلاحات لما صاحبه من تغييرات جذرية لقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية¹

1 بن قرينة محمد حمزة ، خضارة سعادة ، واقع قطاع الاتصالات في الجزائر للفترة الممتدة (2006-2016)، مجلة العوم الإنسانية، العدد 48 ،السنة 2017 ، ص 497.

الفرع الثالث: مراحل تطور قطاع الهاتف النقال في الجزائر

مرت قطاع الهاتف النقال في الجزائر بثلاث مراحل هي:

أولاً: مرحلة الاحتكار التام (1998-2001):

كانت تسيطر عليها شركة البريد والمواصلات، وكان القطاع في مرحلة احتكار شبه جامد، حيث كان نشاطه محصوراً في تلبية احتياجات فئة الدخول المرتفعة ويعتمد على الدفع المؤجل. يوضح الجدول التالي عدد المشتركين في الهاتف النقال خلال هذه المرحلة¹

الجدول رقم (1-1): يمثل تطور مشتركى الهاتف النقال في مرحلة الاحتكار التام (1998-2001)

السنوات	عدد المشتركين	مجموع مشتركى ATM*	مجموع المشتركين
1998	18000	18000	18000
1999	72000	72000	72000
2000	86000	86000	86000
2001	100000	100000	100000

- Source: Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, Rapport Annuel 2004, Alger, p90.

ثانياً- مرحلة الاحتكار الثنائي (2002-2004) :

هذه المرحلة تميزت بدخول منافس جديد في سوق الاتصالات بالجزائر، وهو شركة أوراسكوم تيليكوم، المعروفة باسم "جيزي"، إلى جانب المتعامل التاريخي اتصالات الجزائر. تم استخدام شبكة GSM لأول مرة من قبل جيزي في 25 فبراير 2002، حيث قدمت عروضها بنظام الدفع المؤجل. مع دخول جيزي إلى السوق، استطاعت الحصول على أكثر من 70% من حصة السوق خلال السنة الأولى من دخولها، في أغسطس 2003، دخلت اتصالات الجزائر للنقل سوق الاتصالات تحت اسم "موبيليس" كفرع للمشغل التقليدي، لتستعد لمواجهة التحديات المتزايدة، واستعداداً لدخول منافس جديد يُعرف بـ "نجمة"، الذي حصل على رخصة

1 فوز واضح ، القوانين والتشريعات المعتمدة لإصلاح قطاع الاتصالات الجزائري وتأثيرها على المنافسة بين مؤسساته - مؤسسات خدمات الهاتف النقال نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 9 ، السنة 2018 ، ص 506 .

في ديسمبر 2003. بالتالي، لم تدم مرحلة الاحتكار الثنائي طويلاً، حيث سيطرت جيزي بشكل كبير على السوق خلال هذه المرحلة

الجدول رقم (1-2) : تطور مشتركى الهاتف النقال في مرحلة الاحتكار الثنائي (2002-2004)

السنوات عدد المشتركين	موبيليس ATM	جازي OTA	مجموع المشتركين
2002	135204	315040	450244
2003	167662	1279265	1446927

- Source: Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, Rapport Annuel 2004, Alger, p90.

ويعود تباين عدد المشتركين في هذه المرحلة للأسباب التالية¹:

- تميزت جازي بالاستثمارات الضخمة، حيث إستثمرت ما قيمته 550 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الدفعة الأولى للحصول على رخصة إستغلال شبكة الهاتف النقال، وهو مبلغ يعادل ضعف ما قامت به مؤسسة موبيليس.
- شهدت مؤسسة موبيليس طلباً متزايداً لكنها لم تكن قادرة على تلبية الطلب بسبب قيود شبكتها واستثماراتها المحدودة.
- جازي جعل عملية الاشتراك أسهل من خلال الشراء المباشر، بينما واجهت موبيليس صعوبات في هذا الجانب، حيث كانت الاشتراكات مقتصرة في الولايات الكبرى وتتطلب إجراءات معقدة نوعاً ما.
- اعتمدت جازي بشكل كبير على بطاقة الدفع المسبق، حيث يمثل مشتركوها 89% من إجمالي عملائها، في حين استمرت خدمات موبيليس في الدفع المؤجل حتى عام 2004.

1 خالد فراح ، دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة مؤسسات الاتصال في الجزائر (موبيليس، جازي، نجمة) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر — بسكرة 2013/2014، ص 136.

ثانيا: مرحلة المنافسة (2004- إلى غاية يومنا هذا):

في هذه المرحلة، تم منح رخصة ثالثة للمؤسسة الكويتية للاتصالات "WTA" تحت اسم تجاري "نجمة"، بعد أن تمت منح الرخص لكل من جازي وموبيليس كجزء من عملية التسوية. بدأت مؤسسة نجمة استخدام شبكتها في 25 أوت 2004. ومنذ ذلك الحين، بدأ التنافس يركز على تحسين جودة التغطية وخدمات الشبكة، مع التركيز على إيجاد طرق مبتكرة لتمييز العروض، خاصة بعد دخول نجمة إلى السوق بأسعار مدروسة للغاية. وحتى الآن، يظل التنافس السعري محصوراً في العروض الترويجية، حيث يسعى المتعاملون إلى جذب الزبائن من خلال عروضهم وخدماتهم المميزة¹

الفرع الرابع : أهمية قطاع الاتصالات في الاقتصاد الوطني

يعتبر قطاع الاتصالات يعتبر فاعلا أساسيا وضروريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الدول لأنه يعتبر وسيلة عمل ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لكل قطاع من النشاط الوطني ومنها في² :

أ- في الجانب الاقتصادي

ومن بين اهم الأدوار المهمة التي يمكن أن يساهم فيها هذا القطاع على المستوى الاقتصادي، هو:

- تعزيز الإدماج الاقتصادي بفضل القدرة الكبيرة للقطاع على الربط بين مختلف المناطق، يمكنه المساهمة بفعالية في دمج الاقتصاديات المحلية وتسهيل تدفق الأخبار والمعلومات الاقتصادية، مما يعزز الأسواق والمعاملات التجارية.

- يعتبر القطاع الاتصالات مساعداً هاماً لقطاع النقل، حيث يمكنه تخفيف الأعباء عنه دون تكاليف كبيرة، وذلك من خلال توفير وسائل الاتصال الفعالة والموثوقة.
- يساهم القطاع في تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي وتعزيز الرفاهية، ويساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق المختلفة.

ب- في الجانب الاجتماعي:

- يساهم القطاع في تحسين نوعية الحياة عن طريق تسهيل الاتصالات مع العائلة والأصدقاء، وتوفير الخدمات الطارئة، مما يساهم في تعزيز الرفاهية للمواطنين.

1 الهاشمي بن واضح ، مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الإجمالي 2003/2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 14 ، السنة 2015 ، ص 338.

2 عبد القادر براينيس ،التسويق في المؤسسات الخدمات العمومية ،(دراسة حالة قطاع البريد والمواصلات في الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007 ، ص 65.

- يمكن للقطاع أن يكون وسيلة لدعم الأمن وتعزيز السياسة الاجتماعية العامة، وتقليل العزلة في المناطق النائية عن طريق توفير الخدمات اللازمة وتحسين التواصل.
- يمكن للقطاع أن يسهل التدخل في الأوقات الطارئة مثل الكوارث الطبيعية من خلال توفير الاتصالات وتنسيق الجهود على مستوى الوطن هذه نظرة عامة عن الدور الذي يمكن لقطاع الاتصالات أن يلعبه في الجزائر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعكس صورة شاملة لتقدم وتطور البلاد.

المبحث الثاني: تقديم شركات الاتصال ومجهزي خدمة الهاتف النقال في الجزائري

يتكون سوق خدمات شركات الاتصال في الجزائر، من الشركات الأربعة الناشطة وهي (موبيليس، جازي، أوريدو) بالنسبة لشركات الهاتف النقال، وشركة اتصالات الجزائر بالسنة للهاتف الثابت منذ إقرار الإصلاحات التي باشرتها الدولة، وتبعا لتواريخ حصولهم على رخص لدخولهم للسوق الجزائري

المطلب الأول : تعريف ومميزات شركات الاتصال

شركات الاتصال كغيرها من شركات الخدمات تنشئ طبقا للقانون التجاري الجزائري لها مميزات تمتاز بها

الفرع الأول : تعريف شركات الاتصال

هي شركات تلعب دورًا حيويًا في ربط العالم وتمكين التواصل بين الأفراد والمؤسسات على مستوى عالمي، وتتخذ العديد من الأشكال والأحجام، وتقدم خدمات متنوعة للتواصل ونقل والبيانات في حياتنا اليومية

أولاً: تعريف شركة

1- تعريف شركة لغة : "الشركة لغة تعني الاختلاط، أو خلط المالكين، أو مخالطة الشريكين واشتراكهما في شيء واحد، ويقال: اشتركنّا، بمعنى تشاركنا، وشارك أحدهما الآخر"¹.

2- تعريف شركة اصطلاحاً: "يقصد بلفظ الشركة، اشتراك شخصين أو أكثر في القيام بعمل معين، ولما كان توحد الجهود التي يبذلها الأفراد سواء في مجال العمل أو التجارة أو الخدمات، تؤدي إلى نتائج أحسن من تلك التي يبذلها الفرد وحده فقد اتجه الأفراد منذ القدم إلى الاشتراك للقيام بأعمال مختلفة قصد الحصول على نتائج أفضل، إذا ما اشتركت جهودهم وقد ظهرت النتائج المرجوة من توحد، الجهود في الشركات التجارية، حي قامت بجمع الأموال واستغلال القدرات الفنية للشركاء"²

" الشركة عقد مكوّن بين أكثر من شخص، كأن يثبت في الشركة حقوق وواجبات على المتشاركين فيما، وهذه المعاني متفق عليها بين الفقهاء "³

يتميز " عقد الشركة عن غيره من العقود بأنه ينتج عنه شخص قانوني جديد له ذمة مالية مستقلة عن ذمة الشركاء ، كما تمتاز بأنها تختص لتحقيق أغراض معينة " ⁴

1 ابن منظور، لسان العرب، ج1، دار الصادر، بيروت، لبنان، ، 2014 ، ص 68 .

2 حسين تونسي، تطور رأس المال الشركة ومفهوم الربح في الشركات التجارية ، ط1، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008، ص 15.

3 جميل علي، شركة العقود في الفقه الإسلامي ، مجلة العلوم الإسلامية، العدد16 ، السنة 2013 ، ص10.

4 رزاق الله العربي بن مهدي، الوجيز في القانون التجاري الجزائري، ط4، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008 ، ص48 .

ثانيا : تعريف شركات الاتصال

بحكم أن شركات الاتصال هي شركات مساهمة فقد عرفها المشرع الجزائري في نص المادة 592 من القانون التجاري بأنها " الشركة التي يقسم رأس مالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء فيها عن سبعة " ¹ .

كما يمكن تعريف شركات الاتصالات على أنها شركات مساهمة التي تقدم خدمات الهاتف الجوال أو الثابت وليست وسيطة لشركة أخرى في تقديم هذه خدمات ²

من خلال ما سبق تعرف شركات الاتصال على أنها شركات متخصصة، تتنوع في حجمها ونشاطها حسب الخدمات التي تقدمها، وتهدف إلى توفير وسائل الاتصال وخدمات الإنترنت للأفراد والشركات، سواء عن طريق الهاتف الثابت والمحمول، نستنتج مما سبق أنه يوجد أنواع مختلفة لشركات الاتصال أهمها

- شركات الاتصال السلكية: تقديم خدمات اتصال الإنترنت بالهاتف الثابت
 - شركات الاتصال اللاسلكية: تقديم خدمات الهاتف النقال والبيانات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة.
 - المصطلحات القانونية التي يتعامل بها ضمن قطاع شركات الاتصال.
- وهي موضح فيما يلي ³:

● المتعامل:

يشمل كل شخص طبيعي أو معنوي الذي يستخدم شبكة عمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية أو يقدم خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية للجمهور.

● خدمة الهاتف :

تشمل الاستغلال التجاري لفائدة الجمهور فيما يخص نقل المباشر للصوت عبر شبكة أو شبكات عمومية، مما يسمح للمستعمل ثابت أو متنقل باستخدام التجهيزات المتصلة بنقطة طرفية للشبكة قصد الاتصال بآخرين سواء كانوا ثابتين أو متنقلين ويستخدمون تجهيزات متصلة بنقطة نهائية أخرى.

1 المادة 592 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد رقم 101، الصادرة في 19 ديسمبر 1975 ، ص 57.

2 عبد الله العمراني، محمد السحيباني، منتجات شركات الاتصالات للأفراد في المملكة العربية السعودية ، دراسات فقهية تطبيقية للمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ، 2013 ، ص 09 .

3 المادة 08 من قانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق ل 05 أوت 2000 ، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 48، الصادر في 6 أوت 2000، ص ص 5 - 6 .

- **موفر الخدمات:** يشمل كل شخص معنوي أو طبيعي الذي يقدم خدمات باستخدام وسائل المواصلات السلوكية واللاسلكية.
- **شبكة المواصلات السلوكية واللاسلكية:** تشمل أي مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التي تقوم بالتواصل والتبادل وإرسال إشارات المواصلات السلوكية واللاسلكية، وتبادل المعلومات للتحكم والإدارة التسيير المشتركة ما بين النقاط الطرفية للشبكة.
- **خدمة المواصلات السلوكية واللاسلكية:** تتضمن كل خدمات التراسل أو إرسال الإشارات أو كلاهما عبر وسائل المواصلات السلوكية واللاسلكية.
- **المواصلات السلوكية واللاسلكية:** تشمل التراسل والإرسال واستقبال الإشارات أو العلامات أو الكتابات أو الصوت أو الصور أو المعلومات المختلفة، سواء عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو الإرسال اللاسلكي الكهربائي أو أجهزة أخرى كهربائية مغناطيسية.
- **الربط البيني (التوصيل البيني):** تشمل خدمات متبادلة تقدمها مشغلان ينتميان إلى شبكة عمومية، أو خدمات تقدمها متعامل تابع لشبكة عمومية لمزود الخدمة الهاتفية للجمهور، والتي تسمح لجميع المستخدمين بالاتصال بحرية بينهم، بغض النظر عن الشبكات التي يتصلون بها أو الخدمات التي يستخدمونها.

الفرع الثاني: مميزات قطاع شركات الاتصال

- هناك مميزات تخص قطاع شركات الاتصالات في الجزائر، والتي ربما تنطبق أو ربما لا تنطبق على باقي مؤسسات الخدمات الأخرى من هذه المميزات نذكر¹:
- قطاع شركات الاتصالات يستفيد من حماية شبه كلية من الدولة نظرًا لوضعيته الاحتكارية، خاصة في قطاع الهاتف الثابت، مما ينتج عنه ارتفاع تكاليف المنتجات وتدني مستوى الخدمات بسبب غياب المنافسة
 - يتميز قطاع شركات الاتصالات بمعدل سريع للنمو ، سواءً كان هذا النمو نوعيًا في الدول المتطورة أو من ناحية الكم في الدول النامية .
 - جميع أداءات شركات الاتصالات تعتمد على الدفع، سواء كان ذلك بالدفع المسبق أو الدفع البعدي.
 - يتميز قطاع شركات الاتصالات بارتفاع معامل رأس المال، حسب ما نص عليه قانون Huntley

1 عبد القادر براينيس، مرجع سابق ، ص 59 .

الذي ينص على أن قيمة رأس المال المستثمر في تجهيزات شركات الاتصالات تكون مساوية تقريبًا لثلاثة أضعاف قيمة الدخل السنوي الصافي للشركة.

- عند المقارنة بين هيكل شركات الاتصالات وشركات الصناعية والتجارية، نجد أن تجهيزات شركات الاتصالات تكون مساوية تقريبًا لعشرة أضعاف قيمة تجهيزات الشركات العادية. في الجزائر، تمثل التجهيزات الثابتة لقطاع الاتصالات حوالي خمسة أضعاف التحصيلات الإجمالية.

المطلب الثاني : شركات الاتصال الناشطة في الجزائر

منذ صدور قانون 2000-03 الذي سمح بفتح قطاع الاتصالات للمنافسة من خلال منح أول رخصة استغلال سنة 2001 للمتعامل أجنبي " جيزي "، بعد المنافسة مع عدة شركات أجنبية ، وفي سنة 2003 منحت الرخصة الثانية للمتعامل الوطني تحت التسمية التجارية " موبيليس"، ووفقا للأهداف الإصلاحات المنبثقة عن هذا القانون القائمة على إستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتحسين المنافسة، وفي سنة 2004 حصلت الوطنية تيليكوم الكويتية على رخصة الثالثة للاستغلال تحت التسمية التجارية " نجمة "

الفرع الأول : تقديم شركة اتصالات الجزائر

تعد اتصالات الجزائر مؤسسة رائدة في سوق الاتصالات بالجزائر، التي تشهد تطورا مذهلا في هذا المجال، حيث تقترح تشكيلة واسعة من خدمات الهاتف الثابت والإنترنت. وقد اكتسبت هذه المكانة من خلال سياسة الابتكار التي تتماشى تماما مع تطلعات الزبائن، ذات توجه نحو الاستخدامات الجديدة.

أولا : لمحة عن شركة اتصالات الجزائر

شركة هي إحدى فروع مجمع العمومي اتصالات الجزائر ، وطبقا للقانون 2000-03 الصادر بتاريخ 5 أوت 2000 المتعلق بالقواعد الخاصة بالبريد والمواصلات بموجبه تم تحرير القطاع للمنافسة وفصل نشاط البريد بإنشاء مؤسسة بريد الجزائر وتأسيس مؤسسة اتصالات الجزائر التي أوكلت لها مسؤولية تسيير وتطوير فرع الاتصالات اللاسلكية في الجزائر وبتاريخ 01 مارس 2001 منحت رخصة استغلال في الاتصالات السلكية واللاسلكية تحت اسم " اتصالات الجزائر " مقيدة في مركز السجل التجاري بتاريخ 11 ماي 2022 تحت رقم B 0018083 02 ، وهي مؤسسة عمومية واقتصادية ذات أسهم ورأس مالها الاجتماعي 115.000.000.000,00 دينار جزائري¹

1 التعريف بالشركة، منشور على الرابط <https://www.algerietelecom.dz/ar/page/le-groupe-p2> تم زيارة الموقع في يوم 2023/07/16 علي الساعة 16:10.

ثانيا: مميزات شركة " اتصالات الجزائر "

- تتميز شركة اتصالات الجزائر للهاتف الثابت بخصائص عديدة نذكر أهمها فيما يلي¹:
- تملك اتصالات الجزائر شبكة دولية من الروابط ممدودة في الأرض وفي أعماق البحر وفي الفضاء بغية توفير تغطية واسعة للخدمات نقل الصوت والبيانات
- تقدم كذلك تدفق سريع وفائق السرعة للخدمات الإنترنت الثابت
- كما تستعمل اتصالات الجزائر صلات أرضية وفضائية للحفاظ على علاقاتها الخمسة عشر المباشرة لتصل من خلالها إلى باقي العالم.
- شركة تستطيع تمديد وتوسيع شبكاتها مع إمكانية التوصيل والربط بالألياف البصرية الى تفوق 10 Gbps.
- تمنح لزملائها مزايا عدة Idoom ثابت و Idoom إنترنت وهذا على كل خدمة دفع بواسطة الإنترنت
- تشمل عروض كل الشبكات الاتصال حتى عبر الألياف البصرية التي تمتاز بفعالية وسرعة قصوى

الفرع الثاني: المتعامل الخاص للهاتف الثابت LACOM

في الفاتح من مارس 2005 تم رسميا منح رخصة إنشاء واستغلال للهاتف الثابت الخاص، وهي شركة مشغلة للاتصالات العامة وتوفير خدمات عبر شبكات الهاتف الثابت الدولية بشراكة بين شركة أوراسكوم تيليكوم القابضة والاتصالات المصرية ، فازت بمناقصة مبلغها 65 مليون دولار التي تنشط باسم وبالنيابة عن الكونسورتيوم شركة الاتصالات الجزائرية²، بحيث تعتبر أول رخصة ممنوحة للهاتف الثابت في القطاع الخاص، تحت اسم التجاري " LACOM " ، باشرت بعرض الشبكة الخاصة للهاتف الثابت والانترنت، من الجيل الثالث باستخدام شبكة لاسلكية لتقديم خدمات ذات بعد محلي ودولي، لكن لم تنجح في جذب واستقطاب المزيد من الزبائن بفعل سوء جودة الاتصال والخدمات المقدمة وذلك بسبب عدة مشاكل نذكر اعتماد على النظام

1 تيماء منصور ، مقال حول أفضل شركات الاتصالات في الجزائر لعام 2023 ، منشور في موقع <https://etisalatna.com> تم زيارة

الموقع يوم : 2023/07/16 علي الساعة 16:45

2 المادة 1، والمادة 4، مرسوم تنفيذي رقم 05-174 المؤرخ في 9 ماي 2005، يتضمن الموافقة على رخصة إقامة شبكة عمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 34 ، الصادرة في 11 ماي 2005 ، ص 05 .

لاسلكي صيني بطيء في تقديم الأنترنت، وهذا أثر على مردودية الشركة وعدم تحقيق مداخيل مما نتج عنه تسريح للعمال وقيام الشركة في سنة 2008 بإعلان إفلاسها رسميا¹

الفرع الثاني : تقديم شركة " موبيليس "

موبيليس هي أول متعامل وطني للهاتف النقال دخل المنافسة لكسر احتكار المتعامل الأجنبي، وللتلبية كافة احتياجات المستهلك الجزائري

أولا : لمحة عن شركة " موبيليس "

موبيليس فرع من مجمع اتصالات الجزائر وأول متعامل وطني للهاتف النقال بالجزائر، موبيليس أقرت استقلاليتها كمتعامل منذ أوت 2003، ومنحت له رخصة إنشاء واستغلال شبكة GSM في 26 ماي 2002 على سبيل التسوية، إلا أن التأسيس الرسمي لذلك جاء في أوت 2003 في شكل شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم EPE/SPA برأسمال قدره 100 مليون دج

يسعى موبيليس منذ نشأته إلى تحديد وتقديم أحسن الخدمات، التكفل الجيد بالمستخدمين لضمان وفائهم، الإبداع ، تقديم الجديد بما يتماشى و التطورات التكنولوجية و هذا ما مكنها تحقيق أرقام أعمال مهمة وتوصلها في وقت قصير، إلى ضم 20 مليون مشترك، أراد موبيليس التمتع كمتعامل أكثر قربا من شركائها وزبائنهم، وما زاد ذلك قوة شعاره " **معا نصنع المستقبل.** "، هذا الشعار يعد تعهدا بالإصغاء الدائم، ودليلا على التزامه بلعب دور هام في مجال التنمية المستدامة وبمساهمتها في التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى احترام التنوع الثقافي، أدائه لدوره و مساهمته مساهمتها في حماية البيئة وهذا بالرجوع إلى قيمها الأربعة:

الشفافية، الوفاء، الحيوية والإبداع

تعمل موبيليس على، تغطية وطنية للسكان، والإبداع الدائم و تطوير لعروضها و لخدماتها المختلفة :

ثؤوسطو، سلكني، خدمة الرسائل المصورة والصوتية MMS وخدمة 3G،...GPRS

إضافة إلى كل خدمات التعبئة الإلكترونية " أرسلني ، راسيمو، رصيدي، بطاقة التعبئة الخاصة بالمكالمات

الدولية لمشتركي الدفع المسبق"

1 قانون عبد الحق ، قانون رقم ، الواقع الاقتصادي لقطاع الاتصالات في الجزائر ، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، المجلد 01 ، العدد 01 ، السنة 2020 ، ص 107 .

تفرض اليوم موبيليس نفسها كشركة حيوية، مبدعة ، وفية وشفافة، في محيط جد تنافسي وسليم أساسه ومفتاح نجاحه يكمن في الجدية والمصداقية بالإضافة إلى الاتصال المباشر¹

ثانياً: مميزات شركة موبيليس

شركة موبيليس تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي²:

- تكامل وترابط خدمات الشركة في استخدام المواد الأولية، وتقنيات التكنولوجيا، ووحدة الشبكة ، وقنوات التوزيع، واحتياجات وشرائح الزبائن.
- تضمن الشركة جودة عالية في خدماتها من خلال المراقبة الدائمة والمستمرة وكذلك إبرام اتفاقيات لتحسين الأداء مع موردين ومجهزين عالميين، لإبقاء الشركة في تنافسية عالية
- تتمتع خدمات الشركة بمرحلة نمو مستمرة، سواء من ناحية العروض والخدمات، مما يجعل إضافة خدمات جديدة مثل "داري نات" سهلة الاقتناء من قبل الزبائن، وتعتبر ميزة للشركة بحكم طبيعة النشاط تتطلب ذلك.
- تقدم الشركة خدمات وعروض تنافسية تتسم بالتكنولوجيا المتقدمة والمرونة في الأداء.
- تعتمد الشركة على تكنولوجيا متطورة ومعدات وأساليب حديثة في مجال الاتصالات، وتستفيد من خبرة العاملين السابقين في الشركة الأم اتصالات الجزائر.
- تقوم الشركة بأبحاث ودراسات مستمرة لتحسين خدماتها وتقديم عروض جديدة ومبتكرة .
- طبيعة نشاط الشركة يجعل خدماتها قابلة للتجديد والتحسين المستمر، مع مراعاة تغيرات أذواق الزبائن والتكيف مع متطلبات السوق.

مما سبق شركة موبيليس تؤكد مرة أخرى التزامها بالابتكار وتقديم التكنولوجيا الحديثة لزبائنها الجزائريين..

الفرع الثالث : تقديم شركة " أوبتيكوم تيليكوم الجزائر" أوراسكوم تيليكوم سابقا " جيزي "

تعتبر شركة " أوراسكوم تيليكوم جازي" بعد صدور قانون 03-2000، أول متعامل للشبكة الهاتف المحمول في الجزائر، منحت لها أول رخص استغلال سنة 2001 في الجزائر

1 التعريف بالشركة ، منشور على الرابط <https://www.mobilis.dz/ar/apropos.php> تم زيارة الموقع في يوم : 2023/07/16 علي الساعة 17:15.

2 فواز واضح، العيد قريشي، تأثير شدة المنافسة في صناعة الهاتف النقال في الجزائر على التوجه الإستراتيجي لشركة موبيليس ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ،المجلد 13، العدد 03 ، السنة 2020 ، ص 766.

أولاً : لمحة عن شركة " جيزي "

تم إنشاء متعامل الهاتف النقال الجزائري " جازي " شهر جويلية 2001، رائد في مجال اتصالات الهاتف النقال مع أكثر من 14 مليون مشترك في شهر أوت 2022، تُوفر جازي عرضاً واسعاً من الخدمات كالدفع البعدي، الدفع المسبق، وكذا الخدمات ذات القيمة المضافة SUT ومنذ جويلية 2022، التاريخ الذي تنازل فيه " VEON " عن كامل أسهمه في المؤسسة ، لصالح الصندوق الوطني للاستثمار، أصبحت بذلك جازي مؤسسة وطنية، وهي حالياً ملكية الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بنسبة 96,57% و سيفيتال (CEVITAL) بنسبة 3,43% وبهذا فان تسيير جازي يتم حالياً وكلها من طرف مساهمين جزائريين تغطي شبكة جازي 95 % من السكان عبر كامل التراب الوطني وخدمات الجيل الثالث "3G" منتشرة عبر 58 ولاية، أطلقت أيضاً جازي خدمات الجيل الرابع "G4" في 01 أكتوبر 2016 عبر 20 ولاية والتزمت بتغطية كامل التراب الوطني¹.

ثانياً: مميزات شركة " أوبتيكوم تيليكوم الجزائر " أوراسكوم تيليكوم سابقاً :

جازي تتميز بمجموعة من الميزات التي تجعلها من بين أهم شركات الناشطة في قطاع الاتصالات في الجزائر وهي:

- تعد جازي أول مشغل لشبكة الهاتف المحمول في الجزائر، وتمتلك خبرة طويلة في هذا المجال.
- كانت جازي تُعتبر الفرع الأهم لمجموعة أوراسكوم للاتصالات، حيث كانت تُسهم بأكثر من 38% من إجمالي أرباح الشركة الأم.
- تقدم جازي لعملائها إمكانية الوصول إلى الإنترنت عبر الهواتف المحمولة بدون الحاجة إلى شبكات الجيل الثالث، مما يتيح لهم استخدام الإنترنت حتى في الأماكن ذات الإشارة الضعيفة، باستخدام شبكة GSM أو الرسائل القصيرة.²
- كانت تعتبر شركة مختلطة بين متعامل أجنبي متمثل وطني، أما الآن تم توقيع اتفاق من طرف شركة " فيمبلكوم " الروسية للاتصالات لبيع حصة نسبتها 51 بالمئة من أسهم جازي إلى الصندوق الوطني للاستثمار الجزائري

1 التعريف بالشركة ، منشور على الرابط <https://www.djezzy.dz/ar> تم زيارة الموقع في يوم : 2023/07/17 علي الساعة 16:35 .

2 تيماء منصور ، مرجع سابق ، منشور في موقع <https://etisalatna.com> تم زيارة الموقع في : 2023/07/17 علي الساعة 20:45

الفرع الرابع : تقديم شركة أوريدو " نجمة سابقا "

أولا : لمحة عن شركة

شركة اتصالات عالمية رائدة توفر اتصالات النقلة، وإنترنت، والخدمات المدارة للشركات بما يتوافق بالشكل الأمثل مع احتياجات ومتطلبات الأفراد والشركات على امتداد أسواقها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا، وينصب اهتمام Ooredoo على خدمة مجتمعاتها، وتعمل وفق رؤية تقوم على إثراء حياة الأفراد ، وتنطلق من قناعة راسخة بدورها في تحفيز التنمية البشرية عبر تسخير اتصالات من أجل تمكين العملاء من تحقيق أقصى تطلعاتهم، وتعمل Ooredoo في أسواق كل من قطر والكويت وعمان والجزائر وتونس والعراق وفلسطين والمالديف و ميانمار واندونيسيا، وفازت الشركة بجائزة " أفضل مشغل اتصالات لعام 2013 ،خلال حفل جوائز عالم الاتصالات 2013 ، ويف عام 2014 بلغت إيرادات الشركة 9,1 مليار دولار أمريكي، وفي 30 جوان 2015 تجاوزت قاعدة عملائها الموحدة في العامل حاجز 114 مليون عميل وأسهم Ooredoo مدرجة في بورصة قطر وسوق أبو ظبي للأوراق المالية.

أما فيما يخص الفرع المتواجد بالجزائر فمؤسسة نجمة لهاتف النقال متواجدة بالجزائر منذ 23 ديسمبر 2013 ،وهي أحد أهم متعاملي الهاتف النقال في الجزائر، وتعد آخر متعامل دخل الجزائر بعد كل من موبيليس، وجيزي، إذ حصلت الوطنية تيليكوم الكويتية على رخصة استغلال الهاتف النقال

وفي 24 أوت 2004 تم الإطلاق الرسمي لعلامتها التجارية المسماة نجمة بمختلف التشكيلات،والمنتجات، والخدمات غير المسبوقة في الجزائر، حيث أدخلت معايير جديدة لعامل الاتصالات، وهي تعد أول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية، في 21 نوفمبر 2013 أصبحت ب أوريدو Ooredoo ، وذلك بعد تغيير علامتها التجارية في إطار توسيع استثماراتها في دول مختلفة ومنها الجزائر، وهي تتمتع بشبكة تقنية فعالة تغطي 99 % من الجزائر، وخدمة تشمل شبكة واسعة من المحلات الموزعة عرب كامل التراب الوطني، حيث تملك أكثر من 3000 موقع تقني، و 107 مركز خدمة على المستوى الوطني و3 محلات VIP، و345 فضاءات خدمات Ooredoo وأكثر من 50000 نقطة بيع، وتشغل أكثر من 2500 عامل، حيث 99 %منهم جزائريون، وتمثل نسبة النساء 40 %، ويقدر متوسط سن العمال ب 30 سنة¹.

1 التعريف بالشركة، منشور على الرابط <http://www.ooredoo.dz/Ooredoo/Algerie/a-propos>: تم زيارة الموقع في يوم : 2023/07/18 علي الساعة 20:50

مع الترويج للتغيير في التواصل، تم إطلاق العلامة Ooredoo في 21 نوفمبر 2013، ليخلق بذلك حقبة جديدة مع احترام خبرة نجمة وقيمها التي قام Ooredoo بتبنيها وإثرائها:

الاهتمام: من أجل مساندة، وثقة، واحترام الشخص الآخر والمسؤولية التي يجسدها. Ooredoo .

التواصل: من أجل التزام Ooredoo للعمل في روح تعاونية والاندماج بشكل تام في المجتمع الجزائري

التحدي: من أجل التقدم الذي يصبو إليه Ooredoo ، والبحث المتواصل والتحسين وكذا التميز .

ثانيا: مميزات شركة أوريدو :

- للشركة أوريدو مميزات عن باقي الشركات الاتصال الأخرى نعدّها فيما يلي¹:
- تقديم التسعيرة بالثانية بعد الدقيقة الأولى، مما يسمح بتحكم أكبر للمستخدم في تكلفة المكالمات.
- توفير تسعيرة موحدة لكل أنواع الاتصالات في الجزائر، سواء الثابتة أو المحمولة، مما يسهل على الزبائن فهم التكلفة وإدارتها.
- خفض الأسعار خصيصاً لبطاقة التعبئة بقيمة 3000 دينار جزائري، مما يجعلها أكثر جاذبية للزبائن.
- تقديم جوائز متنوعة مع بطاقات الشحن المختلفة، مع مدة سماح مماثلة لجميع أنواع البطاقات، مما يشجع على استخدام الخدمات.
- تعتبر من بين الشركات الأرخص نسبياً بالنسبة للمستهلكين.
- توفير خدمات GPRS+MMS، مما يسمح للمستهلكين بالوصول إلى الإنترنت وإرسال الرسائل المتعددة الوسائط بسهولة.
- الاطلاع المجاني على الرصيد، مما يسمح للزبائن بمراقبة رصيدهم بسهولة دون تكلفة إضافية.
- توفير شبكة ذات جودة عالية وتوسع مستمر، مما يضمن تقديم خدمات موثوقة ومستمرة للزبائن.
- تحقيق الجودة في تحديد احتياجات العملاء .
- تحقيق الجودة في التصميم
- تحقيق مطابقة المنتج مع التصميم أو ما يعرف بجودة الإنتاج .
- تحقيق الجودة في الأداء وتظهر للعميل النهائي عند الاستعمال الفعلي للمنتج .

1 مميزات الشركة منشور على الرابط <http://www.ooredoo.dz> تم زيارة الموقع في يوم : 2023/07/18 علي الساعة 21:20

تاريخيًا، كانت أوريدو المشغل الثالث في الجزائر، لكنها اليوم تحتل المركز الثاني في قطاع الاتصالات النقالة، وتمتلك نسبة مهمة من سوق الاتصالات في البلاد، وقد أصبحت العلامة التجارية الأكثر شهرة في المنطقة. تقدم أوريدو، التي كانت تعرف سابقًا بـ "نجمة"، مجموعة متنوعة من خدمات الاتصالات لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري.

المطلب الثالث: تقديم مجهزي قطاع خدمة الهاتف النقال الجزائري

تسعى الشركات المتنافسة في قطاع الاتصالات في الجزائر، وخاصة فيما يخص تقديم خدمات الهاتف النقال، إلى تطوير وزيادة استثماراتها في التجهيزات الشبكية والوسائل التكنولوجية لتقديم خدمات وعروض أفضل لعملائها، ويُعتبر بعض موردي خدمات الهواتف النقالة، من بين اللاعبين الرئيسيين في هذا القطاع. يتمثل المجهزون في هذا القطاع في الجزائر:

- المجهز الفرنسي (ALCATEL)

- المجهز السويدي (ERICSON)

- المجهز الألماني (SIEMENS)

- والمجهزين الصينيين (ZTE) و (HUAWEI TECHNOLOGIE LTD)

يقوم هؤلاء المجهزين بتجهيز متعاملي شبكة (GSM) ومختلف التقنيات الواقعة بين شبكة (GSM) وتقنيات الجيل الثالث حيث أن شبكات تتكون أساسا من محطات القاعدية للإرسال (BTS) بالإضافة إلى عدد أقل من محطات المراقبة (BSC) وعدد جد محدود من مراكز الاتصال (MSC)¹.

ويمكن تقديمهم بالتفصيل كما يلي:

- المجهز (ALCATEL): يقدم هذا المورد الحلول الخاصة بطرق الاتصال التي تسمح للمتعاملين

امتلاك وسائل نقل المعطيات الرقمية (صوت، صورة)، ويتواجد في 130 دولة محققا 13.1 مليار أورو سنة 2005، حقق في الجزائر ما قيمة 2.5 مليون أورو كقيمة لربع صادراته، ويتعاون أساسًا مع جازي.

- المجهز (ERICSSON) هو المورد الأكثر انتشارًا في الجزائر، حيث قام بتحسين جودة التغطية

لشبكة موبيليس بواسطة آلاف المحطات والتكنولوجيا المتطورة، ويعمل في مجالات نقل التكنولوجيا مثل GSM وUMTS وGPRS في أكثر من 140 دولة، بالإضافة إلى تعاونه مع أوريدو.

¹ أحمد بلالي، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية، دراسة حالة مؤسسات قطاع الهاتف النقالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 205.

- **المجهاز (SIEMENS)** يتخصص في شبكات الهاتف النقال وتنصيب المحطات القاعدية، ويتعامل مع جازي و أوريدو.

- **المجهاز (HUAWEI)** هو أكبر موردي العالم في مجال الاتصالات الحديثة، حيث يوفر منتجات وخدمات ملائمة لاحتياجات موبيليس، وقد تجاوزت قيمة مشاريعه في الجزائر 200 مليون دولار. - **المجهاز (ZTE)** يسعى للتميز في السوق الجزائري، وترتكز تعاملاته بشكل أكبر مع موبيليس، تعتبر منتجات الموردين السابقين أساسية للمتعاملين في القطاع، ولم يتم تشكيل اتحادات المنتجين، وبالتالي لا يوجد ضغط حقيقي على المتعاملين، ويمكن القول إن قوة المجهزين في السوق لا تشكل تهديدًا للشركات الحالية بل تعتبرهم شركاء ويمكنهم الاستفادة من معارفهم وخبراتهم¹.

دور الموردين لا يقتصر على توفير أحدث التقنيات والتكنولوجيات فحسب، بل يمتد إلى تزويد المتعاملين بمختلف أنواع الشرائح الهاتفية. المتوافقة مع الجيل الثالث جعلتها تتمتع بمستوى عالٍ من الأمان وتحتوي على معلومات تفصيلية للمستخدم، وتناسب مع مجموعة متنوعة من الأجهزة مثل الهواتف الذكية والألواح الإلكترونية، يتم استيراد هذه الشرائح من الخارج، حيث يشمل العملاء الموردين المعتمدين في الجزائر مصنعين تركيبين ومزود آخر من المملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، سارعت الجزائر إلى إنشاء أول محطة تكنولوجية لتصنيع مختلف أنواع الشرائح والأنظمة الإلكترونية، وتشمل هذه المنتجات الأنظمة اللاسلكية والأنظمة البيومترية، وذلك بهدف تأمين المعلومات الشخصية وضمان أمن الدولة.

مؤسسات الاتصالات المتنقلة تعتمد أيضًا على مصنعي الهواتف النقالة والأجهزة الذكية لضمان جودة الاتصال، وتتعاون مع مجموعة من الموردين المعروفين عالميًا. تشمل هذه الموردين شركات كبيرة مثل "BLACK" "BERRY" الكندية، و"SONY" اليابانية، و"APPLE" الأمريكية، وشركة "HUAWEI" الصينية، بالإضافة إلى "LG" و"Samsung" الكوريتين، وحتى الجزائرية، "CONDOR" يقدم هؤلاء الموردين هدايا وامتيازات لمشتريهم، سواء كمكافآت أو عروض تمييزية، بهدف جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين. الدور المحوري هؤلاء الموردين يجعلهم يسعون إلى إبرام العديد من الاتفاقيات والشركات لتوفير تقنيات متقدمة وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما يضمنون تبادل الخبرات والكفاءات لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية وتحسين تجربة المستخدمين في مجال الاتصالات²

¹ الخامسة سايحي، أثر الهيكل التنافسي للسوق على أداء الصناعة دراسة حالة قطاع الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص اقتصاد صناعي، في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017، ص ص 264-265.

² نجوى سعودي، مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014، ص ص: 178-179.

المبحث الثالث : دوافع تحرير وإصلاح قطاع الاتصالات والإطار المؤسسي المنظم لها

مع بداية الألفية الجديدة، اتخذت الجزائر خطوات مهمة نحو تحرير وإصلاح قطاع الاتصالات بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي ، وتعزيز المنافسة في السوق لتحفيز الابتكار وتقديم الخدمات بأسعار أكثر تنافسية

المطلب الأول : الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتحرير قطاع الاتصالات

اخترت الجزائر إصلاح قطاع الاتصالات لتمكين من التقليل من الفجوة الرقمية التي تفصل الجزائر عن البلدان المتقدمة وكذا تحديث القطاع لتأهيله كجزء من جهد الحكومة لتنمية البنية القاعدية للاقتصاد الوطني

الفرع الأول : دوافع تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر

- دوافع تحرير قطاع الاتصالات تأتي من الحاجة إلى إدارة أكثر فعالية ومرونة، وخلق بيئة تنافسية بين المتعاملين لتقديم الخدمات بتكلفة منخفضة، ويمكن إرجاع الدوافع تحرير هذا القطاع في الجزائر لعدة أسباب أهمها:

- السعي الى تقليص الفجوة الرقمية وتعزيز التطور التكنولوجي للوصول إلى مستوى يضع الجزائر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة، وجلب أفضل الشركات والمتخصصين في هذا المجال.

- الحاجة لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية للاتصالات وتوسيع التغطية الهاتفية لتلبية احتياجات المجتمع.

- سعي والتوجه نحو الانضمام إلى المنظمة التجارة الدولية والشركة مع الإتحاد الأوروبي، مما يتطلب تطوير التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية.

- رفع تحديات القرن العشرين لضمان ولوج الجزائر الى مجتمع المعلومات لتعويض التأخر المسجل في هذا المجال، مقارنة بالبلدان المجاورة

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 15 أكتوبر 1993، الخاص بالترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تدخل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في بعض القطاعات، حتى يتناسب الوضع القانوني مع التوجه الاقتصادي الجديد المبني على الحرية الاقتصادية وحرية الاستثمار.

- - لكن الدافع الأساسي هو العامل التكنولوجي الذي يعتبر أهم دافع لتحرير القطاع بما أن التقدم التكنولوجي ، قوة دافعة كبيرة وراء التنمية الاقتصادية¹.

¹ Mezouaghi Mihoub, Libéralisation des services de télécommunications au maghreb, transition

الفرع الثاني : الإصلاحات التي باشرها الجزائر في قطاع الاتصالات

لقد تم اتخاذ تدابير متعلقة بتنظيم الاتصالات اصطلح على تسميتها بإعادة هيكلة القطاع وذلك بإصدار القانون رقم 03-2000 ، وقد تضمن هذا القانون إصلاحات جوهرية مست العديد من جوانب القطاع لتحقيق الأهداف التالية¹ :

- تطوير وتقديم خدمات بجودة عالية وشفافية وبدون تمييز، في بيئة تنافسية تحافظ على المصلحة العامة.
- تحديد شروط الاستغلال في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من قبل المتعاملين.
- تحديد إطار وآليات ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- خلق ظروف ملائمة لتطوير الأنشطة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بشكل منفصل.
- تحديد الإطار المؤسسي لسلطة ضبط مستقلة لتنظيم هذا القطاع وضمان حريته.

الفرع الثالث : تقييم جهود الجزائر لتطوير القطاع الاتصالات

لمواكبة العصر وفتح باب المنافسة، ووضعت الأسس لبناء اقتصاد متجدد ومواكب للعصر، وذلك من خلال توفير تمويلات هائلة خلال برامج الإنعاش التي نفذتها لتحسين مستوى الشبكات الاتصال، حيث قامت الجزائر بما يلي²:

- تحديث الشبكة الوطنية للاتصالات عبر إدخال التكنولوجيا المتجددة بشكل كبير
 - زيادة قدرة الشبكة الوطنية والخطوط الدولية.
 - توسيع نطاق الشبكة لتلبية احتياجات الهيئات الاقتصادية والمالية مثل شبكات البنوك.
 - إدخال خدمات الهاتف النقال عبر الساتل.
 - تشغيل شبكة الإنترنت بنطاق واسع وتوفير كل الخدمات المعتادة والمتقدمة.
- ويتضح هذا من خلال تحديث وتطوير البنية التحتية وزيادة قدرتها على استيعاب الطلب، وتحسين الخدمة. كما تقوم الدولة بتنفيذ المشاريع لتحسين بنيتها، بما في ذلك:

institutionnelle et performances, Agence française de développement, n°23, Decembre.2005, p71.

1 المادة 01 من قانون رقم 03-2000 ، مرجع سابق ، ص 04

2 لحسن مريم ،مناع ريم ، تقييم واقع قطاع الاتصال الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة ، يومي 23 و24 أبريل 2018، ص ص 5- 6

- إنجاز كابل بحري جديد يربط وهران بمدينة فلانسيا الإسبانية ويمتد إلى الجزائر العاصمة، ويتميز بطول يبلغ حوالي 550 كم وقدرة استيعاب 100 جيجا، بتكلفة تقدر بحوالي 26 مليون يورو.
- توسيع شبكة الألياف البصرية كبديل للكوابل النحاسية ، بتكلفة تقدر ب 27 مليار دج للتحديث.
- توسيع الخطائر التكنولوجية وبناء مراكز لتطوير الأقمار الصناعية.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي المنظم لقطاع الاتصالات

ومع إصدار القانون الاتصالات الجديد 2018 ، الذي بموجبه ألغى قانون 03-2000، الصادر في 2000 تم تبديل تسمية سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية والتي أوكلت لها مهمة ضبط سوق الاتصالات في الجزائر

الفرع الأول : تعريف سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية

هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتولى مهمة تعزيز نمو قطاع البريد والاتصالات الإلكترونية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. يتشاور الوزير المكلف بالبريد والاتصالات الإلكترونية معها لإعداد كل مشروع نص يتعلق بالقطاع، بما في ذلك النصوص التنظيمية ودفاتر الشروط. كما تقدم آراءها حول المسائل المتعلقة بالخدمة الشاملة للبريد والاتصالات الإلكترونية، وهي مخولة بموجب القانون بصياغة التوصيات للسلطة المختصة قبل منح أو تعليق أو سحب أو تجديد الرخص، سلطة الضبط تتولى أيضاً تحضير إجراءات انتقاء المرشحين لاستغلال رخص الاتصالات الإلكترونية، وتساهم في إعداد التمثيل الجزائري في المفاوضات الدولية في مجال البريد والاتصالات الإلكترونية¹.

الفرع الثاني: مهام سلطة ضبط الاتصالات الإلكترونية

تكلف سلطة الضبط بضمان أسواق البريد والاتصالات الإلكترونية لحساب الدولة، وتضمن في هذا الإطار القيام بمهام التالية²:

- السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والاتصالات الإلكترونية، باتخاذ كافة التدابير الضرورية لتحفيز أو استعادة المنافسة في هاتين السوقين.
- السهر على تنظيم تقاسم منشآت الاتصالات الإلكترونية والحفاظ على حق الملكية.

1 المادة 13 من قانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي سنة 2018 ، مرجع سابق ، ص ص 04-05

2 المادة 13 من نفس مرجع سابق ، ص 10

- تخصيص الذبذبات لمعاملتي شبكات الاتصالات الإلكترونية المفتوحة للجمهور ومراقبة استخدامها بمبدأ عدم التمييز.
- إعداد وتحديث وضعية الذبذبات المخصصة للمتعاملين وإخطارهم بانتظام للوكالة الوطنية للذبذبات.
- إعداد مخطط وطني للترقية ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للمتعاملين.
- المصادقة على العروض المرجعية للتوصيل البيني والنفذ إلى شبكات الاتصالات الإلكترونية.
- منح التراخيص العامة لإنشاء و/أو استغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية وتوفير خدمات الاتصالات الإلكترونية وتراخيص الشبكات الخاصة، وتراخيص تقديم خدمات وأداءات البريد.
- المصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية وفقاً للمواصفات والمعايير المحددة بواسطة التنظيم.
- الفصل في النزاعات المتعلقة بالتوصيل البيني والنفذ وتقاسم المنشآت والتجوال الوطني بين المتعاملين.
- تسوية النزاعات بين المتعاملين والمشاركين.
- توفير المعلومات الضرورية من المتعاملين للقيام بالمهام المخولة لها.
- التعاون مع السلطات الأخرى أو الهيئات الوطنية أو الأجنبية ذات الهدف المشترك.
- إعداد ونشر التقارير والإحصائيات المتعلقة بالاتصالات الإلكترونية بصفة منتظمة.
- إعداد ونشر تقرير سنوي يتضمن قراراتها وآرائها وتوصياتها، مع احترام واجب الحفاظ على خصوصية الأعمال ويرسل إلى البرلمان بغرفتيه، والوزارة الأولى، والوزارة المكلفة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.
- السهر على احترام معاملي البريد والاتصالات الإلكترونية للأحكام القانونية والتنظيمية.
- حماية حقوق المشاركين في خدمات الاتصالات الإلكترونية ومرتفقي البريد.
- وضع إجراء لمعالجة شكاوى المشاركين.
- نشر المعلومات المفيدة لحماية حقوق المشاركين وتنفيذ حملات توعية لفائدتهم.
- المشاركة في تمثيل الجزائر في المنظمات الدولية ذات الصلة بمجالَي البريد والاتصالات الإلكترونية.
- تسديد المساهمات والنفقات المختلفة للمنظمات الإقليمية والدولية المختصة في مجالَي البريد والاتصالات الإلكترونية والتي تكون الجزائر عضواً فيها، بناءً على إثباتات تقدمها الوزارة المكلفة بالبريد والاتصالات

الإلكترونية. تم تكليف سلطة ضبط الاتصالات الإلكترونية بمهمة السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني، حيث تتولى في هذا الإطار متابعة ومراقبة مقدمي خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين لصالح الجمهور¹

الفرع الثالث : تنظيم سلطة ضبط والاتصالات الإلكترونية

سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية تعد إحدى السلطات الإدارية المستقلة والمكلفة بوظيفة ضبط نشاطي البريد والاتصالات في الجزائر من أجل تنفيذ مهامها بصفة فعالة، عززت سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية بهيئتين هما²:

المجلس بصفته هيئة المداولة، والمديرية العامة بصفته هيئة مسيرة.

يتكون مجلس سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية من سبعة (7) أعضاء، من بينهم الرئيس، يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير الأول.

يتمتع المجلس بكل السلطات والصلاحيات الضرورية للقيام بالمهام المخولة لسلطة الضبط بموجب أحكام

القانون

رئيس مجلس سلطة الضبط هو الأمر الرئيسي بالصرف، كما يمكنه منح تفويض كلي أو جزئي لهذه السلطة للمدير العام بصفة أمر بالصرف ثانوي. قرارات مجلس سلطة الضبط يمكن أن تكون موضوع طعن غير موقف للتنفيذ أمام مجلس الدولة.

يسير المديرية العامة المدير العام، يعينه رئيس الجمهورية، والذي يشارك بصوت استشاري في اجتماعات المجلس، ويتولى أمانته التقنية، وبهذا يتشكل الهيكل التنظيمي لسلطة الضبط من دعامتين: الأولى استراتيجية وتصدر القرارات (المجلس) والثانية عملياتية (المديرية العامة)

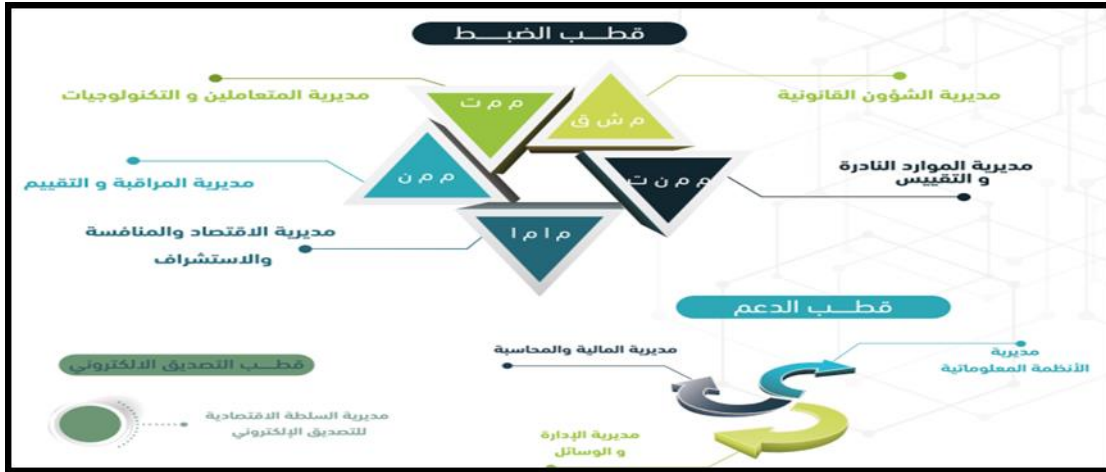
ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، تبنت سلطة الضبط تنظيمًا جديدًا والذي يتجلى في الشكل

التالي:

1 المادة 30 من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 1 فبراير سنة 2015 ، المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ، الجريدة الرسمية، العدد 6 الصادرة بتاريخ 10 فيفري 2015 ، ص 11 .

2 التقرير السنوي الصادر عن سلطة ضبط والاتصالات الإلكترونية في الجزائر، 2022 ، ص 05

الشكل رقم (1-2) : يوضح الهيكل التنظيمي لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية



المصدر: التقرير السنوي الصادر عن سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، ص: 07

الفرع الرابع: الرخص الممنوحة من طرف سلطة ضبط في مجال الاتصالات الإلكترونية

من بين مهام التي أوكلت لسلطة ضبط والاتصالات الالكترونية وهي منح تراخيص للإستغلال شبكات وتوفير خدمات الاتصالات الإلكترونية ، وكذا منح تراخيص خاصة بتقديم خدمات البريد.

لقد أحصى سوق الاتصالات الإلكترونية إلى غاية 31 ديسمبر 2022، ثلاثة عشر رخصة موزعة كالآتي¹:

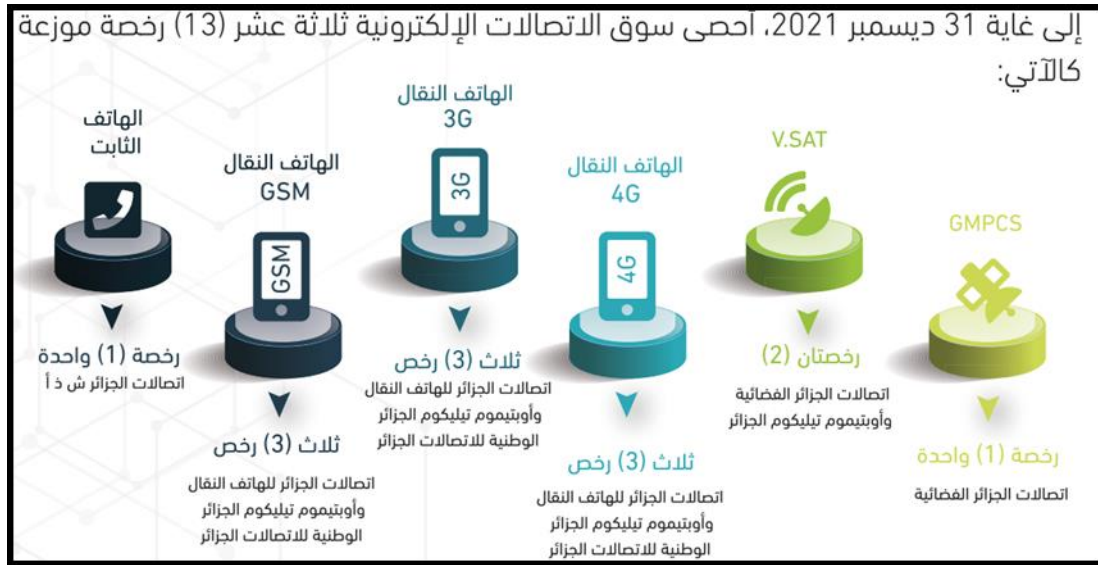
- رخصة واحدة (1) لإقامة واستغلال شبكة عمومية لاتصالات الإلكترونية وتوفير الخدمات الهاتفية الثابتة الدولية وما بين المدن وفي الحلقة المحلية في الجزائر الممنوحة إلى شركة اتصالات الجزائر، شركة ذات أسهم، ثلاث (3) رخص لإقامة واستغلال شبكة GSM، الممنوحة إلى كل من: شركة أوبتيكوم تيليكونم الجزائر وشركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال وشركة الوطنية لاتصالات الجزائر
- ثلاث (3) رخص لإقامة واستغلال شبكة الجيل الثالث 3G، الممنوحة إلى كل من: شركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال وشركة الوطنية لاتصالات الجزائر وشركة أوبتيكوم تيليكونم الجزائر،
- ثلاث (3) رخص لإقامة واستغلال شبكة الجيل الثالث 4G، الممنوحة إلى كل من: شركة اتصالات الجزائر للهاتف النقال وشركة أوبتيكوم تيليكونم الجزائر وشركة الوطنية لاتصالات الجزائر،

1 الرخص الممنوحة في سوق الاتصالات المنشورة، التقرير السنوي الصادر عن سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية في الجزائر، 2022، ص 08

رخصتين (2) لإقامة وإستغلال شبكة VSAT*، الممنوحة لكل من الشركتين: أوبتيكوم تيليكوم الجزائر واتصالات الجزائر الفضائية، رخصة واحدة (1) لإقامة وإستغلال شبك GMPCS*، الممنوحة لشركة اتصالات الجزائر الفضائية.

وفيما يلي عرض لأهم الرخص الممنوحة من طرف سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية في الجزائر في مجال الاتصالات الإلكترونية والموضحة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (1-3) : يوضح الرخص الممنوحة في مجال الاتصالات الإلكترونية



المصدر: التقرير السنوي الصادر عن سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، ص: 08

تشمل موارد الضبط ما يأتي¹:

- مكافآت مقابل أداء الخدمات و الأتاوى،
- المصاريف المتعلقة بمنح الأرقام وتسييرها،
- المصاريف المتعلقة بالمصادقة على تجهيزات البريد والاتصالات الإلكترونية،
- نسبة مئوية من المقابل المالي المستحق بعنوان الترخيص والرخصة والترخيص العام المنصوص عليها في المواد 34 و 123 و 131 من هذا القانون، على التوالي، والمحددة طبقا لقانون المالية.

* VSAT شبكة الاتصالات اللاسلكية عبر السواحل الثابتة، يتم من خلالها تقديم خدمات الاتصالات السلكية عبر الساتل باستخدام جزء صغير من إجمالي قدرة الساتل بفضل جهاز مطرفي للإرسال والاستقبال ذو حجم صغير يسمح بتبادل المعلومات بتدفق منخفض متوسط

* GMPCS (Global Mobile Personal Communication by Satellite) هو نظام الاتصالات الشخصية العالمية المتنقلة عبر الأقمار الاصطناعية.

1 المادة 28 من قانون رقم 04-18، مرجع سابق، ص 12

علاوة على ذلك، وبمناسبة إعداد مشروع قانون المالية لكل سنة، تقيد عند الحاجة الاعتمادات الإضافية والضرورية لسلطة الضبط لتمكينها من أداء مهامها، في الميزانية العامة للدولة، وفقا للإجراءات المعمول بها

المطلب الثالث: الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر في قطاع الاتصالات

تعتبر الامتيازات والضمانات من بين آليات التي تعمل الدولة من خلالها على جذب المستثمرين للتنشيط وتطوير قطاع معين ، ومن خلال ماسبق سنتطرق في هذا المطلب للأهم الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر في قطاع الاتصالات في الجزائر.

الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة للمستثمرين

أولاً: الامتيازات الجبائية

يقصد بالامتيازات الجبائية هي كل الاجراءات الجبائية التي تعمل على تقليل من العبء الضريبي وهذا عبر منح العديد من الإعفاءات الهادفة، وكذلك خفض من معدلات الضرائب على الشركات¹ تمنح المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات وفقا للنظام العام والاستثنائي² :

1 النظام العام:

وعليه يوجد إمتيازات الممنوحة أثناء فترة إنجاز الاستثمار وفترة الاستغلال. (أ) فيما يتعلق بالإنجاز: منح الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع غير المستبعدة والمستوردة التي تسهم مباشرة في تعزيز الاستثمار.

تشمل هذه الإمتيازات أيضاً الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات غير المستبعدة أو المستوردة أو المحلية، التي تلعب دوراً مباشراً في تعزيز الاستثمار.

كما تعفى من ضريبة التحويل لجميع عمليات الاستحواذ العقارية في إطار الاستثمار.

(ب) فيما يتعلق بالاستغلال: تحصل الشركات على مزايا مالية معينة تحت شروط محددة ولمدة تصل إلى ثلاث سنوات بعد بدء النشاط الذي تم إنشاؤه وتشمل هذه المزايا:

- الإعفاء من ضريبة على أرباح الشركات .

- الإعفاء من ضريبة على النشاط المهني.

1 Abdallah Alaoui , la compétitivité internationale stratégie pour les entreprises françaises, édition .Harmattan, paris , 2005, p30 .

2 المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات ، منشور على الرابط. <https://www.mf.gov.dz/> تم زيارة الموقع في يوم : 2023/08/28 علي الساعة 20:15

يمكن تمديد هذه الفترة إلى خمس سنوات للمشاريع التي تسهم في خلق أكثر من 100 فرصة عمل عند بدء النشاط.

يجب أن تلتزم الشركات بالشروط المحددة للحصول على هذه المزايا، وإلا سيتم سحبها.

ملاحظات:

أ) التعليمات رقم 336 بتاريخ 21 ديسمبر 2008 من رئيس الوزراء والمتعلقة بمزايا النظام العام الممنوح من قبل ANDI للاستثمارات أدخلت بعض التعديلات التي تؤثر على إجراءات منح المزايا الضريبية في ظل النظام العام :

- يتم تعليق المهلة الزمنية التي فرضت على ANDI وفقًا للمادة 7 من الأمر 06-08 المؤرخ 15 يوليو 2006 لفحص طلبات الحصول على المزايا بموجب المخطط العام .

- يُخضع أي منح مزايا للنظام العام للمشاريع الاستثمارية التي يباشرها المواطنون بمفردهم وتزيد قيمتها على 500 مليون دينار لاتفاق الصندوق الوطني للاستثمار، بناءً على اقتراح من الجهة المعنية.

- إخضاع أي منح لمزايا النظام العام للمشاريع الاستثمارية التي يبدؤها مشغل أجنبي أو مشغل وطني بشراكة أجنبية، بغض النظر عن حجم الاستثمار، لاتفاق الصندوق الوطني للاستثمار، يُطبق ما ورد في الأحكام أعلاه على القرارات التي صدرت بعد 25 ديسمبر 2008

ب) بنود المادة 15 من قانون المالية لسنة 2009 تنص على عقوبات محددة في حالة عدم احترام المروجين للاستثمار لالتزاماتهم، بما في ذلك سحب التراخيص وإلغاؤها. يصبح الضرائب والرسوم التي تم إعفاؤها منها واجبة السداد فوراً.

أدخل قانون المالية التكميلي لعام 2009 بعض التعديلات على إجراءات منح المزايا الضريبية ضمن النظام العام، ومن بين هذه التعديلات:

- خضوع منح مزايا النظام العام لالتزام كتابي من المستفيد بتفضيل الخدمات ذات المنشأ الجزائري.

- تقييد منح الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمقتنيات ذات المنشأ الجزائري، باستثناء الحالات التي لا يوجد فيها إنتاج محلي مماثل.

- تفويض الصندوق الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات في الرسوم أو الضرائب، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، على السلع التي تنتجها الاستثمارات الصناعية الناشئة.

2. النظام الاستثنائي :

- يُنظم النظام المهيمن بمقتضى نظامين رئيسيين، وهما:
- أ- النظام المطبق على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.
- ب- النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة غير المستبعدة من المنافع والمنفذة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.
- ج- النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة غير المستبعدة من المنافع والمنفذة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، يشمل مجموعة من الفوائد:
- الإعفاء من ضريبة التحويل عن جميع عمليات الاستحواذ على العقارات التي تتم في إطار الاستثمار.
 - تطبيق رسم التسجيل بالمعدل المخفض البالغ اثنين بالألف (2%) للتأسيس وزيادة رأس المال.
 - تحمل مسؤولية الدولة جزئياً أو كلياً، بعد تقييم الوكالة لنفقات أعمال البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار.
 - الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الموردة.

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمرين

تعد الضمانات المالية والقضائية من أهم الضمانات التي خصها المشرع الجزائري بالاهتمام وذلك لدورها الكبير في جذب الاستثمارات الأجنبية وهي

أولاً: الضمانات المالية

تعد ضمانات تحويل رؤوس الأموال والأرباح، وضمان التنازل عن الملكية من بين الضمانات المالية الأساسية التي وضعها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي. ولم يكتف المشرع الجزائري بتأكيد ضمانات الاستقرار التشريعي، بل زاد على ذلك بتوفير ضمانات إضافية، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وضمان إطمئنان المستثمر الأجنبي وراحته في استثمار أمواله في الجزائر¹.

1 سرير الحرتسي خديجة، ضمانات معاملة الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي، في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد 4 مجلد 54، السنة 2017، ص 301.

ثانيا: الضمانات القضائية .

يعد تنظيم حل النزاعات المتعلقة بالاستثمار بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي من بين الضمانات الرئيسية التي تجذب المستثمر الأجنبي، وتنص المادة 17¹: على أن كل نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، سواء كان بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، يجب أن يُحال إلى الجهات القضائية المختصة، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف تمت الموافقة عليه من قبل الدولة الجزائرية، يتعلق بالمصالحة أو التحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على تسوية النزاع بوساطة التحكيم الخاص. كما تحتفظ الدولة بالحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي كآلية لتسوية النزاعات.

ثالثا: المساواة في المعاملة مع المستثمرين الوطنيين:

تنص المادة 14 في فقرتها الأولى على أن يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يتمتع بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار. وفي الفقرة الثانية، تُضاف تعليمة تنص على معاملة جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع بلدانهم الأصلية²

الفرع الثالث : مجموعة من الحقوق التي تمنح لصاحب الرخصة

بموجب دفتر الشروط الملحق بالرخصة، يمنح صاحب الرخصة العديد من الحقوق ، ونلخصها في مايلي³: يمكن إقامة المنشآت الأساسية وتوسيع سعات التراسل الخاصة بها لتلبية احتياجات شبكة GSM عبر إنشاء وصلات لاسلكية و/أو كهربائية، بما في ذلك الوصلات بترددات معينة لضمان التواصل. كما يُمكن استئجار الوصلات والمنشآت الأساسية من الغير لضمان ربط مباشر بين المعدات وتجهيزاته.

صاحب الرخصة مخول بإمكانية استئجار فترات التراسل من مشغلي خدمات الاتصال الآخرين الذين يقدمون هذه الخدمة، وعلى النقيض يكون ملتزماً بتلبية طلبات استئجار فترات التراسل. كما يحق له الاستفادة من إمكانية استئجار المرافق الأساسية لشبكة GSM التابعة للمشغلين الآخرين.

يحق لصاحب الرخصة استخدام المرافق الأساسية الدولية المعنية به في الإقليم الجزائري لتوصيل المكالمات الدولية لمشاركه، بما في ذلك الزوار والمشاركين الجوالين، سواء كانوا في الجزائر أو في الاتجاه المعاكس ابتداءً من 01 أوت 2000. ويجوز له إجراء الأعمال الضرورية لتطوير وتوسيع شبكة GSM، مع الالتزام بالقوانين

1 المادة 17 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، والمتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 ، ص 07 .

2 المادة 14 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، مرجع السابق ، ص 07 .

3 مشيد سليمة ، النظام القانوني للإستثمار في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع قانون الأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2003/2004، ص ص 74-75

والأنظمة المتعلقة بالملاحة الجوية، والأرصاء الجوية، والدفاع الوطني، والصحة العامة، وتنظيم المدن والطرق، والأمن العمومي.

-بالإضافة، يحق لصاحب الرخصة استغلال الطيف الكهرومغناطيسي للترددات اللاسلكية، مع إمكانية تخصيص ترددات إضافية ووصلات ثابتة بناءً على طلب يُقدم إلى السلطة الرقابية. كما يستطيع الاستفادة من عروض اتصالات الجزائر للتوصيل البيني بين الشبكات.

تُمنح لصاحب الرخصة المجموعات الضرورية من التراخيص اللازمة لاستغلال شبكة GSM وتقديم الخدمات اللازمة.

يحظى صاحب الرخصة بحرية التفاوض مع المشغلين الأجانب المعتمدين في بلادهم بشأن مبادئ وإجراءات دفع رسوم الوصلات والمعدات المشتركة، وذلك وفقاً لتوجيهات وتوصيات الهيئات الدولية التي تنضم إليها الجزائر. يُسمح له أيضاً بالتفاوض بحرية لإبرام اتفاقيات التجوال الوطني مع مشغلي شبكات الاتصالات اللاسلكية العامة في الجزائر، وذلك في إطار تطبيق قواعد وتوجيهات الهيئات الدولية.

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل أن شركات الاتصال تلعب دوراً حيويًا وحاسمًا في الحياة اليومية للناس والأعمال التجارية، وتمكين التواصل بين الأفراد والمؤسسات على مستوى عالمي، و تتخذ هذه الشركات العديد من الأشكال والأحجام ، حيث تسهم في توفير البنية التحتية والخدمات الاتصال متنوعة ، بما في ذلك الخدمات الهاتفية والإنترنت والتلفزيون والاتصالات الأخرى ، ونظراً لأهمية هذا القطاع ، تحاول معظم الدول تطوير قطاع الاتصالات وفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي والجزائر على غرار باقي دول ، حيث وجدت نفسها مرغمة على مواكبة العصر ومن خلال إعادة هيكلة قطاع الاتصالات ، وتأهيله كجزء من جهد الدولة لتنمية البنية القاعدية للاقتصاد الوطني وللحاق بركب دول الأخرى ، التي سبقتها الى تحرر قطاع الاتصالات والهدف من الإصلاحات هو الوصول إلى تسيير أكثر فعالية و مرونة و كذلك خلق جو من المنافسة بين المتعاملين المستغلين للخدمات المختلفة و عرضها بأقل تكلفة وقد ركزت المحاور الكبرى لهذه الإصلاحات على تحديد إجراءات منح الرخص ، وإجراء التحكيم ، والفصل بين نشاطي التنظيم، وإستغلال من خلال إنشاء سلطة مستقلة لضبط القطاع تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية مهمتها السهر على حماية المصلحة العامة وعلى وجود منافسة مشروعة في سوقي البريد والاتصالات الإلكترونية وكذلك تطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات الجودة والنوعية في كامل التراب الوطني ، وبأسعار معقولة و تنافسية و ضمان الاستقرار التشريعي تكريس الامتيازات هامة أخرى من خلال منح المستثمرين مزايا جبائية وجمركية، حرية تحويل رأسمالهم وعائداتهم و ضمان المساواة مع المستثمرين المحليين وكذلك تكريس حق اللجوء الى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات وهذه الضمانات والامتيازات توفر مناخ تنافسي يساهم في جذب الإستثمارات الاجنبية في قطاع الاتصالات

الفصل الثاني :
الإصلاح الجبائي وعلاقته
بشركات الاتصال في تمويل
الخزينة العمومية

تمهيد الفصل الثاني

تلعب التشريعات المالية والجبائية دوراً جوهرياً في تحديد إطار العمل لشركات الاتصال وتوجيه إستثماراتها وتوسعها ، وتطوير خطط أعمالها المستقبلية بناءً على توقعات السوق و إحتياجات العملاء ، بالإضافة إلى ذلك يودي التطور التكنولوجي دوراً مهماً في تحديث البنية التحتية للاتصالات وتطوير الاقتصاد بشكل عام، وتقديم خدمات أكثر تطوراً وجودة ، مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمع ومنه باشرت الدولة الجزائرية منذ بداية التسعينات جملة من الإصلاحات الجبائية وذلك من خلال إستحداث تشريعات جبائية وإستبدال أخرى ، لتحسين مردودية وفعالية النظام الجبائي الجزائري، كما خضعت الإدارة الجبائية الى إعادة تنظيم وهيكله حتى تتكيف مع الأنظمة والمستجدات الاقتصادية من خلال الإصلاحات المستحدثة أولت الدولة عناية خاصة لهذه الشركات من خلال إستحداث مديرية خاصة بالشركات الكبرى متمثلة في مديرية كبريات المؤسسات ، كمحل لإيداع التصريحات الجبائية وتسديد الضرائب والرسوم ، بالنسبة إلى شركات الذين اختاروا الخضوع للنظام الجبائي كما هو منصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وبالتالي سوف نتطرق في هذا الفصل الى الإصلاح الجبائي لشركات الاتصال في من خلال ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : مدخل للنظام الجبائي في الجزائر.

المبحث الثاني : الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال في الجزائر.

المبحث الثالث : الإصلاحات الجبائية المساهمة في تمويل الخزينة العمومية.

المبحث الأول: مدخل للنظام الجبائي في الجزائر

للنظام الجبائي دور مميز في رسم السياسات الاقتصادية للدولة ، بإعتباره أداة مهمة للحصول على المزيد من موارد مالية للخزينة العمومية، وللنظام الجبائي في الجزائر عرف عدة إصلاحات أهمها الإصلاحات الجذرية ، قبل دراسة النظام الجبائي ، سوف نتطرق في المطلب الأول تمهيد عام نتناول فيه الإطار النظري الجبائية

المطلب الأول: الإطار النظري للجبائية

يعتبر دراسة موضوع الجبائية من المواضيع المهمة في علم المالية العامة حاليا، لأنها تحظى بإهتمام كبير من طرف الباحثين والإدارة الجبائية لما من أهمية في تنويع موارد ومداخل الخزينة العمومية

الفرع الأول: مفهوم الجبائية وتطورها التاريخي

تمثل الجبائية أوسع وأشمل نطاق من مفهوم الضريبة

أولا: مفهوم الجبائية

هناك العديد من التعاريف المقدمة للجبائية سنورد أهمها فيما يلي :

شتق مصطلح الجبائية من الكلمة اللاتينية “fiscus”، الذي يعني بالعربية بالقفة، وكان يستخدم كأداة لتجميع النقود، أما ومن الناحية التنظيمية، يُفسر مصطلح الجبائية على أنه مجموعة القوانين والضوابط التي تنظم العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية المختلفة ، وعند التفكير بعمق في هذا المصطلح، نجد أن الجبائية بمعناها اللغوي العربي تُشير إلى جمع وتحصيل وحفظ حقوق الدولة من الدخل والعوائد المختلفة التي تُساهم في بناء المجتمع وتعزيز استمرارية الدولة، هذا يشمل الموارد المعتمدة في الأنظمة الحالية، مثل الضرائب والرسوم والإتاوة، بالإضافة إلى تلك التي كانت تُستخدم في الأنظمة السابقة، مثل الدولة الإسلامية التي كانت تعتمد في دخلها على الزكاة والصدقات ومصادر أخرى، وذلك بهدف دعم الدولة وضمان استمرارية الأنظمة.¹

الجبائية تشمل كل ما يتم تحصيله (جبائته) لفائدة الخزينة العمومية من ضرائب ورسوم وإتاوات وعقوبات جبائية وغيرها، حيث تلجأ الدولة الى فرضها وتحصيلها من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها الحصول على أكبر حصيلة مالية بهدف تغطية النفقات العامة للمجتمع.²

1 بن بروش رضا، بن الجوزي محمد، مكانة الجبائية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (2009-2019)، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، السنة 2021، ص 571 .

2 عيسى سماعين، جبائية ومحاسبة المؤسسة، ط 1، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2021، ص 24 .

الجباية تعني مجموع القوانين والأنظمة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمكلفين فيما يتعلق بمختلف الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها لصالح الخزينة العامة والجماعات المحلية¹

كما تعرف الجبابة على أنها تلك الأموال التي تقتطعها الحكومة من المواطنين والشركات بهدف تمويل نفقات الدولة. وتشمل الجبابة مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم، سواء كانت عينية أو مالية²

بالإضافة الى ذلك تعرف الجبابة بأنها " مجموعة الإقتطاعات والتي يتم فرضها بشكل إجباري من قبل الدولة، بما في ذلك الضرائب العامة والرسوم، والإتاوات، والمساهمات الاجتماعية³

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجبابة هي كل الإقتطاعات التي يتم تحصيلها لصالح الخزينة العمومية سواء كانت ضرائب أو رسوم ولذلك من أجل تغطية النفقات العامة وتأخذ الجبابة عدة الأشكال

ثانيا : أشكال الإقتطاعات الجبابة

تنوع أشكال إقتطاع الجبابة بحسب المداخل والخدمات والهدف منها هو تمويل الخزينة العمومية:

الرسم : ويعرف " بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من المنتفع مقابل خدمة يطلبها ويحصل عليها من الدولة فقد تكون الخدمة على شكل عمل قام به موظف الدولة لإنجاز معاملة جواز سفر لمواطن أو حصول المواطن على رخصة سياقة أو قيام المحكمة النظر في المنازعات بين الأفراد... الخ"

الإتاوة : وتعرف " بأنها مبلغ من المال يدفعه صاحب العقار للدولة مقابل قيام الأخيرة بعمل مما أدى الى إرتفاع قيمة العقار دون أن يطلب مالكة تلك الخدمة أو أن يبذل أي جهد في ذلك".

الغرامة : وتعرف " بأنها مبلغ من المال تقره للدولة على أي شخص يخالف القانون ،مثل مخالفة بناء أو مخالفة إشارة المرور... الخ".⁴

الضريبة : أول تعريف عصري للضريبة، "هو التعريف الذي جاء به الفقيه الفرنسي جاستون جيز، والذي اعتبرها، أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"⁵

1 حنان بن عاتق، " الجبابة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية "، مجلة دراسات جبائية، العدد 33، ديسمبر 2013، ص 491.

2 وردة بالقاسم العياشي، أثر استثمار أموال الزكاة في التنمية مقارنة لنظام الجبابة في العهد الأموي بالأندلس، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مصر، المجلد 03 ، العدد 37 ، ص 705

3 محمد عباس محمزي، اقتصاديات الجبابة والضرائب ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2008 ، ص 217 .

4 طارق الحاج، المالية العامة ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 1999، ص 100- 103

5 بن صغير عبد المومن، واقع إشكالية تطبيق الجبابة المحلية في الجزائر/ صعوبات الإقتطاع وأفاق التحصيل، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد الأول ، السنة 2013، ص 90 .

ثالثاً: مراحل التطور التاريخي للجباية

عرفت الجباية منذ العصور القديمة، وتطوّرت تدريجياً مع مرور الزمن، حتى وصلت إلى الوضع الحالي. شمل هذا التطور جوانب عدة، بما في ذلك شكل الضرائب، والجهة التي تفرضها وتجمعها. فقد شهد التاريخ تطورات متعددة في مفهوم الجباية، منذ العصور القديمة وحتى الآن وهي¹:

أ- **المرحلة الأولى (البداية)**: تعرف هذه المرحلة بأنها فترة ما قبل تشكيل الدول، حيث كانت المجتمعات تنظم نفسها على أساس العشائر أو القبائل، وكانت وسائل تحسين هذه العشائر تقديم مساهمات نقدية أو عينية لزعمائهم، وذلك باختيارهم من قبل أفراد المجتمع.

ب- **المرحلة الثانية البدائية المتطورة**: في هذه المرحلة، تلاشى نظام العشائر والقبائل، وظهر نظام أكثر تطوراً وهو الدولة، التي كان هدفها الرئيسي هو الحفاظ على الأمن والنظام الداخلي. لذلك، بدأت الدولة بفرض الضرائب من دون النظر إلى الآثار الاجتماعية، وكانت هذه الضرائب تتمثل في فرض ضرائب على الأراضي والإنتاج الزراعي.

ج- **المرحلة الثالثة (مرحلة ما بعد ظهور الدولة)**: بعد ظهور الدولة، بدأت العلاقات الاقتصادية بين الدول تتطور، فلجأت الدول إلى تخفيف عبء الضرائب المباشرة عن مواطنيها، وبدأت بفرض ضرائب غير مباشرة ترتبط بتجارقتها الخارجية، مثل فرض الضرائب على الصادرات والواردات.

د- **المرحلة الرابعة (مرحلة سعي الدولة لتحقيق الرفاهية)**: في هذه المرحلة، تطور دور الدولة ليشمل السعي نحو تحقيق الرفاهية لجميع مواطنيها، وبالتالي بدأت الدول في فرض الضرائب لأهداف أكثر تطوراً، ليس فقط كمورد مالي، وإنما أيضاً لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وظهور المشاريع الكبيرة هو ما دفع الدول لتحقيق تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

الفرع الثاني : أنواع وأهداف الجباية

من المعلوم أن للجباية أنواع وأهدافاً متعددة وكانت للجباية في بداية القرن العشرين هدف وحيد هو الهدف المالي، وبالتالي استخدمتها السلطات العمومية للحصول على المزيد من الإيرادات المالية.

1 محمد يوسف الشخانة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان - الأردن، 2014/2015، ص 21 .

أولاً: أنواع الجباية:

تعتمد الدولة لتمويل خزيتها العمومية بدرجة كبيرة على الجباية والتي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما الجباية البترولية والجباية العادية.

1- الجباية البترولية

هذا النوع من الإيرادات العامة يُصنف نظرياً ضمن الإيرادات الجبائية، إلا أن خصوصيته التي تميزه عن بقية الإيرادات الجبائية دفعت المشرع الجزائري إلى معالجته في جزء منفصل خاص به، حيث تخضع لقانون خاص. يُعتبر هذا النوع من الإيرادات البترولية كتعويض مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملك الدولة، وتتضمن عادة ما يلي:

- رسم مساحي سنوي
- أتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات
- رسم الدخل البترولي الذي يتم دفعه شهرياً للخزينة.
- ضريبة تكميلية على الناتج
- الرسم على الأرباح الاستثنائية
- الرسم العقاري على الأموال غير المخصصة للاستغلال¹

2- الجباية العادية

الجبائية العادية تمثل مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الجبائي، وتشمل القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية. وتعتبر أيضاً عن مجموع الاقتطاعات الإجبارية التي تفرضها الدولة، وتضم الضرائب، والرسوم، والإتاوات، والمساهمات الاجتماعية² من خلال ما سبق نقول أن الجباية العادية ومن أهم مصادر تمويل الخزينة العمومية هي عبارة عن مجمل الاقتطاعات الجبائية سواء كانت هذه الاقتطاعات إجبارية أو إختيارية، والتي تحصلها الدولة وتشتمل على جميع الضرائب المباشرة والغير المباشرة والرسوم المماثلة.

1 سايح جبور، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد (19) 2018، ص 256

2 بن خرناجي أمينة، دراسة لتطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (02) العدد (02)، 2018، ص 92

2-1: مكونات الجباية العادية : إن الجباية العادية تتكون أساسا من الإيرادات الجبائية العادية والتي

تصنف إلى:¹

الضرائب المباشرة : تشمل الإيرادات الضريبية التي تستهدف مباشرة الدخل، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة أرباح الشركات.

حقوق التسجيل والطابع : تشمل الحقوق التي تحصل عليها الدولة مقابل تسجيل العقود الرسمية المختلفة، مثل عقود الإدارة ونقل الملكية للممتلكات المنقولة والعقارية ، وحقوق الطابع التي تفرض على التداول في شكل طوابع جبائية أو دمغة.

الضرائب غير المباشرة : تشمل الرسم على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب التي تفرض على المنتجات بشكل غير مباشر، مثل الرسم على الاستهلاك الخاص.

الحقوق الجمركية : تعني التعريف الجمركي الجدول الذي يحدد الرسوم والضرائب المفروضة على سلع الصادرات والواردات. يتم فرض هذه الرسوم ليس فقط لأغراض جبائية، بل أيضًا لحماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية للمنافسة الأجنبية، حيث تُفرض الرسوم على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها.

ثانيا: أهمية الجباية

وتحتل الجباية أهمية بالغة في الاقتصاد إذ تُعتبر مصدراً أساسياً لتمويل الخزينة العامة، وتأتي هذه الأهمية على مستويين الكلي والجزئي:²

1على المستوى الكلي : تعد الجباية أداة تعديلية اقتصادية واجتماعية، حيث تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية. تمثل الجباية وسيلة لتدخل الدولة في الاقتصاد بهدف تحقيق أهداف سياسة اقتصادية، من خلال توجيه الموارد الاقتصادية بشكل أمثل ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية.

2على المستوى الجزئي : يمكن للجباية أن تكون لها آثار كبيرة على المكلف، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً. فالضرائب تؤثر على سلوك الأفراد بشكل كبير، مثل ميلهم للادخار واستراتيجيات التمويل والاستثمار للشركات، حيث تلعب دور المحفز والموجه والمثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

1 بن طالب سماحية ، بن العايب أبو بكر، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 09، العدد 02، السنة 2023، ص 44 .

2 ششوي حسني ، عبان شهرزاد، أثر مداخل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019 ، مجلة دراسات جبائية، المجلد 09، العدد 02، السنة 2020، ص 94 .

الفرع الثالث: مراحل الجباية (تحديد الوعاء، التصفية، تحصيل)

تمر الجباية عبر مراحل مهمة بداية بعملية تحديد الوعاء ثم مروراً بالتصفية وصولاً بعملية التحصيل

أولاً : تحديد الوعاء الجبائي

تحديد الوعاء الجبائي يشير إلى تحديد المادة أو الموضوع الخاضع الذي تفرض عليه الضريبة، وببساطة، الوعاء الجبائي يمثل المبلغ أو العنصر الأساسي الذي يستخدم لحساب مبلغ الضريبة.¹

يتألف وعاء الضريبة من عنصرين رئيسيين وهما اختيار وتقدير المادة الخاضعة:

1) اختيار المادة الخاضعة: ونعني بإختيار الموضوع أو المحل الذي تفرض عليه الضريبة، وقد يتعلق ذلك بالأموال أو التصرفات أو الأنشطة المحددة، أو حتى الأفراد. يأخذ في الاعتبار عدة عوامل مثل حجم الدخل ومصدره، والوضع الشخصي والظروف الفردية للمكلف بالضريبة، مثل الوضع الاجتماعي والأسري والمالي.²

2) تقدير المادة الخاضعة: يتم تقدير قيمة المادة الخاضعة بطرق مختلفة، بما في ذلك الطرق المباشرة مثل طريقة التصريح التي يقدمها المكلف نفسه أو قبل الغير، والطرق غير المباشرة من خلال الاعتماد على المظاهر الخارجية والتقدير الجزائي.³

رابعاً: آلية التحصيل الجبائي

يعتبر التحصيل الجبائي المرحلة النهائية المحددة من قبل المشرع الجبائي، وتعتبر هذه المرحلة مهمة للغاية؛ لأن أي فشل في عملية التحصيل يُمكن أن يؤثر على عائدات الخزينة العامة. يُقصد بالتحصيل الجبائي مجموعة العمليات التي تهدف إلى نقل مبلغ الضريبة من المكلف بها إلى خزينة الدولة وتحصيل حقها⁴. يفهم تحصيل الضريبة على أنه مجموعة العمليات التي تقوم بنقل المال من مالكه إلى الخزينة العمومية. تتضمن مرحلة التحصيل بياناً للأجهزة المختصة وطرقاً متنوعة للتحصيل تختلف حسب نوع الضريبة؛ فقد تشمل اقتطاعاً من المصدر أو دفعاً مباشراً من المكلف، وغالباً ما تتم بشكل أقساط وفتية⁵.

1 شعباني لطفي ، جباية المؤسسة ، دار صفحات الزرقاء ، الجزائر، 2017، ص 30.

2 محمد عباس محمزي، اقتصاديات الجباية والضرائب ، مرجع سابق ، ص 150.

3 حميدة بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص 31.

4 شعباني لطفي ، مرجع سابق ، ص 37.

5 رجاشته عبد المجيد ، تقييم الإصلاح الجبائي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف - 01 ، 2019/2018 ، ص 74 .

وبناء على التعريف السابق، تعتبر مرحلة التحصيل نهاية المطاف للضريبة بعد استيفاء مرحلتي تقدير ووعاء الجبائي وربطها.

وفيما يلي طرق وآليات التحصيل الجبائي:

يتم التحصيل الجبائي بعدة طرق أهمها

طريقة التحصيل المباشر :

عملية التحصيل المباشر تتم عبر إخطار المكلف بالمبلغ المستحق من الضريبة عليه، وتحديد مهلة السداد لهذا المبلغ، حيث يُطلب من المكلف أن يقوم بدفع مستحقات الضرائب المعنية. يمكن أن يتم التحصيل المباشر بشكلين¹:

الأول: يتعلق بدفع المستحقات الضريبية والرسوم التي تفرضها هيئات عامة ذات طابع إداري، عبر استخدام طوابع تُرفق عادة مع تسجيل العقود، والوثائق الرسمية، وخدمات العدالة، وما إلى ذلك.

الثاني: يكون بدفعة واحدة مثل رسوم التطهير أو الرسوم على شراء مركبات جديدة، أو يتم بشكل أقساط مقدمة لخزينة الدولة، وذلك استناداً إلى طبيعة الضريبة، وحجم المبالغ المستحقة، وتكرار دفعاتها، وتأثيرها على خزينة الممول

طريقة الأقساط المقدمة : يقدر المكلف قيمة الضريبة تقريباً ويدفعها على دفعات شهرية أو ثلاثية أو سداسية، وفي نهاية العام يتم التسوية بناءً على المبالغ المدفوعة، حيث يتم دفع المبلغ المتبقي أو يرحل كقسط مقدم للعام القادم تحت حساب الضريبة.²

طريقة الحجز من المنبع أو الإقطاع من المصدر: هي واحدة من أهم طرق التحصيل؛ حيث يُقتطع مبلغ الضريبة مباشرة من الدخل الصافي للمكلف قبل أن يتلقاه، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي، ويوفر تكاليف جباية الضريبة بواسطة المكلف لمصلحة التحصيل دون مقابل.³

طريقة الدمغة أو الطابع : تستخدم عادة في دفع الضرائب على التداول، حيث يقوم المكلف بإصاق الطابع المشتراة على العقود والوثائق الإدارية المطلوبة للطابع، أو يتم استخدامها أو ختمها بالطابع.⁴

1 عبد الله الحرتسي حميد ، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص35-36.

2 حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص 36 .

3 أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري، العدد15، السنة 2021 ص ص 121-122.

4 شعباني لطفي ، مرجع سابق ، ص 38

المطلب الثاني : إصلاح النظام الجبائي في الجزائر

للنظام الجبائي دور أساسي ومميز في رسم التوجهات العامة للاقتصاد الدولة اي بإعتباره الأداة المثلى للحصول على موارد مالية مهمة لتمويل الخزينة العمومية

الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي ونشأته في الجزائر

تسعى كل دولة الى توسيع ومضاعفة مصادر تمويل الخزينة العمومية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إرساء نظام جبائي يتكون من مجموعة الإجراءات القانونية لتحقيق وتحسين وضعيتها الاقتصادية أولاً: تعريف النظام الجبائي

للنظام الجبائي مفهومان أساسيان وهما المفهوم الواسع والمفهوم الضيق :

1المفهوم الواسع : يشير إلى مجموعة العوامل الفكرية والاقتصادية والفنية التي تؤدي في النهاية إلى إقامة نظام ضريبي محدد، والذي يستند إلى الأهداف المرجوة التي تحددها السلطة الحاكمة وفقاً للفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. يعتبر معروفاً أن هذه الفلسفات تتفاوت بين الدول والمجتمعات المختلفة؛ حيث تختلف بين المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية، وتختلف بين الدول المتقدمة والنامية.

2المفهوم الضيق : يشير إلى الجانب القانوني والتقني لعملية الضريبة، حيث يتضمن مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من تنفيذ عملية الاستقطاع الضريبي منذ مرحلة إقرار التشريع المتعلق بفرض الضريبة وحتى مرحلة الربط والتحصيل¹

يُعرف النظام الجبائي أيضاً بأنه مجموعة من الضرائب والرسوم التي يتعين على رعايا دولة معينة دفعها للسلطة العامة في فترة زمنية معينة، سواء على مستوى مركزي أو محلي، بناءً على مستوياتها المختلفة من التشريعات الضريبية²

كما يُعرف كذلك على أنه "مجموعة محددة ومنتقاة من الضرائب والفرائض الضريبية التي تتماشى مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، والتي تشكل هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والأنظمة التنفيذية، بهدف تحقيق أهداف السياسة الضريبية"³

1 محمد الحلاق ،عبد الهادي الحردان ،دراسات في التشريع الضريبي ، كلية الحقوق ، منشورات جامعة دمشق ،2010/2011، ص 26

2 البطريق يونس أحمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص19.

3 ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ط 01 ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2011، ص 19

ثانيا: خصائص النظام الجبائي

- يمتاز النظام الجبائي بأنه نظام تصريحي يقوم على مبدأ إيداع التصريحات الجبائية وكذلك من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي¹:
- النظام الجبائي يشير إلى تجميع الضرائب المطبقة داخل الدولة، ويشمل ذلك مختلف أنواع الضرائب مثل الضرائب على الدخل، والضرائب على الاستهلاك، والضرائب على الممتلكات، وغيرها.
- يتم تطبيق النظام الجبائي خلال فترة زمنية معينة، حيث يتغير باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- لكل بلد نظام جبائي مميز له، يطبق داخل حدود البلد دون تجاوزه إلى الأقاليم الأخرى.
- يتم تحديد النظام الجبائي من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين الجبائية، بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية، التي تحدد طريقة عمل النظام الجبائي وأجهزته المختلفة.
- الهدف الرئيسي من تطبيق النظام الجبائي هو تأمين الأموال اللازمة لتنفيذ أهداف الدولة الحديثة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

ثالثا: نشأة وتطور النظام الجبائي الجزائري

تميز النظام الجبائي الجزائري بسلسلة من التعديلات، ولعل من بين أبرزها وأهمها، الإصلاحات الجبائية التي تمت في أوائل التسعينيات، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في عام 1986، نتيجة لانخفاض أسعار البترول والتأثير السلبي على الإيرادات الجبائية، ولهذا مر هذا النظام بمراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 النظام الجبائي الجزائري في الفترة 1962-1969

خلال تلك الفترة، اعتمدت الجزائر سلسلة من القوانين والتشريعات الضريبية المستمدة من الفرنسية، حيث سعت إلى استحداث مصادر إيرادات مالية جديدة لتعزيز الخزينة العامة. تم ذلك من خلال زيادة التعريفات الجمركية وفرض ضرائب على الرواتب والأجور، لا سيما الرواتب ذات المستويات المرتفعة، حيث بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20% في المتوسط من إجمالي إيرادات الدولة في الفترة من عام 1969 إلى 1983. كما بلغت نسبة الضرائب الجمركية خلال نفس الفترة حوالي 8% من إجمالي الإيرادات. قامت السلطات الجزائرية

1 سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص) 2021، ص 17

أيضاً بفرض الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج، مع زيادة نسب الضرائب غير المباشرة على السلع الفاخرة، حيث بلغت نسبتها حوالي 22.6٪ في المتوسط من إجمالي الإيرادات. فيما يتعلق بالجباية البترولية، ارتفعت نسبتها من 11.91٪ في عام 1963 إلى 17.9٪ في عام 1969.¹

2 النظام الجبائي الجزائري في فترة التخطيط 1970-1990.

تميّز النظام الجبائي الجزائري حتى عام 1991 بعدم الاستقرار، حيث شهدت سلسلة من التغييرات. تم إلغاء الضريبة الفلاحية في عام 1979 بعد صدور قانون الثورة الزراعية في عام 1971، لكن تم إعادة فرضها في عام 1984. كما تم رفع معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50٪ في عام 1986 إلى 55٪ في عام 1987، لتعويض نقص الإيرادات الناجم عن انخفاض الإيرادات البترولية. في عام 1985، انخفضت الإيرادات البترولية من 46,786 مليون دينار جزائري إلى 21,439 مليون دينار جزائري في عام 1986، نتيجةً لانخفاض سعر برميل النفط من 26.50 دولار أمريكي في عام 1985 إلى 13.5 مليار دينار جزائري في عام 1986.²

3 النظام الجبائي الجزائري في الفترة الانتقالية بعد 1991

بعد الإصلاح الجبائي في الفترة المذكورة، تشكل هيكل النظام الجبائي الجزائري من عدة قوانين، نوجزها كما يلي: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وقانون الرسوم على رقم الأعمال، وقانون الطابع، وقانون التسجيل، وقانون الضرائب غير المباشرة، وقانون الجمارك، وقانون الإجراءات الجبائية. أسس الإصلاح الجبائي لعام 1992م يقوم على الجباية العادية، وضمن العناصر التالية³:

تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة.

القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين باختيار ضريبة وحيدة

على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي.

1 عابي وليد، سراي صالح، مومن سمير، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة (1993-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 61-62 .

2 شلال عبد القادر وآخرون مداخلة بعنوان أثر الإصلاحات الجبائية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة - ، يومي 18-19 أبريل 2018، ص 06 .

3 حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، من معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 09.

تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين. نتجت عن هذا الإصلاح إضافة ثلاثة ضرائب جديدة وهي: ضريبة الدخل الإجمالي، ضريبة أرباح الشركات، ورسم القيمة المضافة. بالإضافة إلى فرض ضرائب ورسم أخرى مثل حقوق التسجيل، ورسم النشاط المهني، والرسم العقاري، ورسم التطهير، ورسم الطابع، والرسم الداخلي على الاستهلاك، ورسم المنتجات البترولية.

الفرع الثاني : أنظمة الإخضاع في النظام الجبائي

للنظام الجبائي ثلاث أنظمة للإخضاع وهي :

أولاً: النظام الضريبة الجزافية الوحيدة

يتعين على أولئك المكلفين بالضريبة والذين يخضعون لهذا النظام اكتاب تصريح تقديري الذي تحدد من قبل الإدارة الجبائية نموذج، وإرساله إلى مفتش الضرائب المختص بمنطقة مزاوله النشاط، وينبغي أن يتم اكتاب هذا التصريح قبل (30) من شهر يونيو من كل عام، كحد أقصى. بالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم الحفاظ على سجل مرقم ومؤشر عليه بواسطة السلطات الضريبية، يتضمن ملخصاً سنوياً ويُسجل فيه تفاصيل مشترياتهم ومبيعاتهم، ويتم دعمه بالفواتير وغيرها من المستندات الداعمة، وعند الطلب من الإدارة الجبائية يتوجب عليهم تقديمه.¹

يحق للمكلفين الذين يخضعون لهذا النظام اختيار الخضوع للضريبة وفقاً لنظام الربح الحقيقي، ويتعين عليهم تقديم هذا الاختيار للإدارة الجبائية قبل أول فبراير من السنة الأولى التي يرغبون فيها في تطبيق الخضوع. يظل هذا الاختيار سارياً للسنة المذكورة وللسنتين الموالتين ، حيث لا يمكن التراجع في هذه الفترة. يُمدد الاختيار تلقائياً لمدة ثلاث سنوات، ويبقى غير قابل للتراجع طوال هذه الفترة. يجب على المكلفين الراغبين في التخلي عن هذا الاختيار إخطار الإدارة الجبائية بذلك قبل أول فبراير من السنة التالية للفترة التي تم فيها ممارسة هذا الاختيار أو تمديده تلقائياً²

ثانيا : النظام الحقيقي

يُخضع كبار المكلفين بالضريبة لهذا النظام، ويشمل ذلك الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 8.000.000 دج، ويعتمد هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي، حيث يُطلب

1 المادة 01 من قانون الإجراءات الجبائية، ، تحديث 2023، ص 05

2 دليل الخاضع للضريبة التابع لمراكز الضرائب (2021) ، ص 09 المنشور المديرية العامة للضرائب، الموقع الإلكتروني : <https://www.mfdgi.gov.dz/ar> تاريخ التصفح : 2023/04/09 على الساعة 15:25 .

من المكلفين بالضريبة تقديم تصريحات جبائية بالمبالغ المختلفة التي تخضع للضريبة إلى إدارة الضرائب في آجال محددة. تحتفظ الإدارة الضريبية بحقها في مراقبة صحة هذه التصريحات وتصحيحها في حال اكتشاف أي غش أو خطأ. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المكلفين بالضريبة الالتزام بتنظيم محاسبي دقيق وفقاً لأحكام النظام المحاسبي المالي، مع الاحتفاظ بثلاثة دفاتر محاسبية على الأقل: دفتر اليومية، ودفتر الأستاذ، ودفتر الجرد، بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية الأخرى مثل فواتير الشراء والبيع وما شابه ذلك. يُخضع المكلفون لهذا النظام لرقابة دورية من إدارة الضرائب للتحقق من صحة التصريحات الجبائية التي تم تقديمها، ويتعرضون لعقوبات جبائية جزائية في حالة عدم مصداقية تلك التصريحات¹

الفرع الثالث : دوافع وأهداف إصلاح النظام الجبائي الجزائري

قبل التحدث عن دوافع وأهداف إصلاح النظام الجبائي الجزائري، يجب التطرق أولاً إلى تعريف الإصلاح الجبائي، الذي يُعرف على أنه العملية المقصودة لتعديل النظام الضريبي الحالي بهدف تلبية الاحتياجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لتحديات البيئة المحيطة. يتطلب الإصلاح الجبائي الحقيقي أخذ الخصوصيات الفريدة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل بلد بعين الاعتبار.²

أولاً: دوافع إصلاح النظام الجبائي الجزائري

يعود إصلاح النظام الجبائي الجزائري لعدة نقائص وعيوب نذكرها فيما يلي:

أ - غموض وتعقيد النظام الجبائي: يتجلى هذا التعقيد والغموض في تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها واختلاف مواعيد تحصيلها. هذا يشكل صعوبة في إدارة جباية المؤسسة، حيث إن الضرائب المباشرة متعددة وتتطلب كل ضريبة مجال تطبيق خاص بها، مما يزيد من متاعب المكلف بالضريبة واستيائه. هذا قد يكون سبباً في حدوث مشاكل عديدة مع الإدارة الجبائية. بالإضافة إلى ذلك، كان النظام الجبائي قبل الإصلاح مرهقاً للمكلف بسبب كثرة التصريحات؛ حيث يستلزم كل نوع من الضريبة تقديم تصريح خاص بها. أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فإن مجال تطبيقها محدود وتتميز بتعدد المعدلات والنسب والحد من الحق في الخصم.³

1 عيسى سماعين، دور الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016 - 2021)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، السنة 2021، ص ص 157 - 158.

2 عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 249.

3 علي عزوز، الإصلاحات النظام الجبائي وإنعكاساتها على تطور الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، 2012، ص ص 151 - 152.

ب - ضعف العدالة الجبائية: ضعف العدالة الجبائية هو أحد التحديات التي تواجه النظام الجبائي الجزائري، حيث يبدو أنه ابتعد عن منطق العدالة الجبائية. فعلى الرغم من ارتفاع الدخل، إلا أن المعدلات الجبائية تظل ثابتة، مما يعني عدم تزايد الضرائب بمعدل ارتفاع الدخل. وهذا يعني أن الأشخاص ذوي الدخل العالية لا يتحملون أعباء جبائية أكبر نسبياً مقارنة بالأشخاص ذوي الدخل المنخفضة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك اختلاف في المعاملة الجبائية بين المؤسسات العمومية والخاصة، حيث تتمتع المؤسسات العمومية بمزايا جبائية هامة لا تتوفر للمؤسسات الخاصة. وهذا يؤدي إلى تشويه المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص، مما يعرض مبدأ العدالة الجبائية للشك والاعتراض.

ج - ضعف الإدارة الجبائية : أحد العوامل التي دعت إلى إصلاح النظام الجبائي الجزائري كان ضعف الإدارة الجبائية، حيث أثرت قضايا مثل تدني المستوى التعليمي للموظفين ونقص التقنيات المتطورة ووجود بعض البيروقراطية على أداء الإدارة. هذه العوامل ساهمت في تقديم الخدمات بشكل غير فعال، مما جعل من الصعب على الإدارة الجبائية أداء واجباتها بكفاءة، تأثرت قدرة الإدارة الجبائية على أداء واجباتها بشكل جيد بسبب هذه العوامل السلبية. فقد تسببت في نقص في الكفاءة والفعالية، مما أدى إلى تقديم خدمات ضعيفة وزيادة في التحديات التي تواجه عملية جباية الضرائب. كان إصلاح النظام الجبائي يهدف إلى تحسين هذه الوضعية وتعزيز قدرة الإدارة الجبائية على تنفيذ مهامها بفعالية أكبر.¹

د - إنتشار الغش والتهرب الضريبي: هناك عدة عوامل أسهمت في انتشار الغش الضريبي، من بينها عدم وجود ثقافة اقتصادية واضحة لدى طبقات المجتمع ونقص الوعي بأهمية الضريبة. بالإضافة إلى ذلك، يعود الانتشار أيضاً إلى وجود عدة ثغرات في التشريع الجبائي. تلك العوامل جميعها تسهم في تفشي ظاهري الرشوة والتهرب الضريبي.

هـ - ثقل العبء الضريبي: تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها أدى إلى زيادة العبء الضريبي على المؤسسات، مما ساهم بشكل كبير في عدم تحقيق التوازن المالي لها، وخاصة أن هذه المؤسسات تُعتبر البنية الأساسية للاقتصاد الوطني²

1 نظرية فلايدي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2017/2016 ، ص 27 .

2 مبروك حجار ، تقوم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف -1 ، 2016/2015 ، ص ص 38-39.

ثانيا: أهداف إصلاح النظام الجبائي الجزائري

تتباين أهداف النظام الجبائي بناءً على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وبالتالي يتم التركيز في إصلاح النظام الجبائي على عدة أهداف، منها:¹

- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، وذلك من خلال تخفيف الضغط الضريبي الذي يفرضه النظام الحالي على المؤسسات نتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.

- تحقيق التوازن في الميزانية الخارجية من خلال تنويع الصادرات والتخفيف من الاعتماد على صادرات المنتجات البترولية، خاصة في ظل تقلبات سوق النفط.

- إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وحماية القوة الشرائية للعملة من خلال دفع الضرائب، والتي تلعب دوراً في التحكم في معدلات التضخم العالية التي كانت موجودة في الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

- تحسين شفافية النظام الجبائي الجزائري من خلال تبسيط إجراءاته ومكوناته، وذلك لتيسير عمليات الرقابة والتحكم فيه بناءً على تحسين مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

المطلب الثالث : الضرائب والرسوم المستحقة على شركات الاتصال في الجزائر

تتمثل الضرائب والرسوم المستحقة على الأشخاص المعنويين والخاضعة للاختصاص مديرية كبريات المؤسسات في² : الضريبة على أرباح الشركات ، الرسم على القيمة المضافة ، الرسم على النشاط المهني ، الاقتطاعات من المصدر الواجب دفعها على الأجور والمرتبات والتعويضات

الفرع الأول : الضرائب على أرباح الشركات

تعتبر ضرائب على أرباح الشركات من بين أهم الضرائب المباشرة التي يتم إقتطاعها مباشرة من الأشخاص أو الممتلكات.

أولاً: تعريف الضرائب على أرباح الشركات ومجال تطبيقها

تأسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح

1 يخلف إيمان، متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2018/2019، ص 79.

2 المادة 162 ، من قانون الإجراءات الجبائية ، (تحديث 2023) ، ص 67.

الشركات" ¹ وتخضع لها الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء شركات الأشخاص والشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم ، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن ترفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من القانون السابق ، ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة ²

ثانيا : تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات

يتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها كأساس للضريبة، المحسومة من الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال أو الشركات، خلال هذه الفترة، ويقصد بالأصول الصافية الفائض في قيم الأصول من مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير، والاهتلاكات المالية والمؤونات المبررة ³

وعليه يتم تحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة من خلال حساب الفارق بين مجموع المنتجات التي حققتها المؤسسة، ومجموع التكاليف التي تتحملها هذه الأخيرة.

تحدد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية (الربح المحاسبي) لمختلف العمليات أي كانت طبيعتها، أخذا بعين الاعتبار التشريع والتنظيم الجبائيين الساري المفعول، المحققة من طرف كل مؤسسة أو وحدة تابعة لنفس المؤسسة، بما في ذلك على وجه الخصوص التنازل عن عناصر الأصول سواء خلال فترة الاستغلال أو في نهايتها ⁴

يتم تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات استنادا إلى النتيجة المحاسبية، والتي يتم حسابها بواسطة مسك محاسبة منتظمة وفقاً للتشريعات والأنظمة المعمول بها يتم ذلك عبر اجراء فارق بين الإيرادات (المسجلة في حسابات الصنف 07) والنفقات (المسجلة في حسابات الصنف 06) خلال دورة إستغلالية واحدة. ⁵

وعليه النتيجة الجبائية، وهي الربح الجبائي، وهي عبارة عن النتيجة المحاسبية (الربح المحاسبي)، ولكن بعد إجراء بعض التعديلات الضريبية المطلوبة والمنصوص عليها في القوانين الجبائية. يتم ذلك من خلال استخدام جدول تحديد النتيجة الجبائية (جدول رقم 09 في الحزمة الجبائية)، الذي يتعين إرفاقه مع التصريح السنوي

1 المادة 135 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 47

2 المادة 136 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 47

3 الفقرة 02 من المادة 140 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 51

4 الفقرة 01 من المادة 140 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 51

5 سماعين، جبائية ومحاسبة المؤسسة، مرجع سابق ، ص 209.

للأرباح. يتضمن هذا الجدول عمليات حسابية خارجة عن نطاق المحاسبة، مثل إعادة إدماج الأعباء غير القابلة للخصم وتعديل الإيرادات غير الخاضعة للضريبة. يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال العلاقة التالية :

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الإدماجات (الإستردادات) الخصومات (التخفيضات)

1 الإستردادات: هي عبارة عن التكاليف أدرجت في حساب الربح المحاسبي، ولكن الإدارة الجبائية نهائيا لأنها لا تعتبرها مصاريف إستغلالية أو أنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد في التشريع الجبائي لذا لا بد من إعادة إدماجها¹ و تتمثل في مختلف التكاليف والأعباء وأجور الكراء الخاصة بالمباني غير المخصصة مباشرة للإستغلال ، وهي التي تشمل مختلف العناصر التي يتعين إضافتها للنتيجة الجبائية ونميز نوعين من الأعباء الغير قابلة للخصم و الأعباء قابلة للخصم

أ- الأعباء الغير قابلة للخصم من الربح الجبائي: تعتبر غير قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي العناصر التالية²:

- مختلف التكاليف وأجور الكراء الخاصة بالمباني الغير مخصصة مباشرة للإستغلال.
- الهدايا المختلفة ، بإستثناء تلك التي لها طابع إشهاري ما لم يتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 1000 دج وفي حدود مبلغ إجمالي قدره 500.000 دج.
- الإعانات والتبرعات عدا تلك التي تمنح نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات الخيرية ما لم تتجاوز مبلغا سنويا قدره 4.000.000 دج.
- مصاريف الحفلات والإستقبال ، بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض بإستثناء المبالغ الملتمزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة.
- الأعباء التي تستوفي شروط الخصم والتي تم تسديدها نقدا عندما يفوق مبلغ الفاتورة قيمة مليون دينار (1000.000 دج) مع احتساب كل الرسوم. غير أنه يتم قبول الخصم عندما يسدد مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع نقداً في حساب بنكي أو بريدي
- مصاريف التكفل المدفوعة من قبل مؤسسة بدل طرف ثالث دون أن يكون هذا التكفل له علاقة بالنشاط

1 ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغداددي ، الجزائر، 2003، ص 75.

2 الفقرة 01 من المادة 169، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023) ، ص 65-66.

- المعاملات والغرامات والمصادرات والجزاءات، مهما كانت طبيعتها، التي يتحملها مخالفو الأحكام القانونية وكذا الغرامات التعاقدية، عندما يتم دفعها لأشخاص غير خاضعين للضريبة بالجزائر.

- الإهلاك المالي المقبول للسيارة السياحية يكون في حدود قيمة شراء قدرها 3000000 دج

— حصّة إيجارات المركبات السياحية التي تزيد عن 200.000 دج سنويا وكذا تكاليف صيانة وإصلاح

المركبات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط، التي تزيد عن 20.000 دج عن كل مركبة،

— الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين بالأعباء القابلة للخصم من الربح الجبائي

تعتبر الأعباء قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي العناصر التالية :

المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الرياضية وترقية مبادرات الشباب شريطة أن لا تتجاوز نسبة 10% من رقم أعمال المحقق للسنة المالية وفي حد أقصاه 3000000 دج العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز 60000 دج خارج الرسم - أجر الزوج(ة) مستغل المؤسسة الفردية لقاء مشاركته الفعلية في ممارسة المهنة وفي حدود أجر منصب ممنوح لعون له نفس التأهيل المهني مع مراعات دفع المنح العائلية والإشتراكات الاجتماعية ولا يكن، بأي حال من الأحوال، أن يقل التخفيض المشار إليه أعلاه، عن الأجر الوطني الأدنى المضمون¹

تخصم من الدخل أو الربح في حد اقصاه (30%) من مبلغ هذا وفي حدود سقف يساوي مائتي مليون دينار(200.000.000 دج)، النفقات المصروفة تتعلق بالبحث و التطوير و الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة " أو " حاضنة اعمال " بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العلمي و الوزير المكلف باقتصاد المعرفة²

2- التخفيضات (الخصومات) تلك التكاليف التي لم تُدرج في حساب الربح المحاسبي، والتي تُعتبرها الإدارة الجبائية كتكاليف يجب خصمها من إيرادات المؤسسة، تشمل خسائر السنوات السابقة حتى السنة الرابعة³.

3- عجز سنوات السابقة : في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كافٍ لتخفيض كل العجز، فإن ينقل بالترتيب إلى السنوات الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز⁴.

1 المادة 168 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 65

2 المادة 171 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص ص 66-67

3 ناصر مراد ، تشخيص جباية المؤسسة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3، العدد 2، السنة 2014 ، ص 349.

4 المادة 147 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص ص 57- 58 .

ثالثا : حساب وتسديد الضريبة على أرباح الشركات

يتم حساب وتسديد الضريبة وفقا للأحكام المذكورة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يأتي:

1 حساب الضريبة على أرباح الشركات

الضريبة على أرباح الشركات = النتيجة الجبائية (الربح الجبائي) × معدل الضريبة

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي¹:

19 % بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري ، و الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء

وكالات الأسفار.

26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كما عرفت معدلات الضرائب على أرباح الشركات عدة تعديلات وهي موضحة في الجدول الموالي

الجدول رقم (2-1): يمثل التعديلات التي طرأت على معدلات الضرائب على أرباح الشركات

المعدل	قانون المالية
معدل عادي بنسبة 30%، ومعدل منخفض بنسبة 15% على الأرباح المعاد استثمارها	قانون المالية 1999
معدل عادي بنسبة 25%، ومعدل منخفض بنسبة 12.50% على الأرباح المعاد استثمارها	قانون المالية التكميلي 2006
19% للأنشطة المنتجة للمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية . 25% للأنشطة التجارية والخدمات	قانون المالية التكميلي 2008
19% للأنشطة إنتاج السلع . 23% للأنشطة البناء والأشغال العمومية والري ، وكذلك الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار. ونسبة 25% للأنشطة الأخرى.	قانون المالية التكميلي 2015

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قوانين المالية والتكميلية الموضحة في الجدول

1 الفقرة 01 من المادة 150 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 58 .

2 تسديد الضريبة على أرباح الشركات

بعد عملية تحديد الوعاء وحساب مبلغ الضريبة وفقا للأحكام والقواعد المذكورة أعلاه، تقوم بعملية ودفعها تلقائيا لقابض الضرائب لدى مديرية كبريات المؤسسات، دون إصدار مسبق لجدول الضريبة من طرف الإدارة الجبائية تتضمن عملية دفع الضريبة على أرباح الشركات ثلاثة تسبيقات يجب أدائها ، على التوالي، دون أن تتجاوز 20 مارس و 20 يونيو و 20 نوفمبر من السنة التي تلي تلك التي تم فيها تحقيق الأرباح المعتمدة كأساس لحساب الضريبة المذكورة أعلاه

تتم تصفية المبلغ المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة، بعد خصم الأقساط المدفوعة في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي التاريخ المحدد لإيداع التصريح المنصوص عليه في (المادة 151 من ق.ض.م.ر.م)، يسدد المبلغ المتبقي بواسطة جدول إشعار بالدفع (سلسلة ج رقم 50) ، إذا تجاوزت التسبيقات المدفوعة مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة للسنة المالية، ينتج عن الفارق فائض في الدفع يمكن خصمه من الأقساط المقبلة الخاصة بالتسبيقات، أو عند الاقتضاء، طلب استرجاعه¹

الفرع الثاني : الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الأجور والمداخيل الإجمالية

تأسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى " الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة ، وتتكون من المداخيل الآتية أرباح صناعية وتجارية، أرباح المهن غير التجارية ، أرباح فلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية ووجير المبنية؛ عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، الفوائض القُمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية و الحقوق العقارية المحققة، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة²

أولا : الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي وطريقة حسابها

للولصول الى وعاء الضريبة لابد من تحديد الدخل الخاضع للضريبة

1 الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي : يخضع لضريبة الدخل الإجمالي، على كافة مداخيل الأشخاص الذين

يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن دخلهم خارج الجزائر. ويعتبر موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى³ :

1 المادة 29 من قانون المالية 2021 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 83 الصادر في 31 ديسمبر 2020، ص 14

2 المادة 01 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 11

3 المادة 03 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 11

- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له
 - الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية
 - الأشخاص الذين يمارسون نشاط مهنيًا بالجزائر سواء كانوا أجراء أم لا
 - أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي، الذين لا يخضعون في هذا البلد للضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
- ويخضع الدخل الصافي السنوي، كما هو محدد بموجب أحكام في (المادة 85 من ق.ض.م.ر.م)، إلى الضريبة على الدخل الإجمالي، على مستوى موطن التكليف، تبعا للجدول التصاعدي أدناه¹ :

الجدول رقم (2-2): يمثل الجدول التصاعدي بالشرائح للأجر الخاضع للضريبة على الدخل

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا تتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 الى 480.000 دج
27%	من 480.001 الى 960.000 دج
30%	من 960.001 الى 1920.000 دج
33%	من 1920.001 الى 3840.000 دج
35%	أكثر من 3840.001 دج

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المادة 104، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 37

ثانيا: الإخضاع الضريبي للمداخيل الصافية، حسب أصنافها

1 الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية والمداخيل الفلاحية:

تخضع المداخيل المشار إليها سابقا، تبعا للجدول المبين أعلاه، في مكان ممارسة النشاط يشكل هذا الإخضاع الضريبي دينا ضريبيا يخصم من ضريبة الدخل الإجمالي، الذي تعده المصالح الجبائية التابع لها موطن تكليف الخاضع للضريبة.

2 المداخيل الناتجة عن إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية

تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل المتأتية من الإيجار، بصفة مدنية، للأموال العقارية ذات الطابع السكني أو المهني، وذلك في مكان وجود العقار المبنى وغير المبنى المؤجر.

1 المادة 104، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 37

❖ يخضع مبلغ الإيجار السنوي الإجمالي الذي يساوي أو يقل عن 1800000 دج، لمعدل محرر من الضريبة يقدر بـ:

- 7 % يحسب على مبلغ الإيجارات الإجمالية، بالنسبة للمداخل المتأتية من إيجار ذي طابع سكني،
- 15 % يحسب على مبلغ الإيجارات الإجمالي، بالنسبة للمداخل المتأتية من إيجار ذي طابع تجاري أو مهني غير مزود بأثاث أو معدات ضرورية لاستغلاله. كما يطبق هذا المعدل على العقود المبرمة مع الشركات .

- 15 % تحسب على مبلغ الإيجارات الإجمالية، بالنسبة للأموال غير المبنية، يخفض هذا المعدل إلى 10 % بالنسبة للإيجارات الفلاحية.

❖ إخضاع مؤقت للضريبة بمعدل 7 %، لمبلغ الإيجارات السنوية الذي يتجاوز 1800000 دج. والذي يتم خصمه من الإخضاع الضريبي النهائي للدخل الإجمالي، الذي تعده المصالح الجبائية التابع لها موطن تكليف الخاضع للضريبة.

3 بالنسبة للمرتبات والتعويضات والأجور والمنح والريوع العمرية

يتم تحديد الدخل للمرتبات والتعويضات والأجور والمنح والريوع العمرية كما يلي¹:
أ _ **المداخل الشهرية:** يحسب الاقتطاع من المصدر للضريبة على الدخل الإجمالي، بعنوان المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية حسب مفهوم (المادة 66 من ق.ض.م.ر.م)، على أساس الدخل الشهري، بناء على الجدول المذكور أعلاه

تستفيد هذه المداخل من تخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية يقدر بـ 40 %
لا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12000 دينار/ سنويا أو يزيد عن 18000 دينار/ سنويا (أي بين 1000 دج و 1500 دج / شهريا).

تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، المداخل التي لا تتعدى 30000 دج.
تستفيد من تخفيض إضافي، المداخل التي تفوق مبلغ 30000 دج وتقل عن 35000 دج، تحدد الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة بالنسبة لهذه الفئة من الدخل، حسب الصيغة الآتية:

1 المادة 31 من قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 100 الصادر في 30 ديسمبر 2021، ص ص 13-15

الضريبة على الدخل الإجمالي = الضريبة على الدخل الإجمالي (حسب التخفيض الأول) $(137/51) \times (8/27925)$

بالنسبة للمداخيل التي تفوق 30000 دج وتقل عن 42500 دج، بالنسبة للعمال ذوي الإعاقة الحركية أو العقلية أو المكفوفين أو الصم البكم، وكذا العمال المتقاعدين الخاضعين للنظام العام، فإنها تستفيد من تخفيض إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، على ألا يتراكم مع التخفيض الثاني المذكور أعلاه

وتحدد الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة بالنسبة لهذه الفئة من الدخل، وفقا للصيغة التالية :

الضريبة على الدخل الإجمالي = الضريبة على الدخل الإجمالي (حسب التخفيض الأول) $(61/93) \times (41/81213)$

تطبق نفس طريقة الاقتطاع على المعاشات والريوع العمرية المدفوعة للأشخاص الذين يقع موطن تكلفتهم خارج الجزائر.

بـ المداخيل غير الشهرية: تعتبر الرواتب والمنح والعلاوات والتعويضات المشار إليها في الفقرة 4 من المادة 67 من هذا القانون، وكذا الاستدراكات المرتبطة بها، كدخل شهري منفصل خاضع للاقتطاع من مصدر الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 10%.

الفرع الثالث: الرسم على النشاط المهني (TAP)

الرسم على النشاط المهني يعتبر من بين أهم الضرائب المباشرة والمستحدثة بعد إصلاح النظام الجبائي وهي تفرض على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية.

أولا: تعريفه :

يستحق الرسم على النشاط المهني بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح الشركات، ويقصد برقم الأعمال هنا، مبلغ الإيرادات المحققة من جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها، والتي تدخل في إطار النشاط الممارس، غير أنه تستثنى من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها¹.

1 المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 83

ثانيا: أساس فرض الرسم على النشاط المهني

يؤسس الرسم على النشاط المهني على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة لتحديد الأساس الخاضع للضريبة، يجب الأخذ بالحسبان، التخفيضات المقدرة بـ 30%، 50%، 75%، المنصوص عليهم في (المادة 219 من ق.ض.م.ر.م.)¹

ثالثا: حساب الرسم :

حسب ما جاء في المادة 59 من قانون المالية 2022، فإن معدل الرسم على النشاط المهني هو 1.5%، والذي يدفع شهريا إلى مصالح الضرائب، هذا المعدل يرتفع إلى نسبة 3% فيما يتعلق بالدوران الناتج عن نشاط النقل عن طريق خط أنابيب الهيدروكربونات²

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي :

الجدول رقم (2-3) : يمثل توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني

جهة المستفيدة	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
النسبة	29%	66%	5%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 86

ملاحظة : من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات ودعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ، تم النص على إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية 2024 ، تلغى أحكام المواد 217 و 231 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة³

الفرع الرابع : الضريبة على القيمة المضافة

باعتبارها أحد أهم تعتبر الضرائب الغير المباشرة فالضريبة على القيمة المضافة، تفرض على الإنتاج والاستهلاك.

أولا : تعريف الضريبة على القيمة المضافة: هذا الرسم يعتمد بشكل أساسي على القيمة المضافة التي يتم إنشاؤها خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية. تُحدد القيمة المضافة عن طريق حساب

1 المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 84

2 المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 86

3 المادة 14، من قانون المالية 2024 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 86 الصادر في 31 ديسمبر 2023، ص 09

الفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات. يُعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، تجمع من قبل المؤسسة وتُحول إلى صندوق الخزينة العمومية، حيث يتحملها في النهاية المستهلك النهائي. يُطبق هذا الرسم على القيمة المضافة في العمليات التي تتم ضمن نطاق الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية، والتي يُنفذها المكلفون بالضريبة بصفة اعتيادية أو عرضية¹.

ولقد شهدت معدلات الرسم على القيمة عدة تغييرات منذ بداية العمل بيه بموجب قانون المالية 1992 وصولاً إلى آخر تعديل بموجب قانون المالية 2017.

الجدول رقم(2-4): يوضح التعديلات التي طرأت على معدلات الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

السنوات	المعدلات		
	المعدل العادي	المعدل المخفض	المعدل المخفض الخاص
قانون المالية 1992	21%	13%	7%
قانون المالية 1995	17%	13%	7%
قانون المالية 1997	17%	14%	7%
قانون المالية 2001	17%	7%	تم إلغاؤه
قانون المالية 2017	19%	9%	/

المصدر : من إعداد الطالب بناء على قوانين المالية المذكورة في الجدول

ثانيا: تحديد الوعاء الضريبي الخاضع للرسم على القيمة المضافة

1 في الداخل

- يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما فيها ذلك كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته، وتتكون² :
- ❖ بالنسبة لعمليات البيع، من المبلغ الإجمالي للمبيعات
- ❖ بالنسبة لعمليات تبادل البضائع أو المواد الخاضعة للرسم، من قيمة المواد أو البضائع المسلمة مقابل تلك المستلمة، بزيادة معدل الفرق عند الاقتضاء، وذلك بين يدي كل طرف في التبادل.
- يمكن خصم الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للحالتين أعلاه وذلك حينما تفوتر للزبون :

1 سعادة فاطمة الزهرة ، مسعودي خيرة ، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ، العدد 8 ، جوان 2018 ، ص ص 234 - 235

2 المادة 15 ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، (تحديث 2023)، ص 14.

- التخفيضات والإنقاصات والناقصات الممنوحة وحسوم القبض.

- حقوق الطوابع الجبائية.

- المبالغ المودعة بالأمانة على التغليفات التي يجب إعادتها.

- مدفوعات المترتبة على النقل التي قام بها المدين .

❖ بالنسبة للتسليمات للذات:

❖ بالنسبة للأموال المنقولة يتكون الوعاء الضريبي من ثمن البيع بالجملة للمنتوجات المماثلة، أو من ثمن التكلفة

يضاف إليه ربح العائد للمنتوج المصنع، أما الأموال العقارية فمن ثمن تكلفة الإنجاز.

❖ بالنسبة لوكلاء النقل ووسطاء العبور: يتكون الأساس الخاضع من جميع المبالغ المقبوضة من قبلهم، بعد

خصم مصاريف النقل والشحن والتفريغ والتحميل

2 عند الإستيراد.

تكون الأساس الخاضع للضريبة من القيمة المحددة لدى الجمارك، بما فيها الحقوق والرسوم، باستثناء

الرسم على القيمة المضافة¹

3 عند التصدير

تكون الأساس الخاضع للضريبة، بالنسبة للمنتوجات الخاضعة للرسم، من قيمة البضائع عند التصدير،

بما فيها الحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة²

ثالثا : توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة

يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يأتي³:

1 بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل :

75% لفائدة ميزانية الدولة،

10% لفائدة البلديات مباشرة،

15% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،

1 المادة 19 ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، (تحديث 2023)، ص 15

2 المادة 20 ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، (تحديث 2023)، ص 16

3 المادة 161 ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، (تحديث 2023)، ص 47

بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لاختصاص مديريةية المؤسسات الكبرى، تدفع حصة البلديات إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

2 بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد :

85% لفائدة ميزانية الدولة.

15% لفائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، وتوزع الحصة المخصصة للصندوق المشترك للجماعات المحلية بين الجماعات الإقليمية حسب ضوابط ومعايير التوزيع المحددة عن طريق التنظيم.

بالنسبة للعمليات التي تنجزها المكاتب الجمركية الحدودية البرية، تخصص الحصة العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مباشرة للبلديات الحدودية التابعة لنفس الولاية، وتوزع بالتساوي¹

رابعاً: تسديد الرسم على القيمة المضافة

يتم عملية التسديد بالنسبة للمؤسسات الكبرى المدينة بالرسم على القيمة المضافة والتابعة لاختصاص مديريةية كبريات المؤسسات وفق نظامين وهما :

أ النظام العام : وفقاً لهذا النظام فإن عملية دفع قيمة الرسم على القيمة المضافة المستحق تتزامن مع تاريخ تقديم التصريح أي قبل (20) يوم من كل شهر كأقصى أجل، الى قابض ضرائب مديريةية كبريات المؤسسات¹

ب نظام الأقساط الوقتية : يُطبق هذا النظام على المدينين بالضريبة الذين يملكون منشأة دائمة ويمارسون نشاطهم، على الأقل منذ ستة (06) أشهر، يتوقف هذا النظام على وجود ترخيص مسبق من الإدارة، لهذا يتعين على المدين بالضريبة أن يقدم طلب إلى المفتشية التابع لها، قبل الفاتح من فيفري، يعتبر الاختيار، قابل للتجديد ضمناً وصالح لسنة كاملة، ماعدا في حالة تنازل أو توقف، يتعين على المدينين بالضريبة الذين اختاروا نظام الأقساط الوقتية أن يقوموا بما يلي² :

إيداع، كل شهر، تصريح يبين فيه، بوضوح، ولكل نسبة رقم أعمال خاضع للضريبة يساوي الجزء الثاني عشر (12/1) لرقم الأعمال المحقق خلال السنة السابقة ، دفع الرسوم المطابقة، بعد خصم الرسوم منها القابلة للحسم، المذكورة على فواتير المشتريات أو الخدمات، وذلك نظراً للفارق القانوني، إيداع قبل 20 أبريل من كل سنة، تصريح من نسختين يبين فيه رقم أعماله للسنة السابقة من جهة، ودفع تنمة الضريبة الناتجة عن المقارنة بين الحقوق المستحقة فعلاً والأقساط المدفوعة.

1 المادة 76 ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ،(تحديث 2023)، ص 37.

2 المادة (102) و (103) ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ،(تحديث 2023)، ص 40.

في حالة وجود مبلغ زائد، فإنه : يخصم من الأقساط، التي تستحق في وقت لاحق، يرد إلى المدين بالضريبة، إذا توقف خضوعه للضريبة.

عمليات الشراء بالإعفاء

يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، شريطة الحصول على اعتماد بموجب مقرر تحذه مدير كبريات المؤسسات ، تسلم رخصة الشراء أو الاستيراد بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لحصة سنوية، لا يمكن أن تعدى مبلغها، إما قيمة البيع من دون الرسم، للسلع التي تخضع عادة للرسم على القيمة المضافة، المسلمة لنفس التخصيص، من قبل المستفيد من الرخصة خلال السنة المالية السابقة، وإما مبلغ المنتجات، من دون الرسم، مضاعف بنسبة 15%¹

تسلم رخص الشراء أو إسترداد بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المنصوص عليها في المادة 44 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المذكور أعلاه، من طرف مدير الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى، وفق الأشكال المحددة في المواد من 46 إلى 49 من نفس القانون

تتم إجراءات طلب الإعتماد وطلب رخص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة كما هو منصوص عليه في المادتين 9 و 42 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، لدى مصالح الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى وفقاً للأشكال والشروط المحددة في نفس القانون²

تقدم طلبات إسترداد الرسم على القيمة المضافة، كما هو منصوص عليه في المادة 50 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، إلى مدير الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في نفس القانون³

الفرع الخامس: الرسوم الأخرى

تُطبق رسوم التعبئة عادةً على المستهلكين عند شحن رصيد هواتفهم المحمولة بمبالغ محددة. تختلف هذه الرسوم من دولة إلى أخرى، وتُحدد وتُفرض وفقاً للتشريعات والسياسات الضريبية المعمول بها في كل بلد.

أولاً : الرسم على تعبئة الدفع المسبق : يؤسس رسم يطبق على تعبئة الدفع المسبق، ويستحق هذا الرسم شهرياً على متعاملي الهاتف النقال مهما تكن طريقة إعادة التعبئة، يحدد هذا الرسم بـ 5 % ويطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر يدفع ناتج هذا الرسم من طرف المتعاملين المعنيين إلى قابض

1 المادة (42) و(43) و(44)، من قانون الرسوم على رقم الأعمال، (تحديث 2023)، ص 30.

2 المادة (170) ، من قانون الإجراءات الجبائية، (تحديث 2023)، ص 70.

3 المادة (171) ، من قانون الإجراءات الجبائية، (تحديث 2023)، ص 70.

الضرائب المختص إقليميا خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي ، يوزع حاصل الرسم على مبلغ إعادة التعبئة كما يأتي¹:

98 % لصالح ميزانية الدولة،

01% لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،

01% لصالح الصندوق الخاص للتضامن الوطني

ثانيا : الرسم على نشاط الموزعين بالجملة للتعبئات الإلكترونية للرصيد الهاتفي

ينشأ رسم على نشاط الموزعين بالجملة للتعبئات الإلكترونية للرصيد الهاتفي تحدد نسبة الرسم على نشاط التوزيع بالجملة للتعبئات الإلكترونية لرصيد المواصلات السلكية واللاسلكية ب 0.5% على اقتطاع أرصدة المواصلات السلكية واللاسلكية التي تجرى لدى متعاملي المواصلات السلكية واللاسلكية، الذين يمارسون هذا النشاط بصفة موزع رئيسي، يتم جمع هذا الرسم من طرف متعاملي المواصلات السلكية واللاسلكية أثناء كل اقتطاع، ويتم دفعه إلى السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. تقوم السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بصفة منتظمة، بإعادة دفع المبالغ المدفوعة من طرف متعاملي المواصلات السلكية واللاسلكية إلى حساب التخصيص الخاص بصندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، تحدد تدابير تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم²

ثالثا : الرسم على رقم أعمال المتعاملين الحائزين على رخص إقامة واستغلال شبكات عمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية للهاتف المحمول المفتوحة للجمهور.

ينشأ رسم نسبته 0.5 % على رقم أعمال المتعاملين الحائزين على رخص إقامة واستغلال شبكات عمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية للهاتف المحمول المفتوحة للجمهور، يدفع هذه المساهمة جميع متعاملي قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، في ظل احترام مبادئ المساواة بين المتعاملين وبدون تمييز، تدفع هذه المساهمة إلى السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، على الأكثر، في نهاية السداسي الأول من السنة المالية.

1 المادة (70) ، من قانون المالية 2018 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 76 الصادر في 28 ديسمبر 2017، ص 32.

2 المادة (72) ، من قانون المالية 2018 ، نفس المرجع سابق ، ص 32.

يتم إعادة دفع عائد هذه المساهمة من طرف السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، إلى حساب التخصيص الخاص بصندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية، تحدد تدابير تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم¹ تقوم السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بعد إقفال حساباتها في نهاية السنة، بصب المبالغ المالية الفائضة الناتجة عن الأتاوى المحصلة وغير المستعملة لحاجات تسييرها والمهام المنوطة بها، في آخر السداسي من السنة الموالية على أبعد تقدير، كالآتي² :

95% إلى ميزانية الدولة

5% إلى حساب التخصيص الخاص رقم 128302 الذي عنوانه ” صندوق تملك الاستعمال

وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعادة توزيع طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية ”

1 المادة 74، من قانون المالية 2018 ، مرجع سابق ، ص 33.

2 المادة 90، من قانون المالية 2018 ، مرجع سابق ، ص 90.

المبحث الثاني : الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال في الجزائر

نظرًا لدور الشركات الكبرى كعمود رئيسي لخزينة العمومية، أصبح من الضروري منحها معاملة خاصة مقارنة بدافعي الضرائب الآخرين. وفي سياق جهود الإدارة الجبائية لتحسين العلاقات، تم اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية، بدءًا من تحديث الهيكل الإداري عبر إدخال مديرية كبريات المؤسسات. تعمل هذه المديرية على إدارة وتسيير الملفات الجبائية المقدمة للمكلفين ضمن نطاق اختصاصها.

المطلب الأول: تقديم عام لمديرية كبريات المؤسسات

بعد إعادة هيكلة الإدارة الجبائية، تم إنشاء مديرية كبرى للمؤسسات، والتي تُعتبر أحد أهم الهياكل الخارجية لإدارة الضرائب نظرًا لدورها البارز في تحصيل الإيرادات الجبائية العادية. تتولى هذه المديرية، في إطار اختصاصها، مهام الوعاء الضريبي والتحصيل والمراقبة، بالإضافة إلى التعامل مع المنازعات الضريبية والرسوم المفروضة على الأفراد والمؤسسات والمجموعات المشكّلة بموجب القوانين المعمول بها .

الفرع الأول : نشأة مديرية كبريات المؤسسات

بغرض التحكم في تسيير الملفات الجبائية الأكثر أهمية و تحقيق فعالية أكبر في تحصيل الإيرادات الضريبية و تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة عن طريق جمع المهام و الوظائف الأساسية في مصلحة واحدة (إستقبال و إعلام، تسيير، تحصيل، مراقبة ، منازعات)، فقد تقرر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303 02 المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم ، 494 05 المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327 06 والمؤرخ في 18 سبتمبر 2006، إنشاء مديرية كبريات المؤسسات (DGE) والتي لها اختصاص وطني فيما يتعلق بتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة، ويخضع الأشخاص المعنويون المبيّنون أدناه¹ لإختصاص الهيئة المكلفة بتسيير كبريات المؤسسات :

شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال كما هي مذكورة في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي يفوق رقم أعمالها عند اختتام السنة المالية أو يساوي ملياري دينار (2.000.000.000 دج)

1 المادة (02) من قرار مؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2017، الذي يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31 ديسمبر 2017، العدد 77، ص 23 .

تجمعات الشركات عندما يفوق رقم الأعمال السنوي لإحدى الشركات العضوة أو يساوي ملياري دينار (2.000.000.000 دج) وقد بلغت تكلفة إنشاء مديرية كبريات المؤسسات، التي بدأت الأشغال بها في أبريل 2002، مبلغ (179.118.840 دج) دون تكلفة التجهيزات¹

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

توحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم ، تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساساً الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر²

الفرع الثاني : الهدف من إنشاء مديرية كبريات المؤسسات

وكان الهدف من إنشاء هذه المصلحة³ :

إنشاء هذه المديرية كان بهدف السيطرة على تسيير ومراقبة الملفات الجبائية ذات الأهمية البالغة، وتحقيق كفاءة أكبر في جباية الضرائب، خاصة مع تركيز القدرات الجبائية في عدد قليل من الشركات الكبيرة. وتهدف أيضاً إلى تحديث الهياكل والإجراءات من خلال استخدام الأساليب الحديثة في تنظيم المهام الجبائية، وتبسيط الإجراءات واستخدام التكنولوجيا الإعلامية، مما يسهل الخدمات المقدمة للمكلفين من خلال توحيد المهام الأساسية في إدارة واحدة تضم الإعلام والتحصيل والرقابة. ويهدف أيضاً إلى تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، حيث أن تبني مثل هذه المديرية يُعتبر الطريق الأمثل للتغلب على التعقيدات البيروقراطية.

الفرع الثالث : مهام المديرية الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات

تتكفل مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص

1 قويدر محمد الطيب، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب بالوادي، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد(06) العدد(01)، جوان 2021، ص 547

2 التعريف بمديرية كبريات المؤسسات ، (تحديث 18 أبريل 2022) ، المنشورة على الموقع المديرية العامة للضرائب <https://mfdgi.gov.dz> تاريخ التصفح: 2023/04/09 على الساعة 15:35

3 قرقوس فتيحة ، مديرية كبريات المؤسسات ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01، 2016/2017 ، ص 103

الطبيعيين والمعنويين والمجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني ومهما يكن محل مؤسستها الرئيسي أو مديريتها الفعلية أو مقرها و تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمس (05) مديريات فرعية و قباضة و مصلحتين :

1. المديرية الفرعية لجباية المحروقات، وتكلف ب¹ :

تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات العاملة في القطاعين البترولي وشبه البترولي وكذا الشركات الأجنبية غير المقيمة والخاضعة للقانون الجزائري.

- إعداد برامج مراجعة هذه الملفات وتنفيذها
- إعداد التشخيصات الدورية والتحليل والإحصائيات و تحضير مخططات العمل
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (3) مكاتب وهي :
- أ) مكتب تسيير الملفات الجبائية، ويكلف ب:
- ضمان التكفل بالتصريحات الجبائية الشهرية والسنوية ومراقبتها؛
- ضمان فحص ومعالجة طلبات الشراء بالإعفاء والنظم الامتيازية، وطلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة وكذا كل الإجراءات الأخرى المتعلقة بتسيير الملفات الجبائية.
- ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة المؤسسات البترولية

- مصلحة المؤسسات شبه البترولية

ب) مكتب المراجعات الجبائية، ويكلف ب:

- إعداد وتنفيذ برامج مراجعة المؤسسات البترولية وشبه البترولية والشركات غير المقيمة ؛
- إنجاز كل تحرٍ أو بحث يخص الشركات البترولية وشبه البترولية والشركات غير المقيمة؛
- ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة مراجعة المؤسسات البترولية

- مصلحة مراجعة المؤسسات شبه البترولية

1 المادة (03) و(04) و(05) و(06) ، من الفصل الأول، من القرار الوزاري مشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة وصلاحياتها والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 29 مارس 2009 ، العدد 20 ، ص 12

(ج) مكتب الإحصائيات والملخصات، ويكلف بـ :

إعداد الإنتاجات الإحصائية الدورية ووضعيات التلخيص و دمج الملفات وكذا تجميع قاعدة المعطيات
تنسيق ومتابعة الشركات التابعة لقطاع المحروقات مع المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم.
ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
مصلحة الإنتاجات الدورية
مصلحة التحاليل.

2. المديرية الفرعية للتسيير، وتكلف بـ¹:

تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للقانون العام وكذا المؤسسات غير المقيمة؛
مهام الوعاء ومتابعة تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم .
معالجة ملفات استرجاع الرسم على القيمة المضافة .
وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث (03) مكاتب وهي :

(أ) مكتب تسيير الملفات، ويكلف بـ:

استلام التصريحات واستغلالها وكذا مراقبة الملفات على أساس المستندات .
تسيير ومتابعة النظم الجبائية الإمتيازية والخاصة .
التكفل بالتحقيق الأولي في المنازعات.

ويضم هذا المكتب أربع (04) مصالح هي:

- مصلحة قطاع الصناعات .
- مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية .
- مصلحة قطاع التجارة .
- مصلحة قطاع تأدية الخدمات.

(ب) مكتب التدخلات ودعم التسيير، ويكلف بـ:

- متابعة التكفل بمقارنة المستندات.
- معالج طلبات استرجاع الرسم على القيمة المضافة.

1 المادة (07) و(08) و(09) و(10)، من نفس المرجع السابق، ص ص 12-13 .

- القيام بالتدخلات المنتظمة والمعاينات في عين المكان.
- ويضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة متابعة الامتيازات الجبائية واسترجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.
- مصلحة المعاينات ومتابعة المعلومة الجبائية.
- ج) مكتب مراقبة التحصيل والتصفية، ويكلف بـ:
- ضمان تقييم عمل التحصيل و متابعته دوريا وإحصائيا.
- ضمان متابعة وتطهير قيود القباضة والتصفية المحاسبية لها وكذا عقد إجراءات القيد على الحساب.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:
- مصلحة تصفية الحسابات .
- مصلحة الإحصائيات والتقديرات.
- 3. المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات، وتكلف بـ¹:
- تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها.
- اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة .
- البحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها مع إنجاز التحقيقات والتحريرات.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من مكتبين (02)
- أ) مكتب المراجعات، ويكلف بـ:
- إعداد مشروع برنامج المراجعة ومتابعة تنفيذه.
- السهر على احترام قواعد المراقبة وإجراءاتها.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) تعملان في شكل فرق:
- مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية .
- مصلحة مراقبة مؤسسات قطاع التجارة وتأدية الخدمات.

1 المادة (11) و(12) و(13) من نفس المرجع السابق ، ص 13

ب) مكتب البطاقيات والمقارنات و التحريات، و يكلف بـ:

- تشكيل مختلف البطاقيات المسوكة وتسييرها.
- تنفيذ إجراءات التحقيقات والتحريات والبحث عن المعلومة الجبائية واستغلالها.
- المساعدة في مراجعات المحاسبة.

يضم هذا المكتب ثلاث مصالح (03) تعمل في شكل فرق، هي:

- مصلحة البطاقيات والمقارنات.
- مصلحة الأبحاث والتحريات.
- مصلحة المساعدة و دعم المراقبة.

4. المديرية الفرعية للمنازعات، وتكلف بـ¹:

فحص الشكاوي والطعون الخاضعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات ودراساتها.
تحضير الملفات النزاعية المتعلقة بالقضايا المقدمة للهيئات القضائية المختصة مع فحص هذه الملفات ومتابعتها.

تبليغ القرارات والأمر بصرفها.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب:

أ) مكتب الشكاوى، ويكلف بـ:

بمعالجة الشكاوى التي تقدمها المؤسسات والمتعلقة بالوعاء والمراقبة والتحصيل .

يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة منازعات الوعاء و التحصيل .
- مصلحة منازعات مراجعات المحاسبة.

ب) مكتب لجان الطعن والمنازعات القضائية ، ويكلف بـ:

- التكفل بطلبات المكلفين بالضريبة المقدمة للجان الطعن المركزية .
- التكفل بطلبات القبول كعديمة القيمة لمبلغ الضرائب والرسوم التي يرى أنه يستحيل تحصيلها وتلك التي ينبغي قبول إعفاء المسؤولية عنها أو في إرجاء الدفع .

1 المادة (14) و(15) و(16) و(17)، من نفس المرجع السابق ، ص 13

- متابعة المنازعات أمام الجهات القضائية الإدارية والجزائية.

يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة لجان الطعن.

- مصلحة المنازعات القضائية.

ج (مكتب التبليغ والأمر بالدفع، ويكلف بـ:

إعداد وإرسال الإشعارات بتبليغ القرارات المتخذة في جال لطعن النزاعي أو الإعفائي والقيام بإجراءات الأمر بالدفع لأحكام القرارات القضائية المتخذة وإعداد الإحصائيات عن كل ذلك.

يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة التبليغات .

- مصلحة الأمر بالدفع والإحصائيات.

5. المديرية الفرعية للوسائل،

وتكلف بـ¹ :

- ضمان تسيير المسارات المهنية للمستخدمين والمبادرة بالأعمال التكوينية.

- ضمان إعداد الميزانية السنوية والحساب الإداري ومسك الجرد الأمر بدفع التخفيضات.

- ضمان متابعة و تنسيق جهاز تقييم الأداء في إطار مؤشرات التسيير.

وتتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاثة (03) مكاتب :

أ) مكتب المستخدمين والتكوين، ويكلف بـ:

- إعداد مخطط تسيير الموارد البشرية ومتابعة تنفيذه.

- إعداد مخططات التكوين بالاتصال مع مخطط التكوين السنوي ومتعدد السنوات للمديرية العامة للضرائب.

يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة المستخدمين.

- مصلحة التكوين.

1 المادة (18) و(19) و(20) و(21)، من نفس المرجع السابق ، ص ص 13-14.

(ب) مكتب الوسائل، ويكلف بـ:

- تسيير الوسائل المادية الضرورية لعمل المصالح .
 - التكفل بالجوانب المتعلقة بالأمن والنظافة؛
 - تنظيم وتموين وتسيير مخزن المطبوعات والأرشيف.
- يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة الصفقات والصيانة؛
- مصلحة متابعة المطبوعات والأرشيف.

(ج) مكتب عمليات الميزانية،

ويكلف بـ:

- الأمر بدفع الأجور والمنح والتعويضات وكذا نفقات التسيير.
- الأمر بدفع التخفيضات.
- الإعداد السنوي للحساب الإداري.

يضم هذا المكتب مصلحتين (02) هما:

- مصلحة نفقات التسيير.
- مصلحة المحاسبة.

6. قباضة الضرائب ، وتكلف بـ¹:

التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات العفوية المنجزة أو الجداول العامة أو الفردية المتخذة ضدهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري العمل بهما والمتعلقة بالتحصيل القصري للضريبة.

مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العمومية وتقديم حسابات التسيير المعدة لمجلس المحاسبة.

وتضم قباضة الضرائب ثلاثة (03) مصالح هي :

- مصلحة الصندوق.

1 المادة (22)، من نفس المرجع السابق ، ص 14.

- مصلحة المتابعات.

المكلفين بالضريبة، وتكلف بـ¹:

- نشر المعلومات في اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، لتذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم الجسائية.

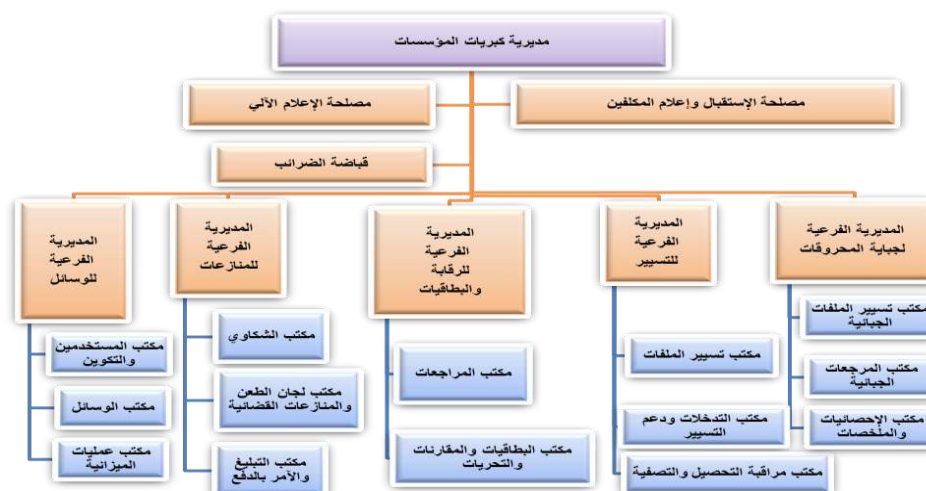
8. مصلحة الإعلام الآلى، وتكلف بـ²:

- ضمان تسيير التأهيلات وتراخيص الدخول.

- ضمان تخزين الملفات التقنية للتجهيزات المعلوماتية والتطبيقات المستعملة.

من خلال ما سبق يمكن توضيح ذلك أكثر في المخطط التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات

والشكل رقم (2-1) : يوضح أكثر المخطط التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات (DGE)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على القرار الوزاري مشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة وصلاحياتها

1 المادة (23)، من نفس المرجع السابق ، ص 14.

2 المادة (24)، من نفس المرجع السابق ، ص 14.

المطلب الثاني : علاقة مديرية كبريات المؤسسات بشركات الاتصال

العلاقة بين المكلف (شركات الاتصال) والإدارة الجبائية (مديرية كبريات المؤسسات) المكلفة بتسيير ملف الشركات الكبرى، هي في الأساس علاقة تعاقدية لأن القانون هو الذي يحدد حقوق وإلتزامات كل طرف وفقا للتشريعات والتنظيمات الجبائية، الإدارة الجبائية في برنامج هيكلية وعصرنة إدارتها، باشرت الى إتخاذ جملة من التدابير الجديدة المتعلقة بتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين خاصة في الإستقبال وتسهيل أداء كافة التزاماتهم الجبائية بدءا من عملية التصريح وصولا الى غاية عملية التسديد كافة الضرائب والرسوم ، أي تحسين وتوطيد العلاقة بين شركات الاتصال ومديرية كبريات المؤسسات.

الفرع الأول : الإلتزامات الخاصة (التصريحات) الواقعة على عاتق شركات الاتصال

يقصد بالإلتزامات الواجبة على المكلف مراعاتها من أجل ضمان حقوقه من جهة ، ولإظهار حسن نية تجاه الإدارة الجبائية من جهة أخرى، مما يُسهل مهام الإدارة في تحصيل الإيرادات الجبائية بكفاءة وفعالية، وتطبيق التشريعات والقوانين¹

التصريح الجبائي هو عبارة عن وثيقة يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح فيها برقم أعماله أو أرباحه أو تكاليفه.. الخ، ثم يقوم بإرجاعها إلى مصلحة الضرائب لتكون كدليل إثبات تستعين به هذه الأخيرة لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف²

تمثل التصريحات الجبائية أحد الإجراءات الدائمة في علاقة التي تربط بين المكلف بالضريبة (شركات الاتصال) ومصالح الإدارة الجبائية (مديرية كبريات المؤسسات) لتسهيل عملية الاتصال بينهما، و تحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية، تعين المديرية المكلفة بكبريات المؤسسات كمحل لإيداع التصريحات الجبائية وتسديد الضرائب والرسوم³، بالنسبة إلى شركات الذين اختاروا الخضوع للنظام الجبائي كما هو منصوص عليه في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، التي يفوق رقم أعمالها عند اختتام السنة المالية أو يساوي ملياري دينار (2.000.000.000 دج)

وفيما يلي التصريحات الجبائية الواقعة على عاتق الشركات :

1 صالح بزة ، أمينة بن خزانجي، جبابة المؤسسة ، دار الباحث للنشر ، برج بوعرييج ، الجزائر، 2020 ، ص 28.

2 الفقرة (01) من المادة 18 ، من قانون الإجراءات الجبائية، ، نشرة 2010، ص14.

3 المادة 160 من قانون الإجراءات الجبائية، نشرة 2019، ص 46.

1 التصريح بالوجود: يتم اكتتاب التصريح بالوجود مطابقاً للنموذج (ج رقم 08) في غضون (30) يوم من

بداية النشاط لدى المصلحة المسيرة للملف الجبائي (مديرية كبريات المؤسسات)¹ بالنسبة للمكلفين بالضريبة على الشركات أو اضرية على الدخل الإجمالي² أو الخاضعين للرسم على القيمة المضافة³

2 التصريح الشهري: يعتبر من التصريحات الدورية التي تلتزم بها الشركة إتجاه مديرية كبريات المؤسسات، بواسطة

تصريح (سلسلة ج رقم 50)، يجب تمركز كل تصريحات الرسم على القيمة المضافة الخاصة بوحدات ومؤسسات الشركة مهما كان محل إقامتها، وتكتب و تدفع شهرياً لدى مصالح الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى بالنسبة لمجموع هياكلها طبقاً لأحكام المادة (76-1 من قانون الرسوم على رقم الأعمال)⁴.

يجب تمركز كل تصريحات الرسم على النشاط المهني الخاص بالوحدات أو المؤسسات أو الورشات مهما كان مقر إقامتها و تكتب وتدفع شهرياً لدى مصالح الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى ومركز الضرائب فيما يخص كل هذه الوحدات تلزم الشركة عند كل تصريح إرفاق جدول يبين بالنسبة لكل وحدة يحتوي: رقم التعريف الجبائي للوحدات، التعيين، عنوان وبلدية وولاية محل الإقامة، رقم الأعمال الشهري الخاضع للضريبة والحقوق المترتبة عليه، مجموع الأبواب السابقة

إذا إختارت الشركة نظام التسبيقات على الحساب فيما يخص الرسمين السابقين، يسدد متبقى التصفية للرسمين السابقين في أجل أقصاه العشرون (20) يوماً الأولى من الشهر الموالي لإقفال السنة المالية

تمركز تصريحات الأجور والرواتب والتعويضات وتدفع الضرائب الناتجة عنها إلى مصالح الهيئة المكلفة بالمؤسسات الكبرى مهما كان محل دفع المداخل الخاضعة للضريبة، إذا كان دفع الأجور تم على مستوى الوحدات، تلتزم المؤسسات عند تسدد الضريبة على الدخل الإجمالي، فما يخص الرواتب، بإرفاق الجدول المنصوص عليه في المادة 166، من قانون الإجراءات الجبائية⁵

3 التصريح بالسني يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي فيما يخص الضريبة على أرباح

الشركات اكتتاب لدى المصلحة المسيرة لمكان تواجد المقر الاجتماعي أو الرئيسي للشركة في أجل أقصاه

1 الإجراءات المتعلقة بالالتزامات التصريحية الجبائية، (تحديث 02 فيفري 2023)، المنشورة على الموقع المديرية العامة للضرائب "

<https://mfdgi.gov.dz> "تاريخ التصفح: 2023/05/25 على الساعة 20:35.

2 المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 72.

3 المادة 51 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، (تحديث 2023)، ص 33.

4 المادة 165 من قانون الإجراءات الجبائية، (تحديث 2023)، ص 68.

5 المادة 168، 167، 166، 169، من قانون الإجراءات الجبائية (تحديث 2023)، ص ص 68-69.

ثلاثين (30) أبريل من كل سنة التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات (ج رقم 4) مرفوقا بالميزانية الجبائية¹

يتعين على الأشخاص المعنويين المذكورين في المادة 136 أن يكتتبوا قبل 30 أبريل على الأكثر من كل سنة لدى الإدارة الجبائية المكلفة الذي تتبع له الشركة ، تصريحاً بمبلغ الربح الخاضع للضريبة الخاص بالسنة المالية السابقة، إذا سجلت المؤسسة عجزاً، يقدم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط، عندما ينتهي أجل الإيداع التصريح يوم عطلة قانونية يمدد أجل الاستحقاق إلى أول يوم مفتوح يليه، يمكن لقوة قاهرة، تمديد أجل تقديم التصريح بناء على قرار من المدير العام للضرائب غير أنه لا يمكن أن يتجاوز تمديد هذا الأجل (3 أشهر).²

4 التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط : في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي ما زالت لم تفرض عليها الضريبة، ويجب على المكلفين بالضريبة أن يُشعروا مفتش الضرائب بالتنازل أو التوقف عن النشاط ضمن أجل عشرة (10 أيام)³

يجب على كل شركة خاضعة للرسم على القيمة المضافة، التي تنقطع عن ممارسة مهنتها أو تتنازل عن صناعيتها أو تجارتها، أن تقدم التصريح خلال الأيام العشرة التي تلي هذا التوقف أو التنازل أو الحيابة⁴ .

الفرع الثاني : الالتزامات العامة الواقعة على عاتق شركات الاتصال

المقصود هنا بالالتزامات العامة الواقعة على عاتق شركات الاتصال أي التزامات المحاسبية

لقد فرض النظام المحاسبي المالي عدة إلتزامات المحاسبية تقع على عاتق المؤسسة منها⁵:

مسك دفاتر المحاسبية منتظمة سواء ورقي أو إلكتروني تسجل فيها جميع العمليات التي تقوم بها وعلى رأسها دفتر اليومية ، دفتر الكبير ، دفتر الجرد ، دفتر المبيعات والمشتريات علاوة على الإحتفاظ بالوثائق الثبوتية المتعلقة بها لمدة 10 سنوات، إضافة بالإلتزام بتقديمها للمصالح المختصة عند كل طلب

1 الإجراءات المتعلقة بالالتزامات التصريحية الجبائية، (تحديث 02 فيفري 2023)، المنشورة على الموقع المديرية العامة للضرائب "

<https://mfdgi.gov.dz>، تاريخ التصفح : 2023/05/25 على الساعة 20:35.

2 المادة 151 ، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 60.

3 المادة 195، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2023) ، ص 60.

4 المادة 57 ، من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، (تحديث 2023)، ص 34.

5 عيسى سماعين، جباية ومحاسبة المؤسسة، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

إعداد الكشوف المالية على الأقل مرة واحدة في السنة بالعملة الوطنية تسمح بتوفير معلومات تمكن من إجراء مقارنات مع السنة السابقة، وتتمثل هذه الكشوفات المالية في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة، وأخيرا الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة كما يوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

تعين محافظ الحسابات، فقد فرض المشرع على معظم المؤسسات الاقتصادية مراقبة قانونية مستقلة ومكلفة أساسا بالتصديق على صحة ودقة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير لمجلس الإدارة وذلك لمدة 3 سنوات مع إمكانية تجديد مدة لتوكيل مرة واحدة

الفرع الثالث : الإلتزامات الأخلاقية للمكلفين بالضريبة

تعزز القيم الأخلاقية لدى المكلفين بالضريبة مستوى الإلتزام الضريبي، حيث يعتبر الإلتزام بالأخلاق من قبل المكلفين تعبيراً عن ممارسة مسؤوليتهم الاجتماعية والوطنية، حيث يساهمون بشكل ملموس في تحقيق الإيرادات العامة للدولة. ويرتبط ارتفاع مستوى الإلتزام بالضرائب بارتفاع مستوى الأخلاق والالتزام الوطني، حيث يُعَدُّ الإلتزام بالضرائب بمثابة مظهر من مظاهر الإلتزام بالأخلاق العامة.

تدعو إدارة الضرائب المكلفين إلى التزام الأخلاق والانصياع للقوانين وتأدية التزاماتهم بناءً على ميثاق المكلف بالضريبة الذي أعدها. ويُعتبر السلوك الأخلاقي للمكلف مرآة لالتزامه، حيث يتجلى ذلك في تقديم المعلومات والوثائق بأمانة وتعاون مع السلطات الضريبية، والالتزام بالإجراءات والمواعيد المحددة¹

المطلب الثالث : التصريح والدفع إلكتروني إتجاه مديرية كبريات المؤسسات

إن إقرار طرق التصريح والدفع إلكتروني إتجاه مديرية كبريات المؤسسات يعتبر من بين المحاور الأساسية والجوهرية لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية فهو يعتبر تكريسا للقاعدة الاقتصادية في نفقات فرض الضريبة وزيادة التحصيل الجبائي وإرساء وبناء علاقة ثقة بين المكلف والإدارة الجبائية

الفرع الأول : التدابير الإلكترونية لرقمنة الإدارة الجبائية

سعت الدولة الجزائرية إلى تطبيق الرقمنة وتحديث المرافق العامة من خلال اعتماد برنامج الجزائر الإلكترونية. يُعرف نظام الإدارة الإلكترونية بأنه النظام الذي يقوم على الاستغناء عن الوثائق الورقية واستخدام الوسائل

1 بن صديق زوييدة ، المركز القانوني للمكلف بالضريبة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د. ، في القانون العام ، فرع قانون الإدارة والمالية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر. 01، 2023/2022، ص 310.

الإلكترونية الحديثة لتقديم الخدمات. ويتمثل النظام في استخدام أجهزة الحاسوب المتصلة بالإنترنت لتقديم الخدمات دون الحاجة إلى وثائق ورقية، وبالتالي، يوفر الرقمنة بيئة إلكترونية تسهم في تحسين جودة الخدمات العامة، وتقديمها بسرعة وفعالية، دون الحاجة إلى الانتقال إلى الجهات المعنية بشكل مباشر¹ تقوم الإدارة الإلكترونية من الخدمات التي تطلقها عن بعد على خلق تفاعل بين المواطن والدولة² وبناءا على مؤشر الوقت المستغرق الصادر عن بنك الدولي والذي يقيس الوقت المستغرق في إعداد التصاريح وتسديد ثلاثة أنواع رئيسة من الضرائب³ وإبراز دور الرقمنة في الإدارة الجبائية ومساهمتها في تقليص المدة الزمنية اللازم لتسديد الضرائب كما هو مبين في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-5): يمثل المدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات في الجزائر

الوحدة : بالساعة

السنوات	المدة	المدة الزمنية
2013		451
2014		451
2015		385
2016		385
2017		265
2018		265
2019		265
2020		265

من إعداد الطالب بناءا على بيانات مستخرجة من موقع: www.sesric.org

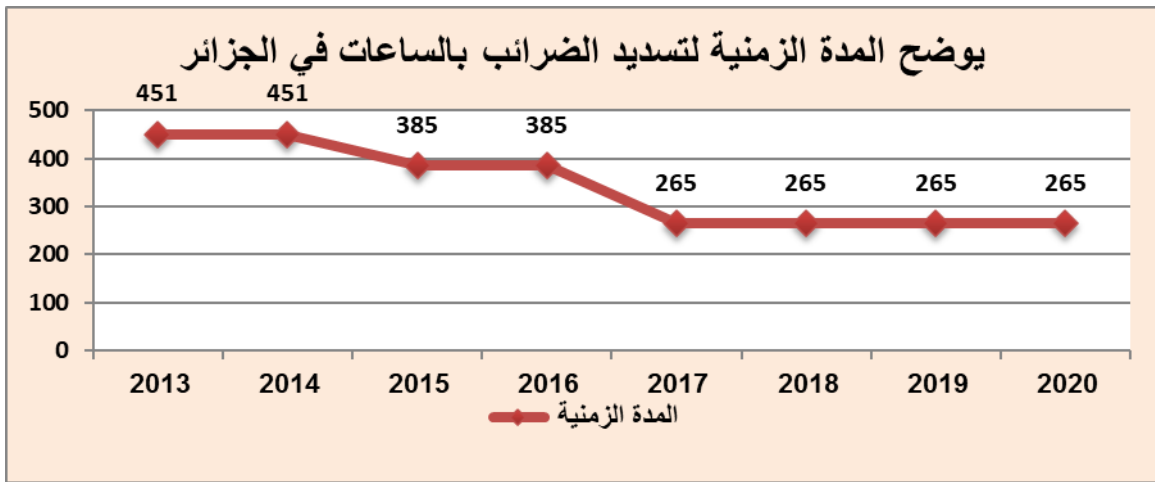
1 فهمية بلول ، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، (جبائتك ومساهماتك نموذجاً)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، المجلد 17 العدد 2، السنة 2022، ص 400.

²BAL Aminata, Quelques réflexions sur l'administration électronique , Revue Française d'administration publique, Institut national du service public, n°110, 2004, p 02.

3 فاتح أحمية ، تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2010-2014) ، مجلة الأبعاد الاقتصادية ، المجلد 06، العدد 01 ، السنة 2016 ، ص 86.

نلاحظ من الجدول أعلاه وبفضل الرقمنة التي سمحت بإنشاء البوابات الإلكترونية التي وسعت نطاق العملية الإلكترونية لتشمل جميع دافعي الضرائب، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وفي سنة 2015 تم تقليص الوقت اللازم لدفع الضرائب إلى 385 ساعة لكل سنة، بعدما كان 451 ساعة سنة 2014، بسبب إستحداث تقنية المحرر الجبائي سمح لدافعي الضرائب إمكانية طرح أسئلة على السلطات الجبائية إزاء أي نص جبائي، لتتقلص مرة أخرى في 2017 إلى 265 ساعة في السنة، وهذا راجع إلى إستحداث بوابة جبايتك للتصريح والدفع إلكتروني عن بعد بالنسبة للمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.

الشكل رقم (2-2): يوضح المدة الزمنية لتسديد الضرائب بالساعات في الجزائر



من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق رقم (2-5)

الفرع الثاني : التصريح والدفع عن طريق نظام جبايتك

تهدف هذه البوابة إلى توفير للمكلفين بالضريبة إمكانية إرسال عن بعد و بكل أمان تصريحاتهم الملزمين بها وهذا بغية جعل التسيير العادي للضرائب أكثر سهولة و التقليل من التكاليف.

تم اكتتاب التزامات التصريح والدفع إلكترونياً في الآجال والشروط التي يحددها التشريع الجبائي المعمول به بالنسبة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات¹

يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من (ق.ض.م.رم)، أن يكتتبوا إلكترونياً وقبل يوم 20 ماي كحد أقصى، كشفاً تلخيصياً سنوياً يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة²

1 المادة 58، من قانون المالية 2018، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، في 28 ديسمبر 2017، ص 27.

2 المادة 151 مكرر، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023)، ص 60.

أولا : تعريف نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"

بناءً على بلاغ وزارة المالية الصادر في سنة 2013، الذي نشرته المديرية العامة للضرائب على موقعها الإلكتروني، يعلم المكلفون بالضريبة أن النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الذي يتم تطويره يعرف باسم (جبائتك "JIBAYA'TIC). تأتي كلمة "جبائتك" من اجتماع كلمة "جباية" باللغة العربية مع التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات (TIC)، وبالجمع بين الإسمين المختصرين ويبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساس ي المتواجد صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له¹.

ويركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات جبائتك من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية، وبالتالي تعتبر "جبائتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدفعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الأنترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الأنترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة².

ثانيا: مميزات نظام المعلومات الجبائي " جبائتك"

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة وفيما يخص المكلفين بالضريبة يمكن تلخيصها فيما يلي³:

1 فيما يخص الإدارة :

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي

1 سيليني جمال الدين ، محمد طالي ، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على إستقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07 ، العدد 02 ، السنة 2021 ، ص 400.

2 النظام المعلومات الجبائي " جبائتك "، المنشورة على الموقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ التصفح : 2023/05/26 على الساعة 17:30.

3 مميزات نظام المعلومات الجبائي " جبائتك "، المنشورة على الموقع المديرية العامة للضرائب <https://mfdgi.gov.dz> ، تاريخ التصفح : 2023/05/26 على الساعة 19:25.

- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية

تدفق المعلومات مما يزيد من جودتها ويساعد في إنجاز أسرع وأكثر دقة

تقليص النفقات من خلال تقليص الطلبات على الوثائق الجبائية مما يحقق قاعدة الاقتصاد

التخلص من الطوابير والبيروقراطية مما يحقق قاعدة المساواة

تحقيق قاعدة الملائمة لكونه يتيح للمكلف تقديم التصريح في الوقت الذي يلائمه

المساعدة على وضع خطط استشرافية وإمكانية التحليل واتخاذ القرارات

2فيما يخص المكلفين بالضريبة:

يُقدم نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" مجموعة من الخدمات والمزايا المهمة للمكلفين، والمتمثلة في¹: إتاحة إجراء العمليات الجبائية من مقر المكلفين مع المديرية العامة للضرائب، مما يُمكنهم من تجنب التنقلات لتقديم التصريحات الجبائية.

الولوج إلى الإدارة الجبائية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

توفير المعلومات حول رزنامة الضرائب المحينة للمكلفين مع التزاماتهم الجبائية.

الولوج إلى استمارات التصريح المودعة والاطلاع عليها، بالإضافة إلى التصريح المركزي للرسم على النشاط

المهني في حالة وجود فروع للمكلف في أقاليم جبائية مختلفة.

الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم عبر الإنترنت.

الاطلاع على دين الضريبة الكلي.

طلب الشهادات الضريبية.

تقديم الطعون والتحفظات المشروطة والخدمات الأخرى.

طلب الامتيازات الضريبية.

الفرع الثالث : التصريح والدفع إلكتروني إتجاه مديرية كبريات المؤسسات

يتعين على جميع الشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات إكتتاب تصريحاتهم وتسديد الضرائب المدنين

بها عن طريق إلكتروني ، حسب ما جاء في نص المادة 160 من قانون الإجراءات الجبائية

1 خير الدين شروطي ، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر(دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البلدية)،مجلة الأبحاث الإقتصادية، المجلد 17، العدد 01، السنة 2022، ص 398 .

أولا : التصريح إلكتروني

كخطوة أولى، ستحتاج الشركات الى تحميل ملف الإنخراط في بوابة جبايتك وفق مايلي:¹

1 كيفية الإنخراط

يعتبر الإشتراك في الخدمة إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات " جبايتك " و هو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة المنخرط.

يتضمن ملف الإنخراط :

دفتر البنود العامة الموقع من قبل المكلف بالضريبة المشترك .

استمارة الإشتراك المملوءة بشكل صحيح ، المرفق بهذه الوثيقة والتي يتم تحميلها من الموقع ، بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات فعليهم إرفاق كشف تعريف بنكي لثلاث حسابات على الأكثر إن وجدت

عند الإقتضاء يمكنكم منح وكالة تفويض من المكلف بالضريبة المنخرط يرخص فيه للموقع على إستمارة الاكتتاب بالتصرف نيابة عنه، إذا لم يكن الموقع على الاستمارة الممثل القانوني للمنخرط.

بعد تكوين ملف الإنخراط في بوابة "جبايتك"، تقوم الشركة المكلف بالضريبة بإيداع الملف على مستوى مصلحة الاستقبال في مديرية كبريات المؤسسات

بعدها ايداعه للملف تستلم الشركة ظرفا مغلقا يحتوي على رمز السري يمكن للشركة المكلفة بالضريبة الولوج للبوابة ومعرفة كل الخدمات المقدمة في البوابة والواجبات التصريحية سواء كانت شهرية أو سنوية والقيام بالتصريحات المطلوبة

2 كيفية التصريح عن بعد

تتم عملية التصريح عن بعد عبر ثلاث نوافذ في بوابة "جبايتك" على النحو التالي :

1-2 الدخول إلى الفضاء التصريح عن بعد

يتم الدخول إلى الفضاء الخاص من خلال البوابة العامة عبر نافذة "فضاء التصريح عن بعد" سيطلب منك إدخال رمز الدخول المقدم لكم ، وللتذكير، تتوفر بوابة الإجراءات عن بعد على شهادة أمان "SSL" التي تؤمن تبادلات البيانات مع المكلفين بالضريبة.

1 التصريح إلكتروني منشور على الرابط: [https:// www. mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz) تم زيارة الموقع في يوم: 2023/09/06 علي الساعة 19:20.

كما يمنحكم "فضاء التصريح عن بعد" إمكانية الولوج إلى مجموعة من الخدمات وهي :

- ✓ إدخال بيانات تصريح جديد.
- ✓ تصحيح التصريحات قيد الانتظار.
- ✓ الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها.
- ✓ ارسال تصريحكم.
- ✓ متابعة وضعية تسديداتكم.
- ✓ الاطلاع على بيانات الاكتتاب.

22 إدخال أو تقديم التصريح : يتم من خلالها عرض استمارة مملوءة مسبقا بمعلوماتكم الخاصة.

سيُطلب منكم تحديد الضرائب التي تخضعون لها وملء المجالات المتعلقة ببيانات التصريح بحسب النظام تلقائياً المبالغ الخاضعة للضريبة والحقوق المستحقة لكل ضريبة مصرح بها وكذا المبلغ الإجمالي للتصريح، كما يمكن التأكد من صحة العمليات من خلال زر المراقبة .
لديكم إمكانية تعديل وتصحيح بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى مصالحنا، وبمجرد إرسال التصريح، لا يمكن تعديله .

3-2 إرسال التصريح

عند الانتهاء من ملئ التصريح، يجب عليكم إرساله بالضغط على زر «إرسال». يتم إصدار إشعار بالدفع الذي يعتبر ضمان الاستلام الصحيح للتصريح¹.
كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (2-3) : يوضح المسار الخاص بعملية التصريح على مستوى بوابة جبايتك



المصدر : من إعداد الطالب بناء على موقع المديرية العامة للضرائب منشور على الرابط:
https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html#teledeclarer تم تصفح في يوم
2023/09/06:

1 التصريح إلكتروني منشور على الرابط

. https://mfdgi.gov.dz/portailpublic_ar/presentation.html#teledeclarer تم تصفح الموقع في يوم

2023/09/06 علي الساعة 19:30

وعند الإنتهاء من صب جميع المعلومات المتعلقة بالمداخيل الجبائية المستحقة على المكلف بالضريبة ، يتم الشروع مباشرة في عملية التوقيع والمصادقة الإلكترونية على التصريح وفقاً للقوانين المحددة و الخاصة بالمصادقة والتوقيع الإلكتروني¹

في حال التأخر في التصريح الإلكتروني عن الآجال المحددة في البوابة سيتم فرض وحساب الغرامات ذات الصلة بشكل تلقائي ، بالنسبة للتصريح بالرسم على النشاط المهني TAP على مستوى البوابة وبعد الأوعية الضريبية وحساب المبلغ الواجب الدفع، يتعين على المكلف توزيع مبلغ الإجمالي للرسم حسب كل ولاية وبلدية² في حال تأخر المكلف عن تقديم التصريح الإلكتروني في البوابة خلال المواعيد المحددة، سيتم فرض وحساب الغرامات ذات الصلة بشكل تلقائي. بالنسبة لتقديم التصريح بالرسم على النشاط المهني (TAP) عبر البوابة، وبعد تحديد الأوعية الضريبية وحساب المبلغ المستحق، يتوجب على المكلف توزيع المبلغ الإجمالي للرسم حسب كل ولاية وبلدية.

يتعين على الشركات، أن يكتبوا إلكترونيا وقبل يوم 30 سبتمبر كحد أقصى، كشفا تلخيصيا سنويا يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج ERA والكشوف المرفقة³ إن عدم اكتاب الكشف التلخيصي السنوي إلكتروني أو الاكتاب المتأخر أو اكتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى غرامة جبائية بنسبة 25% تحسب على النتيجة الجبائية المصرح بها، دون أن تتعدى هذه غرامة مبلغ 1.000.000 دج وفي حالة تسجيل عجز في النتيجة الجبائية المصرح بها، تطبق غرامة قدرها 100.000 دج. تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل ثلاثين يوما، ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي⁴

1 قانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 ، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة في 10 فيفري 2015 ص 06

2 كماش حسين ،بوخدوني لقمان، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان "جبائتك و مساهمتيك"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،المجلد 06، العدد 02(2022)، ص ص 776-777

3 المادة 151 مكرر، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2024) ، ص 54

4 المادة 192 مكرر، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2024) ، ص 68

- يجب أن يتم إكتتاب كشوف الزبائن المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، إجبارياً عن طريق التصريح عن بعد ، والذي يتضمن المعلومات الآتية ¹ :
- الاسم واللقب أو تسمية الشركة ،
 - رقم التعريف الجبائي،
 - رقم التسجيل في السجل التجاري،
 - رقم المادة الخاضعة للضريبة،
 - العنوان الصحيح للزبون،
 - مبلغ خارج الرسم لعمليات البيع المنجزة خلال السنة المدنية،
 - مبلغ الرسم على القيمة المضافة المفوتر

ثانيا: الدفع الإلكتروني

- وفقا لقاعدة الاقتصاد في النفقة تسمح هذه الخدمة للشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بتسديد ضرائبها إلكترونيا دون تحمل أعباء التنقل، مما يساهم في فعالية التحصيل الجبائي وتحسين أداء الإدارة الجبائية وتتم عملية الدفع الإلكتروني من خلال إجراءات وخطوات في موقع جبايتك وفق مايلي ² :
- ✓ بعد الإنتهاء من عملية إرسال التصريح ، يتم تحويله فوراً الى فقرة " الدفع " ما يضمن إستلام التصريح الجبائي من طرف مصالح الإدارة الجبائية بالنسبة للمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات
 - ✓ حيث يتم إنشاء أمر بالتحويل غير مادي ويقترح على المكلف بالضريبة تحميله ، بمجرد تأكيد عملية الدفع عن بعد، يشرع النظام في التحقق من البيانات البنكية فتظهر صفحة بقائمة البنوك التي تتعامل معها الشركة حيث تقوم هذا الأخيرة بتعبئة الأمر بالتحويل في نظام المصرف الإلكتروني للبنك الذي تتعامل معه لتنفيذ العملية.
 - ✓ بعد اختيار البنك المراد التسديد منه تظهر وبمجرد تأكيد ذلك الحساب تظهر رسالة تشير الى ان عملية الدفع الإلكتروني قد بدأت بالتنفيذ ، أي يتم الدفع بنظام الإقتطاع البنكي المباشر.
 - ✓ يمكن التأكد من إتمام عملية الدفع بالضريبة من خلال اختفاء خط الضريبة المصرح بها من على واجهة البوابة

1 المادة 183 مكرر2، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، (تحديث 2024) ، ص 66 .

2 مطوية النظام المعلوماتي الجبائي ، منشور على الرابط: [https:// www. mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz) تم تصفح الموقع في يوم : 2023/09/06 علي الساعة 20:30.

المبحث الثالث : الإصلاحات الجبائية المساهمة في تمويل الخزينة العمومية

في إطار الإصلاحات الجبائية التي باشرتها الدولة منذ بداية التسعينات بغية تحسين مردودية وفعالية النظام الجبائي لتمويل الخزينة العمومية ، وذلك من خلال إستبدال وإدخال تشريعات جبائية حديثة، على غرار إعادة تنظيم وهيكلية الإدارة الجبائية حتى تتكيف مع الأنظمة والمستجدات الاقتصادية ، سنتطرق في هذا المبحث الى التعريف بالخزينة العمومية ومن ثم التعرف على أثر ومساهمة الجبائية في تمويل الخزينة العمومية

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الخزينة العمومية

يطلق على الخزينة العمومية على أنها صندوق الدولة أو الهيئة المكلفة بالسهر على تسيير الأموال العامة للدولة سوء من خلال تنفيذ نفقات الدولة او تحصيل الإيرادات لذا تسعى دائما لتوفير وتأمين مداخيل معتبرة لتمويل هذه النفقات، ومن بين أهم هذه المداخيل تأتي بدرجة الأولى من حيث الأهمية الموارد الجبائية والمتمثلة في الجبائية العادية والبترولية

الفرع الأول : نشأة الخزينة العمومية

مرة الخزينة العمومية في الجزائر بعدة فترات لنشأتها نذكرها فيما يلي¹:

1 قبل الإستعمار : في عام 1943، عرفت الجزائر أول خزينة عمومية لها، وذلك بعد فترة حيث كان

نظام الدولة المالي يعتمد في عهد الدولة العثمانية على جهاز يديره كاتب يُعرف بالخزندار، كان يُشرف على الدفاتر التي تُسجل فيها إيرادات الدولة، وكان يتلقى الأوامر من الحكام الذين كانوا يديرون الدولة في ذلك الوقت. وكان يساعده مجموعة من الكتبة، حيث كان هناك كاتب مسؤول عن تنظيم النفقات العادية، وآخر مسؤول عن تنظيم النفقات غير العادية، وكان هناك كتاب مختصون في تسجيل الجمارك وآخرون مسؤولون عن تسجيل مداخيل الدولة.

2 أثناء الإستعمار: أثناء الفترة الاستعمارية الفرنسية، كانت الأمور المالية المتعلقة بالمستعمرة تُدار من قبل

السلطات الفرنسية حتى عام 1943، وهو العام الذي شهد إنشاء أول خزينة عمومية في الجزائر ومنحها نوعاً من الاستقلال الذاتي. بعد ذلك، بدأت النصوص القانونية تظهر، حيث أصدرت السلطات الفرنسية القرارات التنظيمية للمصالح الخارجية للخزينة في 28 فبراير 1947، ومن ثم صدر المرسوم المحدد للنظام المالي للجزائر

1 ميلود بن غماري، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان 2018/2017، ص ص 106 - 113 .

في 13 نوفمبر 1950، وفي عام 1959، تم استبدال اسم الخزينة من الخزينة العمومية الجزائرية الفرنسية إلى فرع الجزائر الخاص بالخزينة العمومية، وبدأت هناك خزينة رئيسية في الجزائر العاصمة وثلاث خزائن في وهران، قسنطينة، وعنابة.

3بعد الإستقلال : واصلت الدولة الجزائرية تنظيم الخزينة العمومية من خلال إصدار النصوص السيادية. في عام 1967، تم إنشاء أول خزينة عمومية في الجزائر العاصمة وثلاث قباضات رئيسية في وهران، عنابة، وقسنطينة، بالإضافة إلى قباضات ثانوية في جميع أنحاء البلاد. وحصلت الخزينة على استقلالية تامة عن الدائرة البنكية، وأصبح لديها قوانين ومراسيم خاصة تمكنها من تحصيل الإيرادات وتغطية النفقات.

الفرع الثاني : مفهوم الخزينة العمومية

مفهوم الخزينة العمومية مفهوم واسع لذا يصعب إيجاد تعريف ومفهوم موحد لها

أولاً: تعرف الخزينة العمومية :

اختلفت تعاريف باختلاف مقترحاتها والتي سنذكرها منها مايلي:

الخزينة العمومية " كلمة أنجلو سكسونية ظهرت في القرن الخامس عشر من طرف " كولر " و " دنيلو " وتعتبر بصفة عامة ذات سلطة للمراقبة على الأجهزة المحاسبية ، وهي المسير المالي لأموال الدولة " ¹ الأستاذ دنيدي يحيى " يقترح التعريف التالي: تعتبر الخزينة العمومية كيانا إداريا تابعا لوزارة المالية يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الدولة والوقوف على إيراداتها ونفقاتها " ²

يقدم Michel Bouvier تعريفا للخزينة على أساس هذا المعيار بقوله: إن مصطلح الخزينة كهيكمل إداري يمكن أن يفهم على شقين كلاهما مستخدم الأول واسع يجمع عدة مصالح بينما الآخر فهو ضيق ، في التعريف الموسع يمكن أن نقول أن الخزينة هي مجموع المصالح المالية التابعة للدولة الموضوعة تحت سلطة وزير المالية ومنظمة على أساس إقليمي فهذا التعريف يشمل في الإدارة المركزية مديرية الخزينة والسياسة الاقتصادية وكذا المديرية العامة للمحاسبة العمومية و الوكالة القضائية للخزينة بينما على المستوى الضيق تعني المديرية العامة للخزينة على المستوى المركزي " ³

1 قفايفية نجا ، العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية للفترة 1999-2019 أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة 2022/2021 ، ص 13.

2 سفيان سحري ، النظام القانوني للخزينة العمومية (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2013 ، ص 09 .

3 Michel Bouvier, M-C - ESCLASSN , J-P- LASSALE, « FINANCES PUBLIQUES » , LGDJ - Paris , 12edition, 2013 , p 500.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الخزينة العمومية على أنها هيئة إدارية تابعة لوزارة المالية ،مكلفة بتسيير المالية العامة للدولة سوء من ناحية تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات

من خلال التعاريف السابقة تتميز الخزينة العمومية بمجموعة خصائص نذكره في مايلي هي:

الخزينة هي هيئة عمومية مكلفة بتسيير مالية الدولة

إدارة تابعة للدولة ليس لها إستقلالية مالية ومعنوية تقوم بتشخيص الوضع المالي وتنفيذ الميزانية المعتمدة من طرف الحكومة

الخزينة تشبه البنك صغير فيما يتعلق بحيازة الأموال السائلة في خزائنها من خلال مسلك حسابات خاصة للعمليات التي تجريها

الفرع الثالث : هياكل ووظائف الخزينة العمومية

تحكم الخزينة العمومية مجموعة من الهياكل منظمة وتقوم بوظائف هام وهذا تحت سلطة وزارة المالية

أولا: هياكل الخزينة العمومية

وفقا لما نصت عليه القوانين المتعلقة بتنظيم الخزينة العمومية "تتألف المصالح الخارجية للخزينة العمومية تحت سلطة المدير العام للمحاسبة مما يأتي¹ :

المديريات الجهوية للخزينة.

الخزينة المركزية والخزينة الرئيسية.

الخزائن الولائية.

خزائن البلديات.

خزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية.

وبالتالي نخلص إلى أن الخزينة كيان إداري غير مركز يتألف من :

1 .المديرية العامة على مستوى الوزارة وهي المديرية العامة للمحاسبة.

2 .وهي تتفرع إلى مديريات جهوية للخزائن.

3 .تصنع بدورها الخزائن الولائية.

كما نصت المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية

1 المادة 2 ، من المرسوم التنفيذي رقم 03-04 المؤرخ في 19/01/2003 المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها ،
الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 04، الصادرة بتاريخ 22/01/2003، ص 10.

في وزارة المالية على أن المديرية العامة على مستوى الوزارة وهي المديرية العامة للمحاسبة تكلف بمايلي¹:
أعداد القواعد و الإجراءات المتعلقة بالمحاسبة ومركزة وتوحيد وتقديم المعلومات المالية والمحاسبية والميزانية.
بالقيام بأي عمل أو بحث يهدف إلى تطوير وعصرنة مصالح الخزينة وتوحيد الأنظمة المحاسبية .
تصميم نظام الإعلام للخزينة وتسييره.

ج. ضمان تنشيط وتقييم نشاط مصالحها الخارجية.

ح. المبادرة بأي نص تشريعي أو تنظيمي تابع لميدان اختصاصها واقتراحه.

ثانيا: وظائف الخزينة العمومية

يمكن حصر وظائف الخزينة العمومية في النقاط التالية² :

1- أمين صندوق الدولة : تقوم الخزينة بتنظيم عمليات ترصيد الإيرادات وسداد نفقات الدولة وفقاً للقانون العام والمحاسبة العمومية. تتمثل هذه العمليات في جمع الإيرادات وتحصيل النفقات المختلفة، وتشمل أيضاً إدارة الحركات المالية الأخرى التي تحدث في أي وقت وعبر التراب الوطني. يتمثل الغرض الرئيسي لهذه العمليات في إدارة الأموال السائلة بشكل فعال لتلبية احتياجات السيولة اللازمة لسداد النفقات.

2- مصرفي الدولة : الخزينة تُعتبر مؤسسة مالية حيوية للدولة، إذ تقوم بتنفيذ أنشطة مصرفية بمعنى الكلمة، حيث تدير محفظة تضم إيداعات من مختلف الممولين. يشمل هؤلاء الممولين هيئات الحكومة والأفراد الذين يقومون بإيداع أموالهم وفقاً للقوانين المعمول بها لدى المحاسبين العموميين التابعين للخزينة.

3- وظيفة الوصاية التقنية : الخزينة تقوم بدور تقني يشبه الوصاية على البنوك وشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي، حيث تقوم بالإشراف والتنظيم وإجراء التقييمات والتحليلات. كما تقترح التصحيحات والتعديلات اللازمة لمشاريعها ومؤسساتها.

4- معالجة الإختلالات المؤقتة : في حالة وجود عجز في الخزينة أو عدم توازن بين الإيرادات والنفقات في الميزانية، تتولى الخزينة تغطية هذا العجز من خلال الأموال المودعة فيها أو باستخدام أذونات الخزينة أو سلف بنك الإيداع

1 المادة 6 ، من المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 2007/11/28 ، الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 75، الصادر في بتاريخ 2007/12/02 ، ص 21 .

2 يوسف قاشي، و بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة). مجلة الأوراق الاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 02، السنة 2019، ص 27 .

المطلب الثاني : مصادر تمويل الخزينة العمومية

بالإضافة إلى الموارد الأساسية التي تمثلها الضرائب بمختلف أنواعها العادية والبتروولية، تتمثل موارد الخزينة العمومية في العديد من الجوانب الأخرى، وتشمل¹ :

1- الأرباح التي تدفع للدولة من الشركات التي تكون لها مساهمة فيها غالبًا ما تُسجل في نهاية كل سنة، عند إغلاق الحسابات وتسجيلها في الميزانيات النهائية.

2- تتضمن هذه الموارد مداخيل الإيجارات للعقارات التابعة للدولة وقيمة العقارات المباعة بمناسبة التنازل عن أملاك الدولة.

3 فوائد القروض و التسبيقات تستفيد الدولة من فوائد القروض التي تُقدمها وكذلك التسبيقات النقدية من بنك الجزائر وجميع المخدمات المالية ملك الدولة في البنوك الأجنبية.

4 الغرامات القضائية التي تفرض الدولة غرامات قضائية على المخالفين للنصوص الجزائية، وتختلف نسبة هذه الموارد وفقًا للمتابعات القضائية التي تُجرى على المستوى الوطني

5 ودائع مراسلي الخزينة: يلتزم بعض الأشخاص بإيداع أموالهم العمومية في الخزينة العمومية في حسابات بنكية، وتُحصر هذه الودائع في دواوين ومؤسسات إدارية وشركات تأمين و تعاضديات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والتوفير.

6 سندات الخزينة هي أدوات دين قصيرة الأجل تُصدرها الدولة وتُعرض على الجمهور لتسديد ديونها. يتم تحديد فترة صلاحية هذه السندات، التي تتراوح عادة بين 3 أشهر إلى سنة، بناءً على احتياجات الدولة المالية. يتم إصدار هذه السندات لسد الفجوات المالية وتلبية الاحتياجات المالية.

7 تسبيقات بنك الجزائر: بعض الأحيان، تتجه الخزينة العمومية إلى بنك الجزائر للحصول على تمويل نقدي عندما تتأكد أن مواردها النقدية غير كافية لتغطية النفقات الحالية. يحتفظ بنك الجزائر بحساب خاص لصالح الخزينة، تمامًا مثل البنوك الأخرى، ويتمكن الخزينة من الوصول إليه للحصول على التمويل النقدي اللازم في شكل تسبيقات نقدية. يصدر بنك الجزائر النقود كبنك للبنوك بتفويض من الدولة.

1 ميلود بن غماري ، مرجع سابق ، ص ص 120-122

المطلب الثالث : دور الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية

تعتبر الجباية العادية والجباية البترولية أهم الموارد الجبائية، لما لها من دور في تمويل الخزينة العمومية، لذا حظيت بأهمية بالغة من خلال الإصدار العديد من الإصلاحات الجبائية، الهدف منها زيادة الإيرادات الجبائية للدولة، ومنه سنسعى في هذا المطلب الى التطرق الى الإيرادات الجبائية ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية

الفرع الأول : مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (2010-2022)

تعد الجباية مصدرا رئيسيا تعتمد عليه الدولة في تحقيق أهدافها ، لهذا السبب باش الدولة عدة إصلاحات وتعديلات جبائية لتحقيق المزيد من الموارد المالية للخزينة العمومية

الجدول رقم (2-6) تطور الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (2010-2022)

الوحدة : مليار دج

البيان السنوات	الجبائية العادية		الجبائية البترولية		مجموع الإيرادات الجبائية
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2010	1 287,40	30,71%	2905,00	69,29%	4192,40
2011	1527,10	27,73%	3979,70	72,27%	5506,80
2012	1908,60	31,32%	4184,30	68,68%	6092,90
2013	2031,00	35,57%	3678,10	64,43%	5709,10
2014	2091,50	38,17%	3388,40	61,83%	5479,90
2015	2354,60	49,80%	2373,50	50,20%	4728,10
2016	2482,20	59,60%	1682,55	40,40%	4164,75
2017	2630,00	54,71%	2177,00	45,29%	4807,00
2018	2711,80	48,43%	2887,10	51,57%	5598,90
2019	2843,50	51,59%	2668,50	48,41%	5512,00
2020	2625,20	57,74%	1921,60	42,26%	4546,80
2021	2761,80	51,42%	2609,20	48,58%	5371,00
2022	3290,60	49,94%	3298,48	50,06%	6589,08

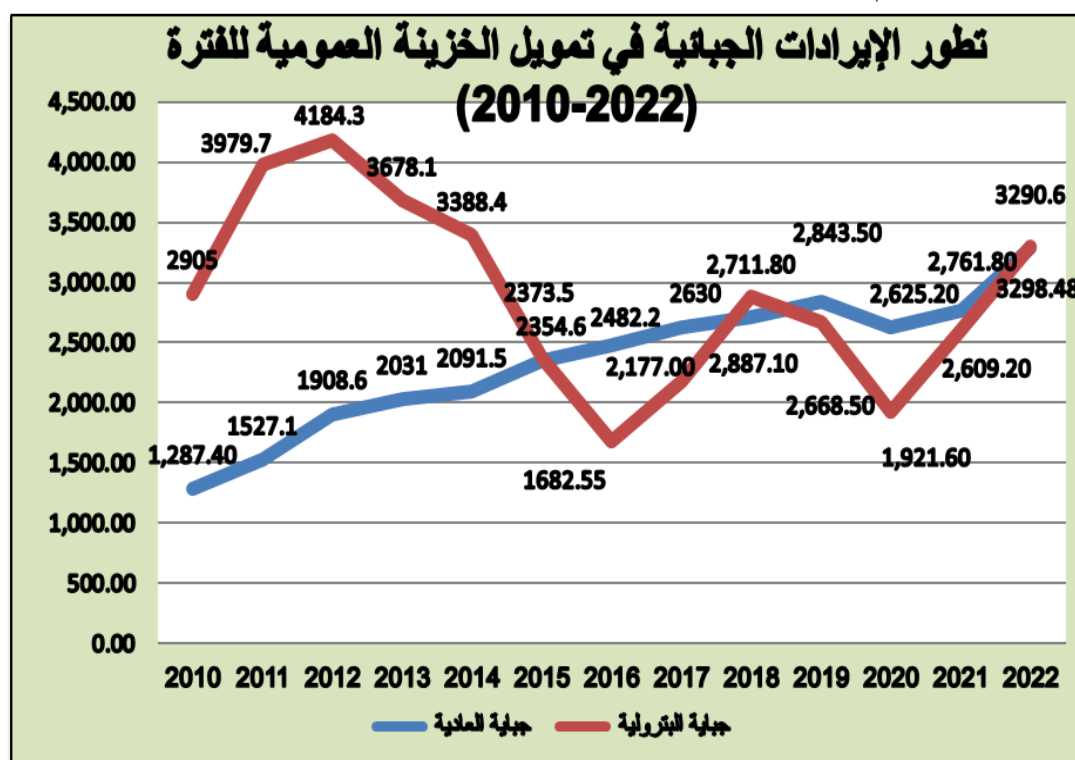
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير السنوي لبنك الجزائر من 2010 الى 2021 وقوانين

المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في مجموع الإيرادات الجبائية في سنوات الأولى ، حيث ارتفعت الإيرادات الجبائية الإجمالية من 4192,40 مليار دج في سنة 2010 إلى 5709,10 مليار دج في نهاية سنة 2013 ، وهذا راجع الى الزيادة الملحوظة في الجباية العادية و الجباية البترولية

لشهدت بعدها هذه الفترة 2014 الى سنة 2016 تقلبات في الإيرادات الجبائية، حيث انخفضت الإيرادات الجبائية الإجمالية قليلاً إلى 5479,90 مليار دج في سنة 2014، ثم استمر الانخفاض حتى سنة 2016 إلى 4164,75 مليار دج ، هذا الانخفاض يُرجع جزئياً إلى انخفاض حاد في مداخيل الجباية البترولية ، مما يعكس تغيرات في أسعار النفط والغاز وإنتاجها خلال هذه الفترة، وتميزت هذه المرحلة التي بعدها بزيادة ملحوظة في كلا الجباية العادية والبترولية، حيث ارتفعت الجباية العادية من 2630,00 مليار دج في سنة 2017 إلى 3290,60 مليار دج في سنة 2022، والجباية البترولية من 2177,00 مليار دج، في سنة 2017 إلى 3298,48 مليار دج، في سنة 2022، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم (2-4): تطور الإيرادات الجبائية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (2010-2022)



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماداً على معطيات الجدول رقم (2-6)

الفرع الثاني : تطور مكونات الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية للفترة (2010-2022)

برزت الجباية العادية كمصدر من المصادر مهمة للدولة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها

الجدول رقم (2-7): تطور مكونات الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية (2010-2022) الوحدة مليار دج

البيان	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حقوق الجمركية	الطابع والتسجيل	جباية عادية	معدل التطور
2010	561,70	514,70	181,90	39,70	1	-
	43,27%	39,65%	14,01%	3,06%	298,00	
2011	684,70	572,60	222,40	47,40	1	17,65%
	44,84%	37,50%	14,56%	3,10%	527,10	
2012	862,30	652,00	338,20	56,10	1	24,98%
	45,18%	34,16%	17,72%	2,94%	908,60	
2013	823,10	741,60	403,80	62,50	2	6,41%
	40,53%	36,51%	19,88%	3,08%	031,00	
2014	881,20	768,50	370,90	70,80	2	2,97%
	42,13%	36,75%	17,73%	3,39%	091,40	
2015	1 034,50	824,30	411,20	84,70	2	12,59%
	43,93%	35,01%	17,46%	3,60%	354,70	
2016	1 109,20	887,80	389,40	95,80	2	5,41%
	44,69%	35,77%	15,69%	3,86%	482,20	
2017	1207,50	965,10	364,80	92,60	2	5,95%
	45,91%	36,70%	13,87%	3,52%	630,00	
2018	1 203,80	095,40	324,20	88,40	2	3,11%
	44,39%	40,39%	11,96%	3,26%	711,80	
2019	1 264,70	132,90	362,20	83,70	2	4,86%
	44,48%	39,84%	12,74%	2,94%	843,50	

2020	1	183,40	044,30	1	328,20	69,30	2	625,20	-7,68%
	1	45,08%	39,78%	12,50%	2,64%				
2021	1	193,60	153,80	1	331,20	83,20	2	761,80	5,20%
	1	43,22%	41,78%	11,99%	3,01%				
2022	1	470,54	391,70	1	366,02	62,20	3	290,46	19,14%
	1	44,69%	42,29%	11,12%	1,89%				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير السنوي لبنك الجزائر من 2010 الى 2021 وقوانين

المالية

يتضح من الجدول أعلاه مايلي :

تطور ملحوظ في معدل نمو مداخيل الجباية العادية بحيث تراوحت ما بين 3,11 % الى 24,98 % ، وهذا راجع الإصلاحات التي أقرتها الدولة من أجل إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية ، بخلاف سنة 2020 عرفت إنخفاض بنسبة 7,68 % ، بسبب جائحة كورونا مما أدى إنكماش في النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع في الإيرادات الجباية العادية لتشهد بعد الجائحة تحسن إيجابي بنسبة 19.14 %، بمبلغ قدره 290 46,3 مليار دج وهذا راجع إلى الإجراءات تحفيزية للاقتصاد الوطني لاستعادة النشاط بعد الجائحة .

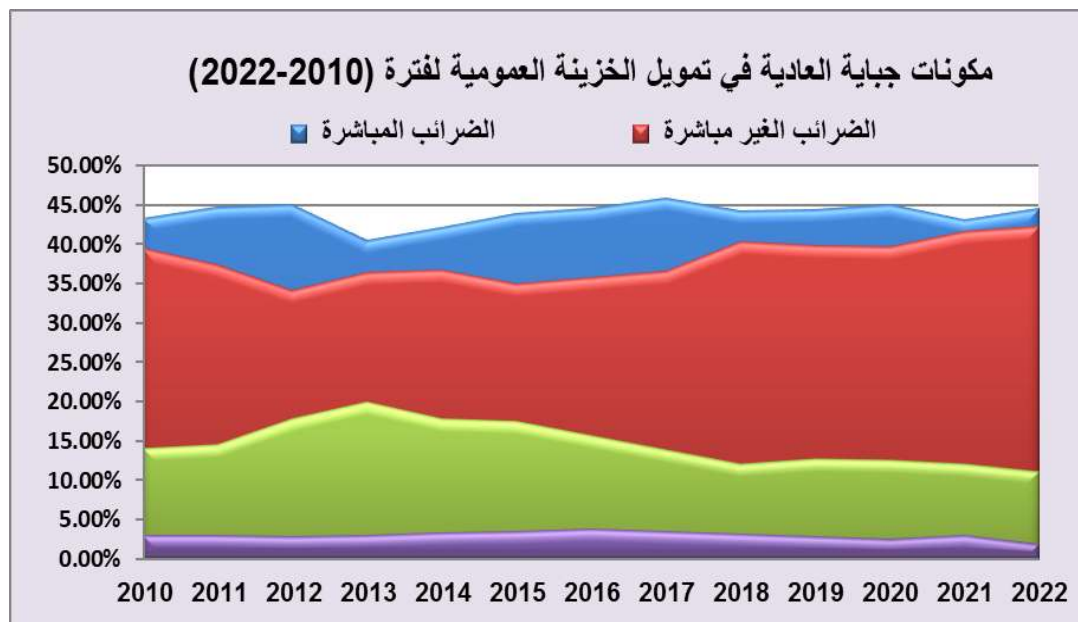
كما لاحظنا أن الضرائب المباشرة هي الأكثر تحصيلاً والممثلة في الضرائب على المداخيل والأرباح وذلك بمساهمتها بنسب أكثر من 45 %، أي بقيمة تتراوح من 561,70 إلى 1470,54 مليار دج ، يراجع ذلك الى نوع وطبيعة الضريبة لأنها تقتطع من المصدر مما ساهم في زيادة حصيلتها الضريبية، تليها مباشرة الضرائب الغير مباشرة من حيث التحصيل أي بنسبة تتراوح من 16,34 %، وصولاً الى نسبة 42,69 % أي ما يعادل 1391,70 مليار دينار في نهاية سنة 2022، ويفسر سبب إرتفاع قيمته أولاً الى إتساع رقعة فرضه لتشمل المزيد من السلع والخدمات وثانياً لطريقة الدفع

شهدت الحقوق الجمركية تذبذبًا خلال الفترة الدراسة ، ولكن مع تسجيل تراجع طفيف في المداخيل المحصلة ، وهذا الانخفاض ناتج عن تغيرات في السياسات التجارية، منها توقيف الإستيراد بعض المواد أو الى تطبيق إعفاءات وإمميزات جمركية

تباينت مداخيل الطابع والتسجيل، مع وجود فترات من الإرتفاع المستمر وفترات من التذبذب أو الانخفاض، وهذا راجع لقلّة العمليات المتعلقة بالتسجيلات، إلا أنها تبقى ضعيفة في مساهمتها في الإيرادات الجبائية العادية

من خلال ماسبق نلاحظ تطور مداخيل الإجمالية للجبائية العادية، وسبب هذا الارتفاع راجع للإصلاحات الجبائية التي بذلتها الدولة لزيادة مردودية الجبائية العادية خاصة بعد تذبذب في حصيلة الجبائية البترولية وهذا من خلال توسيع وتطبيق معدلات جديدة في الضرائب والرسوم و منح إمتيازات وتخفيضات جبائية وكذلك عصرنه و رقمنة إدارتها الجبائية لتحسين التحصيل الجبائي ،وبالتالي زيادة موارد الخزينة العمومية، كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور مكونات الجبائية العادية في تمويل الخزينة العمومية خلال الفترة (2010-2022)
(2022)



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2-7)

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ماتم دراسته في الفصل الثاني لاحظنا أن شركات الاتصال يطبق عليها نفس القانون الجبائي المطبق على باقي شركات الجزائرية الأخرى ، وأن برنامج عصرنة الإدارة الجبائية سمح بإستحداث مديرية كبريات المؤسسات وهي الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال والتي أوكلت لها مهمة تبسيط الإجراءات القانونية الجبائية فيما يخص مهام الوعاء، التحصيل، المراقبة، ومنازعات والإستقبال في هيئة واحدة

نستنتج أن جباية الشركات الاتصال تتمثل في الضرائب والرسوم المستحقة وهي الضريبة على أرباح الشركات ، الرسم على القيمة المضافة ، الرسم على النشاط المهني، الإقتطاعات من المصدر الواجب دفعها على الأجور والمرتبات والتعويضات، وكذلك الإقتطاعات الواجب دفعها على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء ، حقوق الطابع وهي مجمل الإقتطاعات المحققة على الأرباح في الشركات الأخرى للقطاع الخدمات ، وتقع على عاتق هذه الشركات عدد من الالتزامات والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين، الالتزامات العامة ذات الطبيعة المحاسبية المنصوص عليها في القانون التجاري ، ذات طابع محاسبي تتجلى في مسك محاسبة قانونية منتظمة مع إلزامية المحافظة على الوثائق المحاسبية. والتزامات خاصة ذات طابع جبائي نص عليها القانون الجبائي، والمتمثلة في الالتزامات التصريحية الواجب أن تؤدي في الآجال القانونية بصفة دورية وبشكل مستمر، يعتبر دخول البوابتان الإلكترونية "جبايتك" و "مساهمتيك" الخدمة من بين المحاور الأساسية والجوهرية لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية فهو يعتبر تكريسا للقاعدة الاقتصاد في نفقات فرض الضريبة وزيادة التحصيل الجبائي وإرساء وبناء علاقة ثقة بين المكلف (شركات الاتصال) الإدارة الجبائية (ومديرية كبريات المؤسسات)

تم كذلك من خلال هذا الفصل تم دراسة مساهمة الجباية في تمويل الخزينة العمومية وخلصنا الى أن الإيرادات الجبائية تعتمد على الجباية البترولية والجباية العادية وأن سلسلة الإصلاحات الجباية ساهمت في زيادة التحصيل الجبائي وخاصة في مجال الجباية العادية

الفصل الثالث :
دراسة الموارد الجبائية
لشركات الاتصال في تمويل
الخزينة العمومية

تمهيد

للشركات الاتصال دوراً أساسياً في تنمية الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. فهي تسهم في تمكين الشركات والأفراد من الوصول إلى المعلومات والتواصل بسرعة وكفاءة، مما يعزز التفاعل الاقتصادي ويعزز التواصل الاجتماعي ، وإن تقديم الخدمات الهاتفية والإنترنت والاتصالات الأخرى أصبح لا غنى عنه في عصرنا الحديث ، ومن أجل تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية اللازمة لهذه الصناعة الحيوية ، عرفت شركات الاتصال نمواً إستثنائياً في نشاطها وتسارعت وتيرة هذا النمو وخاصة بعد عملية الهيكلة والانفتاح القطاع للمنافسة ودخول القطاع الخاص ، من أجل المساهمة في تمويل الخزينة العمومية للتغطية النفقات العامة للدولة ، تفرض الدولة جباية على إيرادات المحصلة لشركات الاتصال

ومن خلال ماسبق نستهدف في هذا الفصل دراسة مؤشرات السوق الخاصة بشركات الاتصال في الجزائر ، ولإبراز تنافسية شركات الاتصال سوف نأخذ أكثر إحصائيات كل من حظيرة الإجمالية للمشاركين وعدد مشتركين كل متعامل من المتعاملين المتنافسين للشركات الهاتف في سوق الاتصالات الجزائري ، وكذلك سنقوم بتحليل المؤشرات الاقتصادية لشركات الاتصال في الجزائر ونسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي ، بالإضافة الى ذلك تحليل الحصيلة الجبائية للشركات الاتصال ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تحليل مؤشرات السوق الخاصة بشركات الاتصال في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية لشركات الاتصال في الجزائر

المبحث الثالث : الموارد الجبائية المحصلة من شركات الاتصال في الجزائر

المبحث الأول : تحليل مؤشرات السوق الخاصة بشركات الاتصال في الجزائر

ولإبراز تنافسية شركات الاتصال سوف نقوم بتحليل تطور سوق قطاع الاتصالات في الجزائر بالإضافة الى ذلك سوف نأخذ أكثر إحصائيات كل من حظيرة الإجمالية للمشاركين وعدد مشترك كل متعامل من المتعاملين المتنافسين للشركات الهاتف الثابت والنقال في سوق الاتصالات الجزائري

المطلب الأول : تحليل مؤشرات سوق شبكة الهاتف الثابت

سنحاول في هذا المطلب تحليل مؤشرات سوق الهاتف الثابت بهدف فهم وتقييم وديناميكية هذا القطاع وتوجهاته، وذلك من خلال دراسة تطور مشتركين شركات الاتصال الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك

الفرع الأول حظيرة مشترك الهاتف الثابت

للمعرفة حظيرة مشترك الهاتف الثابت يجب دراسة عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك (سكني أو مهني)

أولا : تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك (سكني أو مهني)

الاشتراكات السكنية التي يقوم بها الأفراد لتلبية احتياجاتهم ، بينما المهنية التي تُستخدم في الأعمال.

الجدول رقم (3-1) : يمثل تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك للفترة (2013-2022)

الوحدة : مشترك

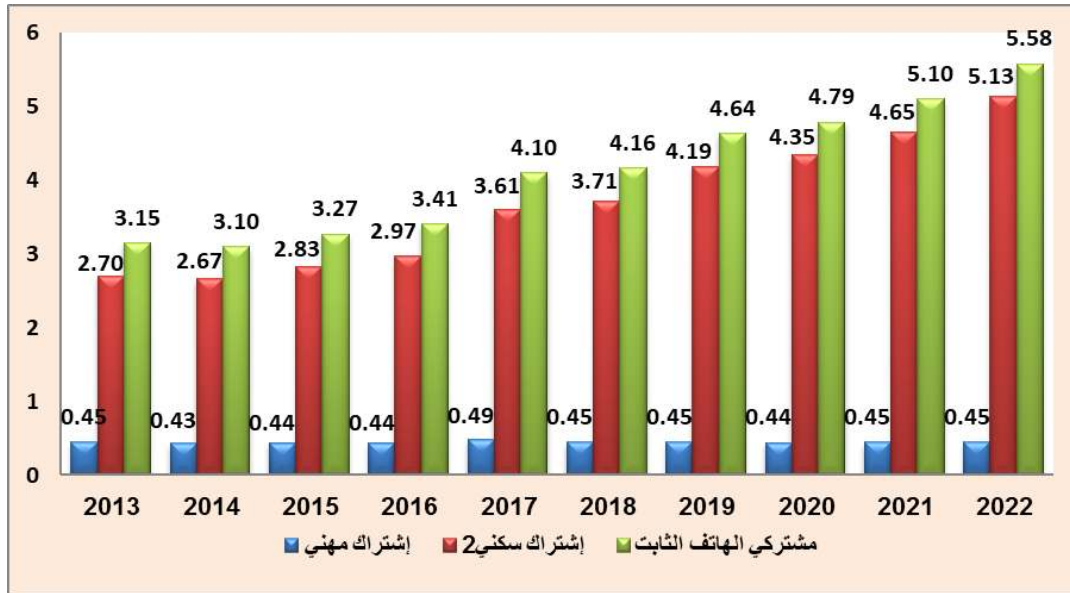
التغيير	مجموع المشتركين	مهني	سكني	السنوات الإشتراك
-	3138914	446625	2692289	2013
-1,28%	3098787	429546	2669241	2014
5,45%	3267592	435354	2832238	2015
4,20%	3404709	436972	2967737	2016
20,45%	4100982	489247	3611735	2017
1,54%	4164039	452274	3711765	2018
11,32%	4635217	445055	4190162	2019
3,25%	4785763	438437	4347326	2020
6,50%	5097059	450400	4646659	2021
9,40%	5576193	450093	5126100	2022

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للوزارة وسلطة الضبط البريد والاتصالات الإلكترونية(2013-2022)

نلاحظ من الجدول أعلاه زيادة عدد مشتركى سوق الهاتف الثابت برغم من الإنخفاض الملحوظ للعدد المشتركين سنة 2014 بنسبة قدرها،-128%، ليعاود الإرتفاع بداية من 2015 بنسبة تطور قدرها 45,5 %، ليستمر تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت في الجزائر لكن بشكل بطيء ، لتبلغ في نهاية 2022 الحظيرة الإجمالية 5,58 مليون مشترك ، ويظهر جليا من خلال بيانات الجدول أعلاه سيطرة الإشتراكات السكنية على مجمل الحظيرة الإجمالية لشبكة الهاتف الثابت، بنسبة أكثر من 80 % ، ويمكن ارجاع سبب هذا الارتفاع والسيطرة إلى وتحسن الخدمات المقدمة نسبيا من طرف متعاملها الذي يستخدم الشبكة السلكية في تزويد مشتركين وإنتشار إستعمال الانترنت عن طريق ADSL وكذلك تماشيا مع إستراتيجية الدولة لتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر كفاءة وفعالية مثل (4G LTE) .

كما هو موضح في الشكل الموالي

والشكل رقم (3-1): يوضح تطور عدد المشتركين حسب نوع الاشتراك للفترة (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-1)

ثانيا : تطور نسبة الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت

معرفة نسبة تطور الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت ، يساعد على فهم كيفية إعتماد المجتمع على وسائل الاتصال واستخداماتها.

الجدول رقم (3-2) : يمثل تطور نسبة الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت للفترة (2013-2022)

السنوات	مشتريين	نسبة الأسر*	النسبة التطور
2013		41.23%	-
2014		40,04%	-1,19 %
2015		84%,54	+14,80%
2016		76%,60	+5,92%
2017		60%,57	16%,3
2018		11%,60	51%,+ 2
2019		09%,63	98%,+ 2
2020		65,27%	18%,+ 2
2021		41%,69	+ 4,14%
2022		80%,75	+ 6,39%

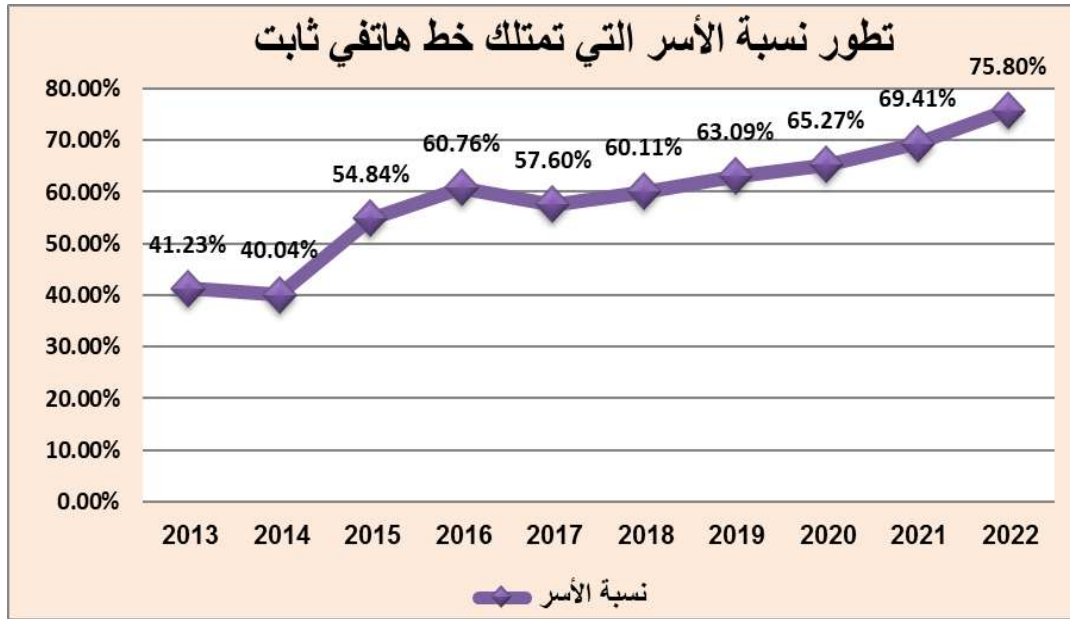
المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للوزارة وسلطة الضبط الاتصالات

الإلكترونية(2013-2022)

يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه إنخفاض ولوج شبكة الهاتف الثابت إلى الأسر خلال بداية الدراسة، نسبة 1,19 % لتشهد بعدها ارتفاع ملحوظ، فقد إنتقلت في نهاية سنة 2021 من 69,41 %، من الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت إلى 75,80 % في نهاية سنة 2022، أي زيادة قدرها 6,39 نقطة ما يعادل 7,36 مليون أسرة جزائرية الحائزة على خط هاتفي ثابت في 31 ديسمبر 2022 (حسب إحصائيات الوزارة)، ورغم من تطور وانتشار الهواتف النقالة لا تزال هناك نسبة من الأسر تفضل الاعتماد على الهاتف الثابت لدورها المهم في الاتصالات المنزلية والعملية. وهذا راجع إلى تحديث البنية التحتية للاتصالات وتزويدها بشبكات بالألياف البصرية

* تم حسابه من قبل مصالح مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف للوزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة إلى عدد الأسر لكل عام عن طريق قسمة مجموع مشتري سوق الهاتف الثابت على عدد الأسر لذلك العام .

الشكل رقم (2-3): يوضح نسبة الأسر التي تمتلك خط هاتفي ثابت للفترة (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2-3)

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات سوق شبكة الهاتف النقال

يهدف تحليل مؤشرات سوق شبكة الهاتف النقال إلى توفير فهم عميق لأداء السوق وتوجهاتها، مما يمكن من تحسين أداء الشركات وتعزيز التنافسية في القطاع، و ينشط في سوق الهاتف النقال ثلاث شركات للاتصال وهم أوبتيكوم تيليكوم الجزائر " جازي " وإتصالات الجزائر للهاتف النقال " موبيليس " والوطنية للاتصالات الجزائر " أوريدو " ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم المؤشرات سوق شبكة الهاتف النقال في الجزائر

الفرع الأول : تطور إشترك الهاتف النقال حسب الشركات

تحليل تطور إشترك الهواتف المحمولة لشركات الاتصال يعكس نمو السوق وتطور التكنولوجيا في هذا القطاع، مما ينتج عنه زيادة عدد المشتركين وتحسين الخدمات المقدمة، مما يساهم في تعزيز تنافسية الشركات في السوق

والجدول الموالي يوضح أكثر تطور مشتركوي الهاتف النقال حسب الشركات

الجدول رقم (3-3): يمثل تطور إشترك الهاتف النقال حسب الشركات للفترة (2013-2022)

الوحدة : مشترك

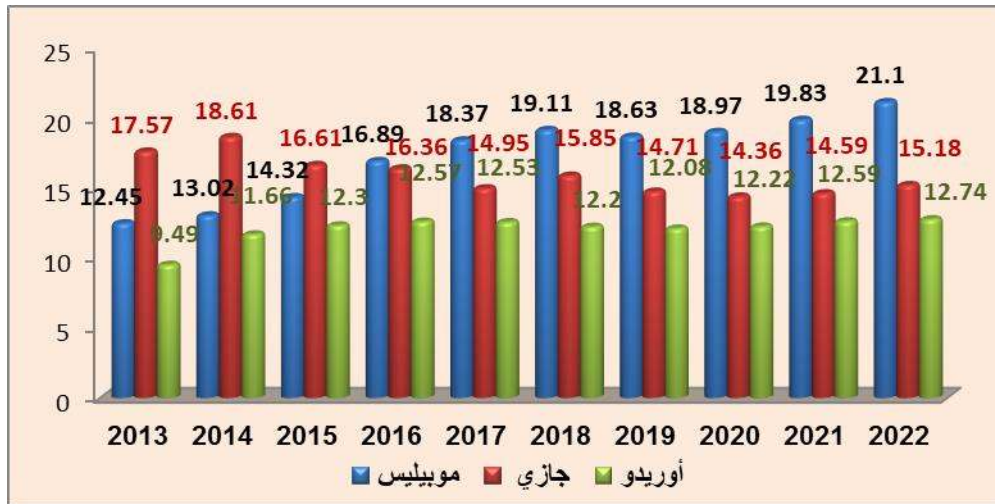
مجموع المشتركين		أوريدو		جازي		موبيليس		متعاملين
تطور	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	السنوات
-	39,52	24,02 %	9,49	44,47 %	17,57	31,51 %	12,45	2013
9,56%	43,30	26,94 %	11,66	42,99 %	18,61	30,08 %	13,02	2014
- 0,16%	43,23	28,45 %	12,30	38,43 %	16,61	33,12 %	14,32	2015
5,99%	45,82	27,44 %	12,57	35,71 %	16,36	36,85 %	16,89	2016
0,07%	45,85	27,34 %	12,53	32,60 %	14,95	40,06 %	18,37	2017
2,84%	47,15	25,87 %	12,20	33,61 %	15,85	40,52 %	19,11	2018
- 3,65%	45,43	26,60 %	12,08	32,38 %	14,71	41,02 %	18,63	2019
0,29%	45,56	26,82 %	12,22	31,53 %	14,36	41,65 %	18,97	2020
3,20%	47,02	26,78 %	12,59	31,04 %	14,59	42,18 %	19,83	2021
4,25%	49,02	25,99 %	12,74	30,96 %	15,18	43,04 %	21,10	2022

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للوزارة وسلطة الضبط البريد والاتصالات الإلكترونية

من (2013-2022)

نلاحظ من الجدول أعلاه التطور في عدد مشتركين للهاتف النقال خلال سنوات الدراسة ، أما فيما يتعلق بتوزيع حصص السوق بين المتعاملين، تستحوذ شركة جازي منذ فتح باب المنافسة على أغلبية المشتركين بنسب أكثر من 40% وبالتالي تأكيدها كرائدة في السوق لتستمر الى غاية 2015، تليها شركة موبيليس مع نسبة 34%، وفي الأخير أوريدو بنسبة 26% ، و خلال سنة 2015، حققت الحظيرة الإجمالية للمتعاملين تراجعا في النمو يقدر ب 0,16% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية ، لتشهد بعدها إستحواذ شركة موبيليس الى غاية 2022 على أكبر عدد من المشتركين بداية من سنة 2016 بنسب تفوق 40% ، تليها مباشرة شركة جازي بنسبة 34% ثم أوريدو بنسبة 26% ، لتسجل حظيرة الهاتف النقال تراجعا تبلغ نسبته - 3,67%، حيث انتقلت من 47، 154 مليون مشترك في نهاية سنة 2018 إلى 45، 426 مليون مشترك في نهاية سنة 2019، لتعاود الإرتفاع تبلغ نسبته 4%، 26 حيث انتقلت من 47، 016 مليون مشترك في نهاية سنة 2021 إلى 49، 019 مليون مشترك في نهاية سنة 2022 ويعود هذا إلى ارتفاع في نسبة التغطية عبر التراب الوطني مع نهاية سنة 2016، وكذلك إمتلاك بعض المشتركين على شريحتين أو أكثر، وكذلك مساهمة تكنولوجيا الجيل الثالث والرابع على جذب الكثير من المشتركين

الشكل رقم (33) : يوضح تطور إشترك الهاتف النقال حسب الشركات للفترة (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-3)

الفرع الثاني : تطور مشركي الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع

في ظل التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات والمدفوعات، شهد قطاع الهواتف النقالة تحولات جذرية في طرق الدفع المستخدمة. يتمثل هذا التحول في تبني طرق دفع متنوعة تتضمن الدفع المسبق والدفع البعدي، والتي أصبحت تلبي تفضيلات واحتياجات مستخدمي الهواتف المحمولة بشكل أفضل. من خلال هذا

الإطار، سنستعرض بإيجاز تطور مشترك الهواتف النقالة وفقاً لنوع طريقة الدفع، سواء كانت مسبقاً الدفع أو البعدي، يتمثل الدفع المسبق في المبالغ التي يتم دفعها قبل تقديم الخدمة أو المنتج، أما الدفع البعدي يشير إلى المبالغ التي يتم دفعها بعد استلام الخدمة أو المنتج

الجدول رقم (3-4): يمثل تطور إشترك الهاتف النقال حسب نوع طريقة الدفع للفترة (2013-2022)

الوحدة : مشترك

المشتريين	النسبة	الدفع البعدي	النسبة	الدفع المسبق	السنوات الدفع
39517045	05%,9	3575185	95%,90	35941860	2013
43298174	08%,11	4795841	92%,88	38502333	2014
43227644	20%,10	4408164	80%,89	38819480	2015
47041321	82%,9	4617984	18%,90	42423337	2016
45845665	51%,8	3902122	49%,91	41943543	2017
47154264	97%,12	6117884	03%,87	41036380	2018
45425533	55%,10	4790350	45%,89	40635183	2019
45555673	95%,4	2256787	05%,95	43298886	2020
47015757	56%,5	2612375	44%,94	44403382	2021
49018766	36%,5	2629665	64%,94	46389101	2022

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للوزارة وسلطة الضبط البريد والاتصالات الإلكترونية

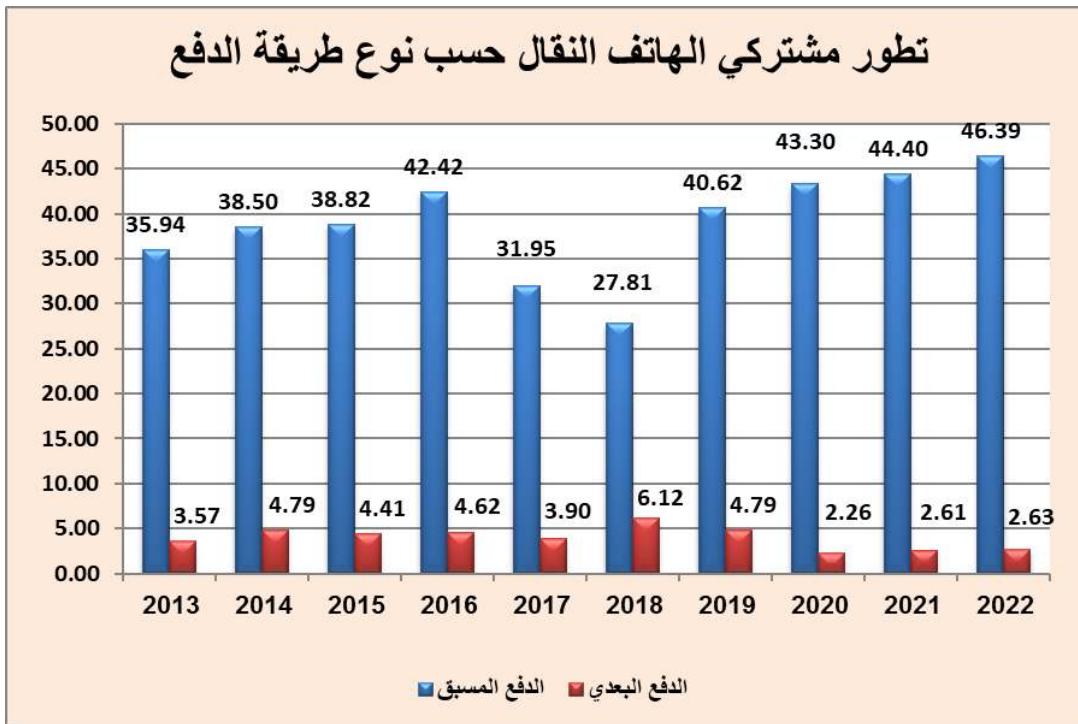
(2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه أن النسب الإجمالية للدفع المسبق تراوحت بين حوالي 87.03% و 95.05%، بينما تراوحت النسب الإجمالية للدفع البعدي بين حوالي 4.95% و 12.97%، تختلف نسب الدفع المسبق والدفع البعدي من عام إلى آخر، مما يمكن أن يعكس استراتيجيات مالية مختلفة أو شروط تعاقدية للمتعامل ويظهر جليا، حيث إنتقلت من 35941 مليون مشترك في نهاية سنة 2013 إلى 46,389 مليون سيطرت الدفع المسبق على السوق مقارنة بالدفع البعدي خلال سنوات الدراسة مشترك في نهاية سنة 2022، بنسب تفوق 90%، وبالرغم من الإنخفاض الذي حدث بداية من 2017 إلى غاية 2019، ويرجع أساسا هذا

الانخفاض إلى إيقاف تشغيل شرائح المشتركين الغير المعرفين من طرف متعاملي الهاتف النقال ، أما فيما يخص صيغة الدفع البعدي عرفت إرتفاعا تبلغ نسبته

15,76%، حيث إنتقلت من 257,2 مليون مشترك في نهاية سنة 2020 إلى 612,2 مليون مشترك في نهاية سنة 2021، يبدو أن الحظيرة الإجمالية للدفع (المسبق والبعدي) تزداد بشكل طفيف على مدار السنوات، مما يشير إلى نمو مستدام في الإيرادات المالية للمتعاملين كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل رقم (3-4): يوضح تطور مشتركي الهاتف النقال حسب نوع الدفع للفترة (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (34)

الفرع الثالث : تحليل الحظيرة الإجمالية لمشاركي الهاتف الثابت والنقال

يمثل تحليل الحظيرة الإجمالية لمشاركي الهواتف الثابتة والنقالة أداة حيوية لفهم السوق واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والتطور في قطاع الاتصالات والتنمية الاقتصادية ، ومنه نستهدف في هذا الفرع دراسة وتحليل الحظيرة الإجمالية لمشاركي الهاتف الثابت والنقال ، وذلك من خلال إبراز وتبيان التنافسية بين الهاتف الثابت والنقال وقياس نسبة مساهمتها في الحظيرة الإجمالية للفهم توجهات السوق بعناية

أولاً: حظيرة مشتركي شركات الهاتف الثابت والهاتف النقال:

الجدول رقم (3-5): يمثل تطور حظيرة مشتركي شركات الهاتف الثابت والنقال للفترة (2013-2022)

الوحدة : مليون مشترك

المشتركون السنوات	مشتركو الهاتف الثابت		مشتركو الهاتف النقال		مجموع المشتركين	
	عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
2013	14,3	7.36 %	52,39	92.64 %	65,42	100 %
2014	10,3	6.70 %	29,43	93.30 %	39,46	100 %
2015	27,3	7.00 %	22,43	93.00 %	49,46	100 %
2016	40,3	6.90 %	45,82	93.10 %	22,49	100 %
2017	05,4	8.00 %	84,45	92.00 %	89,49	100 %
2018	35,4	8.00 %	15,47	92.00 %	50,51	100 %
2019	62,4	8.44 %	42,45	91.56 %	04,50	100 %
2020	4,78	9.50 %	55,45	90.50 %	50,33	100 %
2021	5,10	9.78 %	01,47	90.22 %	52,11	100 %
2022	58,5	10.21 %	02,49	89.79 %	59,54	100 %

المصدر : من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات للسنوات

(2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة ملحوظة في عدد المشتركين في الهاتف الثابت والهاتف النقال على

مدار السنوات الدراسة حيث انتقلت من 65,42 مليون مشترك في نهاية سنة 2013 إلى 54, 59 مليون

مشترك في نهاية سنة 2022 ، يظهر كذلك أن نسبة المشتركين في الهاتف النقال زادت مع مرور السنوات، في

حين أن نسبة المشتركين في الهاتف الثابت استقرت أو تراجعت قليلاً ، ليشهد إنخفاضاً سنة 2019 بالمقارنة

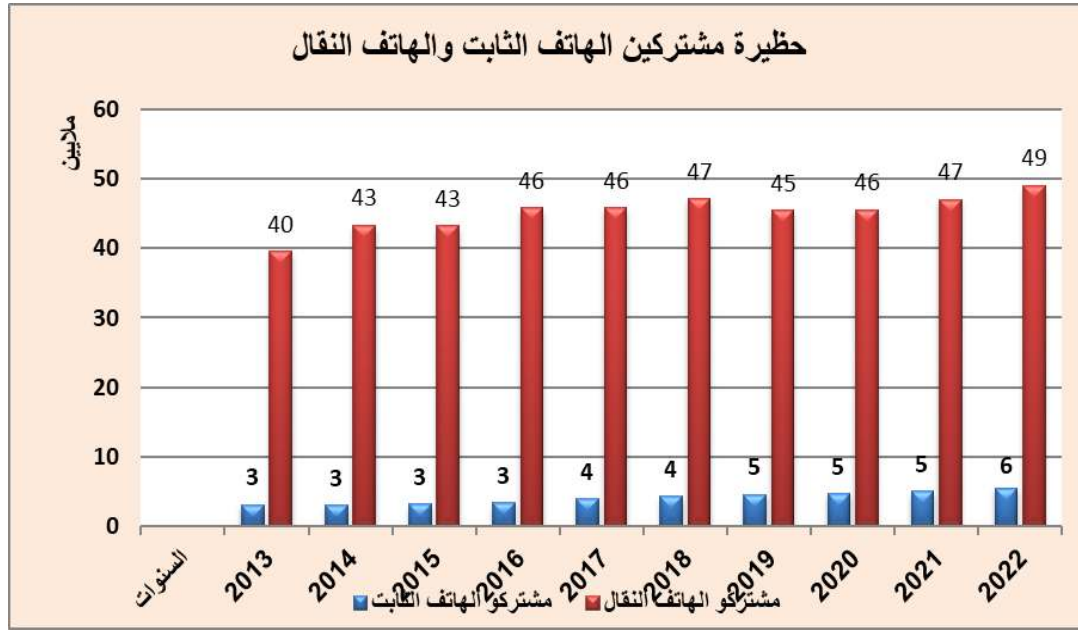
مع سنة 2018 قدر بـ 2%-، 84 ، بفعل عملية إيقاف تشغيل شرائح المشتركين الغير المعرفين من طرف

متعاطلي الهاتف النقال ، ليواصل النمو السنوي للعدد المشتركين وهذا راجع الى منح ودخول شبكات الجيل

الثالث 2013 والجيل الرابع سنة 2016، وكذلك إلى انتقال تفضيلات المستهلكين نحو الاتصالات الهاتف

النقال بشكل أكبر.

الشكل رقم (3-5) : يوضح حظيرة الإجمالية مشتركين الهاتف الثابت والنقال للفترة (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-5)

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات سوق شبكة الإنترنت

تحليل مؤشرات سوق شبكة الإنترنت يعتبر جزءًا حيويًا من دراسة السوق وتقدير اتجاهاتها وفهم سلوك المستهلكين في هذا القطاع وسنحاول تلخيص أهم المؤشرات الرئيسية التي تسلط الضوء على أداء سوق خدمات الانترنت حسب آخر الإحصائيات

الفرع الأول : تطور مشركي الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا

شهدت تكنولوجيا الإنترنت الثابت تطورات هامة تأثرت بعوامل متعددة مثل الابتكار التقني، والتوسع في البنية التحتية، وتغيرات الطلب من قبل المشتركين، والتي تزامنت مع إدخال خدمات الجيل الرابع كما هو مبين في الجدول الموالي

الجدول رقم (36) : يمثل تطور مشتركى الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا (2013-2022)

الوحدة : مشترك

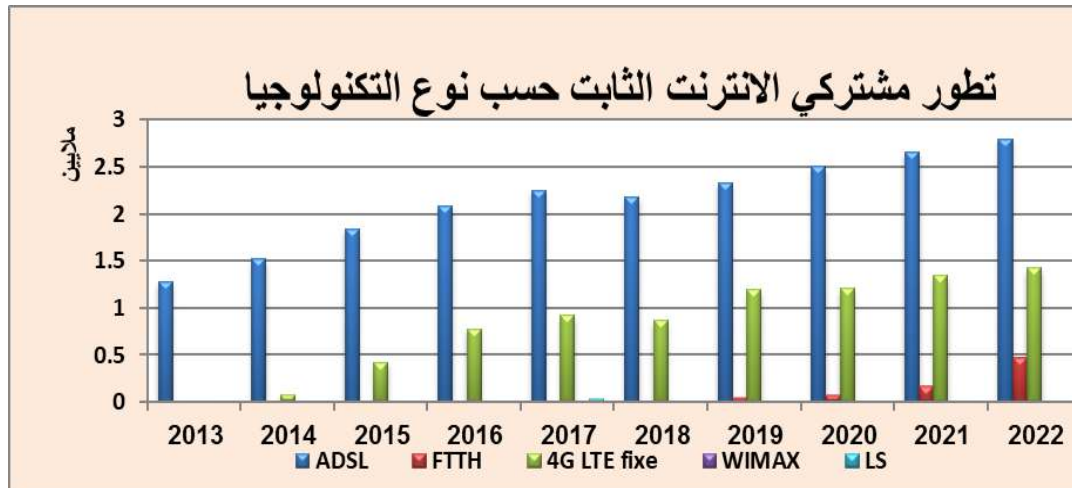
نسبة النمو	مجموع	LS	WIM AX	4G LTE fixe	FTTH	ADSL	مشتركين السنوات
-	128342 0	-	179	0	-	128324 1	2013
%24,63+	159953 8	-	216	80693	-	151862 9	2014
%41,43+	226225 9	-	233	423280	-	183874 6	2015
%26,40+	285955 1	-	661	775792	-	208309 8	2016
%11,99+	320250 5	3400 8	621	920244	714	224691 8	2017
%4,35-	306310 0	1078 1	619	861235	11369	217909 6	2018
%16,89+	358045 6	1128 0	444	119161 2	43115	233400 5	2019
% 5,83+	378912 8	1136 0	443	120493 1	72314	250008 0	2020
%10,90+	417537 2	1178 6	443	134095 7	165244	265694 2	2021
%12,74+	470584 6	1155 4	0	142342 5	478172	279269 5	2022

المصدر: إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للوزارة وسلطة الضبط البريد والاتصالات

الإلكترونية(2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه يظهر جلياً نمو سوق الانترنت الثابت على مدار سنوات الدراسة الذي عرف توسعاً وإنتعاشاً ملحوظاً وخاصة سنّي (2013-2017) بحث بلغت نسبة النمو **41،43%**، بالإضافة الى ذلك شهدنا حسب نوع التكنولوجيا بأن الانترنت السلكي والمتمثلة في ADSL ، يشكل الوسيلة الأساسية للنفاذ إلى الانترنت، بنسب فاقت **70%** من إجمالي مستخدمي الانترنت الثابت، ومع الشروع في تسويق تكنولوجيا الألياف البصرية FTTH سنة 2018، واصل سوق الانترنت الثابت نموه، بحيث وصل الى 4،7 مليون مشترك في سنة 2022، وهذا راجع الى تحسن الخدمات وتحديث البنية التحتية من خلال إنهاء استعمال تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية الثابتة (WLL) التي كانت موجهة للمناطق الريفية، وتزويدها ببنية تحتية للاتصالات أكثر كفاءة وفعالية مثل 4G LTE، وأيضاً تمديد شبكات الخاصة بالألياف البصرية، علاوة عن ذلك تبقى حظيرة مستخدمي الانترنت الثابت قليلة مقارنة بالانترنت الهاتف النقال .

الشكل رقم (3-6): يوضح تطور مستخدمي الانترنت الثابت حسب نوع التكنولوجيا (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-6)

الفرع الثاني : تطور مشتركى الانترنت النقال حسب نوع التكنولوجيا (3G/4G)

شهد قطاع الاتصال تطوراً ملحوظاً ونقلة نوعية من تقنية الجيل الثالث إلى تقنية الجيل الرابع

الجدول رقم (3-7) يمثل تطور مشتركى الانترنت النقال حسب نوع التكنولوجيا (3G/4G)

الوحدة : مشترك

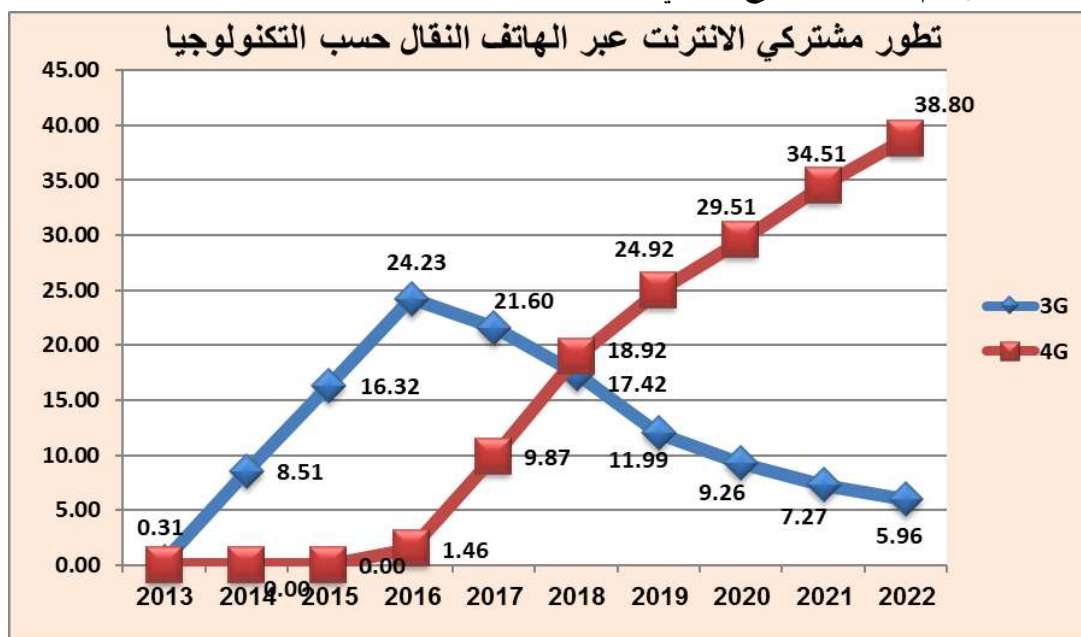
السنوات	المشتركين	3G	4G	مجموع المشتركين
2013	308 019	/	308 019	308 019
2014	8 509 053	/	8 509 053	8 509 053
2015	16 319 027	/	16 319 027	16 319 027
2016	24 227 985	1 464 634	25 692 619	25 692 619
2017	21 592 863	9 867 671	31 460 534	31 460 534
2018	17 422 312	18 920 289	36 342 601	36 342 601
2019	11 989 157	24 922 271	36 911 428	36 911 428
2020	9 265 682	29 506 880	38 772 562	38 772 562
2021	7 272 657	34 507 542	41 780 199	41 780 199
2022	5 961 291	38 797 214	44 758 505	44 758 505

المصدر: إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية للوزارة وسلطة الضبط البريد والاتصالات

الإلكترونية(2013-2022)

يظهر جليا من خلال الجدول أعلاه إنعاشا ملحوظا في مشتركى الإنترنت النقال خاصة تكنولوجيا الجيل الثالث منذ بداية منح رخصة إستغلالها في بداية 2013 ، بحيث وصل عدد المشتركين إلى 24,227 مليون مشترك في نهاية 2016 ، التي تزامنت مع إطلاق خدمة الجيل الرابع ، بحيث حقق G4 خلال عامين فقط من تقديمه ارتفاع قياسيا حيث بلغ عدد المشتركين 24,922 مليون مشتركا، يعود السبب في انخفاض عدد المشتركين في شبكة 3G إلى الانتقال إلى شبكات الجيل الرابع ، لتعرف تكنولوجيا الجيل الثالث تراجعاً كبيراً بداية 2016 ، ويُفسر هذا بالأساس إلى انتقال مشتركى نحو شبكات التكنولوجيات الحديثة والجيل الرابع.

الشكل رقم (3-7) : يوضح مشتركي الانترنت عبر الهاتف النقال حسب التكنولوجيا (2013-2022)



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-7)

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية لشركات الاتصال في الجزائر

تحليل المؤشرات الاقتصادية يسلط الضوء على العديد من العوامل التي تخص نشاطها في السوق، يمكن أن يشمل هذا التحليل مجموعة متنوعة من المؤشرات الاقتصادية، من خلال هذا المبحث سوف يتم عرض أهم المؤشرات الاقتصادية لشركات الاتصال في الجزائر

المطلب الأول : تطور رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنقال

تعتبر صناعة الاتصالات سواء كانت الهاتف الثابت أو النقال، من أحدث القطاعات التي شهدت نموًا كبيرًا في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، يُعتبر تطور رقم الأعمال للشركات الاتصال مؤشرًا مهمًا على النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي في البلاد، نستعرض فيما يلي تطور رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنقال في الجزائر

الجدول رقم (3-8): يمثل رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنقال

الوحدة : مليار دج

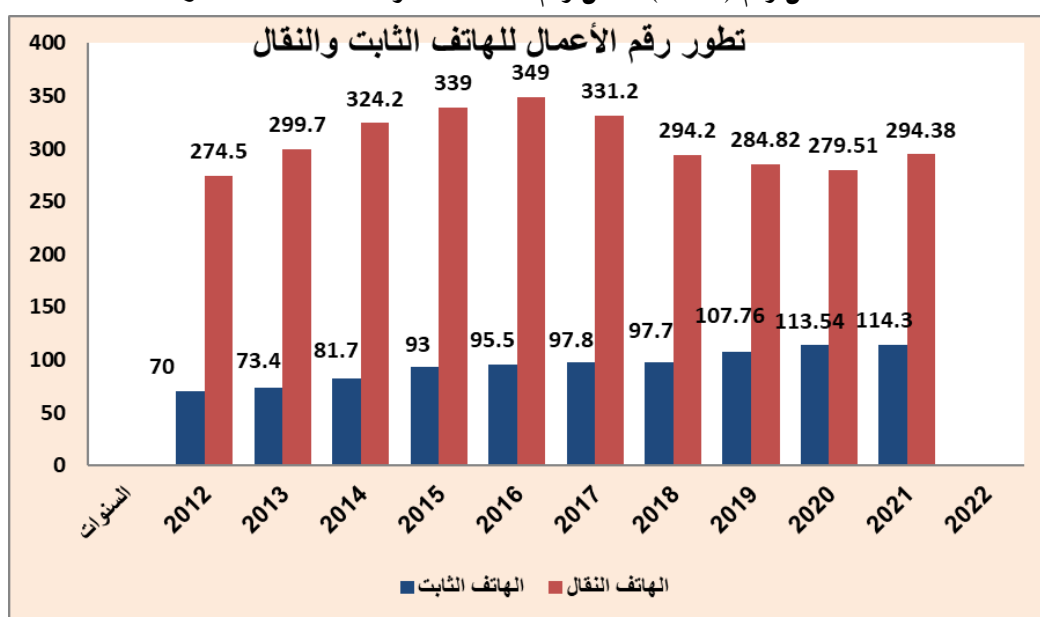
مجموع رقم أعمال	الهاتف النقال		الهاتف الثابت		رقم الأعمال السنوات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
373,10	%80,33	299,70	67,19%	73,40	2013
405,90	%79,87	20,324	13,20%	81,70	2014
433,00	%78,47	339,00	53,21%	93,00	2015
444,50	%78,52	00,349	48,21%	95,50	2016
429,00	%78,52	331,20	48,21%	97,80	2017
391,90	%75,07	294,20	93,24%	97,70	2018
392,64	%72,55	284,82	45,27%	107,76	2019
391,92	%71,11	279,51	89,28%	112,91	2020
412,40	%72,03	294,49	97,27%	117,91	2021
447,95	%7,303	323,67	%2,897	124,28	2022

المصدر : إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

للسنوات (2022-2013)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم الأعمال الكلي (مجموع رقم الأعمال للهاتف الثابت والنقال) قد شهد نموا مستمرا على مدى السنوات الدراسة ، حيث إرتفع من 373,10 مليار دينار في عام 2013 إلى 410,68 مليار دينار في عام 2022، وهذا يشير إلى النمو الإجمالي في القطاع شركات الاتصال، أما رقم الأعمال للهاتف الثابت فقد عرف كذلك تزايدا مستمرا حيث ارتفعت من 73,40 مليار دينار في عام 2013 إلى 124,28 مليار دينار في نهاية عام 2022 ، وهذا راجع الى زيادة الطلب على خدمات الإنترنت والتي تزود بواسطة الشبكة السلكية، إلا أن مساهمته في القطاع لم تتجاوز 28,97%، أي تبقى قليلة مقارنة بشركات الهاتف النقال التي وصلت نسبة مساهمتها الى 80,33%، علاوة عن ذلك عرفت هذه الأخيرة تذبذبا ما بين الإرتفاع والإخفاض في رقم أعمالها، لتشهد في سنوات الأخيرة نموا ملحوظا وصولا الى 323,67 مليار دج في نهاية سنة 2022، وهذا راجع إلى تفضيل المشتركين لخدمات شركات الهاتف النقال بسبب المنافسة بين المتعاملين والتطور التكنولوجي المتزايد للاتصالات الهواتف النقال

الشكل رقم (3-8) : مثل رقم الأعمال للشركات الهاتف الثابت والنقال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-8)

المطلب الثاني : الإستثمارات ومناصب العمل المحققة من طرف شركات الاتصال

تنتمي شركات الاتصال الى قطاع الخدمات الذي يعتبر من أكثر القطاعات التي تشهد نمواً وتطوراً وإستقطاباً للإستثمارات ومناصب العمل وهي من بين المؤشرات الاقتصادية الهامة خاصة بشركات الاتصال في الجزائر.

الفرع الأول : الإستثمارات المحققة من طرف شركات الاتصال

تعتبر شركات الاتصال من بين أهم الشركات الخدمات تحقيقاً للأرباح وجلباً للإستثمارات نستعرض فيما يلي أهم الإستثمارات المحققة من طرف شركات الاتصال في الجزائر

الجدول رقم (39) : يمثل الإستثمارات المحققة من طرف شركات الاتصال في الجزائر

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإستثمارات	نسبة التغير %
2013	77,591	-
2014	72,713	21%
2015	433,00	-39%
2016	87,00	-80%
2017	62,00	-29%
2018	79,57	28%
2019	88,94	12%
2020	85,95	-3%
2021	120,80	41%
2022	117,72	-3%

المصدر : إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

للسنوات (2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمارات محققة من طرف شركات الاتصال في الجزائر قد شهدت تذبذباً ما بين الإرتفاع والإنخفاض على مدى سنوات الدراسة، بالإضافة الى ذلك عرفت المدة ما بين (2013-2015) إستثماراً مبالغ كبيرة قدرت أعلاه بـ **72,713** مليار دج سنة 2014، وهذا راجع بشكل كبير الى الإستثمار في تطوير وتحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكات الهاتف المحمول للإستفادة

من رخص الاستغلال للشبكات الجيل الثالث والرابع ، لتعرف بعد هذه المرحلة إنخفاض كبير ، بحيث وصلت الى 62 مليار دج في نهاية سنة 2017 ، لتشهد بداية من سنة 2018 تحسن طفيف وصلت أعلاه سنة 2021 الى 120,80 مليار دج وهذا بسبب التحضير للشروع في تسويق تكنولوجيا الألياف البصرية وتقديم خدمات والعروض جديدة وأضاف أن هذه الاستثمارات ستشمل تطوير التكنولوجيا التي نستخدمها وشراء معدات جديدة لشبكاتنا بالكامل. وذلك ضمن خطة الحكومية لتحديث البنية التحتية بالجزائر، وهذه الإستثمارات المحققة تشير إلى تحقيق النمو الإجمالي للشركات الاتصال، مما تساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (39) : يوضح الإستثمارات المحققة من طرف شركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-9)

الفرع الثاني : مناصب العمل المحققة من طرف شركات الاتصال

مع تقدم التكنولوجيا وانتشار استخدام الإنترنت، أصبحت شركات الاتصال من أكثر الشركات طلباً للعمل فيها، وتنوع مناصب العمل في هذا القطاع بما يتناسب مع التطورات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتختلف المناصب وفقاً لحجم الشركة واحتياجاتها الخاصة بهدف توفير خدمات اتصال مبتكرة وآمنة وبسبب عدم التمكن من الحصول على البيانات اللازمة لتشخيص هذا المؤشر سنكتفي بعرض البيانات المتوفرة لمناصب العمل بداية من 2018 الى غاية 2022 في الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-10) : يمثل مناصب العمل التي تم توفيرها لشركات الاتصال

السنوات	القوى العاملة	مناصب العمل	نسبة التغير
2013		لا تتوفر بيانات لهذه السنوات	—
2014			—
2015			—
2016			—
2017			—
2018		29469	—
2019		31350	6,4%
2020		32958	5,1%
2021		34269	4,0%
2022		34009	-0,8%

المصدر : إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية للسنوات (2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه بناء المعطيات المتحصل عليها من التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية إبتداء من سنة 2018 ، نلاحظ في سنة 2019 بلوغ عمال متعاملي شركات الاتصال 31350 عامل بنسبة زيادة قدرة ب 6 %، مقارنة بسنة 2018 ، لتواصل الإرتفاع الى غاية 2021 لكن بوتيرة أقل والتي سجلت زيادة بنسبة 5 %، 1 مقارنة بسنة 2020 ، ويرجع هذا الإرتفاع الى نمو السوق وزيادة الطلب على خدمات الاتصالات، هذا يدفع الشركات إلى توسيع عملياتها وزيادة عدد الموظفين لتلبية الطلب المتزايد، أما في نهاية سنة 2022 وإنخفضت مناصب العمل التي تم توفيرها لشركات الاتصال من 34269 الى 34009 عامل أي بنسبة إنخفاض قدرت ب 0،8%، -8

الشكل رقم (310) : يوضح مناصب العمل المحققة من طرف شركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-10)

المطلب الثالث : مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الوطني الخام

يمثل قطاع الاتصالات عنصراً أساسياً في الناتج الوطني الخام، حيث تعتبر هذه الشركات جزءاً أساسياً من البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجية التي تدعم التنمية الشاملة في البلاد
أعلى النموذج

الفرع الأول : مساهمة شركات الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

يُعتبر شركات الاتصال إحدى أهم شركات التي تنتمي إلى قطاع الخدمات الذي يعتبر من بين أهم القطاعات الحيوية التي تسهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام

جدول رقم (3-11) : يمثل مساهمة شركات الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر

الوحدة : مليار دج

الناتج الداخلي الخام	مجموع شركات الاتصال		شركات هاتف النقل		شركات هاتف الثابت		البيان
	مساهمتها في PIB	مداخل	مساهمتها في PIB	مداخل	مساهمتها في PIB	مداخل	
16647,90	%2,24	373,19	%1,80	299,79	%0,44	73,40	2013
17228,60	%2,36	405,98	%1,88	324,28	%0,47	81,70	2014
16702,10	%2,54	424,57	%1,98	330,87	%0,56	93,70	2015
17406,80	%2,54	442,29	%2,00	347,39	%0,55	94,90	2016
18876,20	%2,27	428,98	%1,75	331,18	%0,52	97,80	2017
20452,30	%1,92	391,90	%1,44	294,20	%0,48	97,70	2018
20501,10	%1,92	392,64	%1,39	284,88	%0,53	107,76	2019
18383,80	%2,13	391,92	%1,52	279,01	%0,61	112,91	2020
22021,50	%1,87	412,40	%1,34	294,49	%0,54	117,91	2021
27688,80	%1,62	447,95	%1,17	323,67	%0,45	124,28	2022

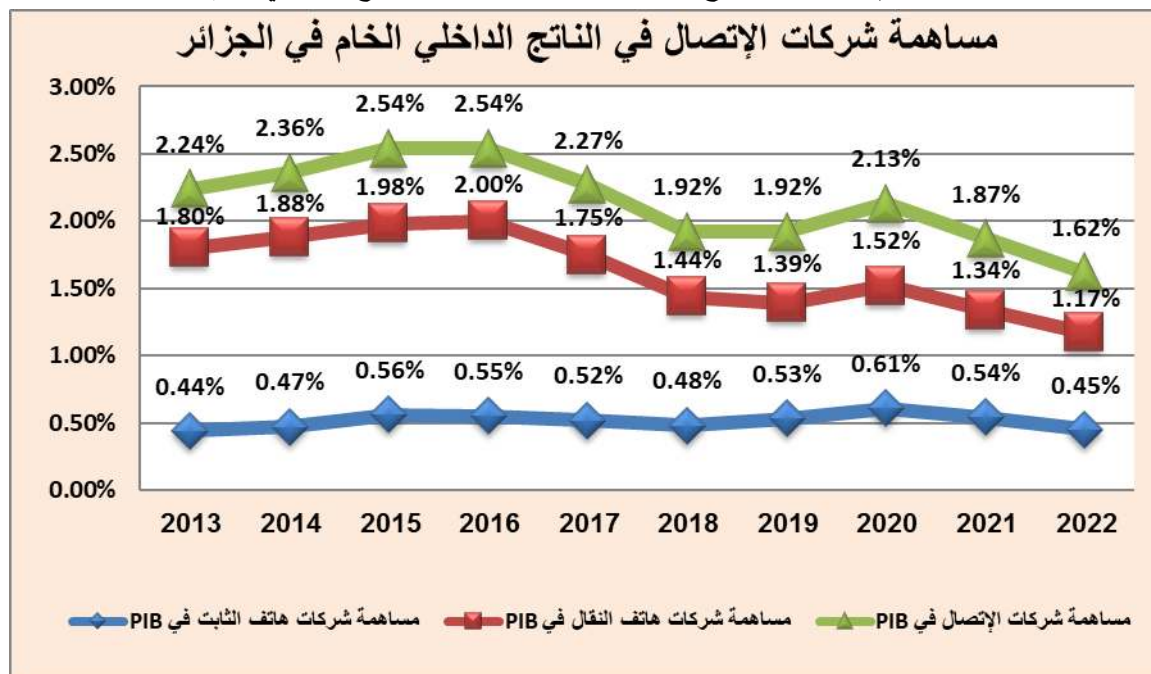
المصدر : إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

للسنوات (2013-2022) و تقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2021

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه الإرتفاع المتزايد لمداخل شركات قطاع الاتصالات بين سنتي (2013-2016) بحيث ارتفعت من 373,19 مليار دج ، الى 442,29 مليار دج لتحقيق هذه المرحلة أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الخام بـ 2,54% ويرجع هذا لمنح رخص الاستغلال للشبكات الجيل الثالث والرابع وتقديم خدمات والعروض جديدة ، ورغم من بداية تحسن مساهمة شركات هاتف النقل في الناتج الداخلي الخام لكنها لم تتجاوز 2%، أما مساهمة الهاتف الثابت لم تتخطى 0,62%، لينخفض بعدها تدريجيا ابتداء من سنة 2017 في المداخل القطاع الى غاية 2020، مما ساهم في تقلص وتقلبات نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام ، ليشهد ارتفاعا في مداخل شركات الاتصال بداية من 2021 الى غاية 2022، مما يشير إلى إستقرار نسبي أو تحسن في أداء قطاع الاتصالات إلا ان هذه المساهمة تبقى منخفضة وضعيفة بسبب سيطرة قطاع المحروقات على جزء كبير من الناتج المحلي الخام بإعتبار شركات الاتصالات جزء من قطاع الخدمات الذي

يعتبر من أكثر القطاعات التي تشهد نمواً وتحقيقاً للأرباح ، لذا يجب على الحكومة التركيز على هذا القطاع لما له من أهمية في دعم النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (311) : يوضح مساهمة شركات الاتصال في الناتج الداخلي الخام في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-11)

الفرع الثاني : متوسط الإنفاق الشهري للأفراد عبر شبكة الهاتف الثابت والنقل

تعتبر شركات الاتصال عنصراً أساسياً في تنمية الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. فهي تسهم في تمكين الشركات والأفراد من الوصول إلى المعلومات والتواصل بسرعة وكفاءة، مما يعزز التفاعل الاقتصادي ويعزز التواصل الاجتماعي، كما يؤدي التطور التكنولوجي دوراً مهماً في توجيه الإستهلاك وزيادة الطلب على الخدمات الاتصالات

الجدول رقم (3-12) : متوسط الإنفاق الشهري للأفراد عبر شبكة الهاتف الثابت والنقل

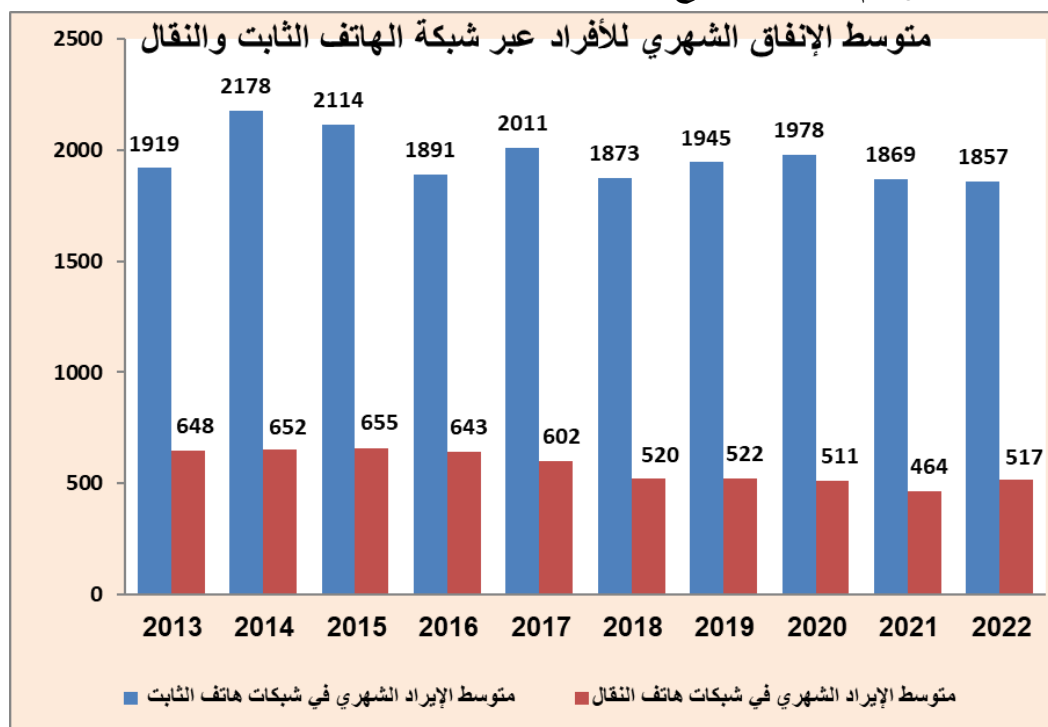
البيان السنوات	متوسط الإيراد الشهري في شبكات هاتف الثابت	متوسط الإيراد الشهري في شبكات الهاتف النقل	المجموع
2013	1919,00	648,00	2567,00
2014	2178,00	652,00	00,2830
2015	2114,00	655,00	00,2769

00,2534	643,00	1891,00	2016
00,2613	602,00	2011,00	2017
2393,00	520,00	1873,00	2018
2467,00	522,00	1945,00	2019
2489,00	511,00	1978,00	2020
2333,00	464,00	1869,00	2021
2374,00	517,00	1857,00	2022

المصدر : إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لسلطة الضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية للسنوات (2013-2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم الإستقرار لمتوسط الإيراد الشهري في شبكات الهاتف الثابت أي بين الإرتفاع والإخفاض ويظهر متوسط الإنفاق الشهري على مدى السنوات ،أي من سنة 2013 إلى سنة 2015، كان هناك ارتفاع ،لتشهد في سنة 2016 إنخفاض ، بينما تبعثها فترة من التذبذب بين السنوات 2017 و2020 ،لتنخفض من جديد بنسبة 5.5 % ، بداية من سنة 2021 فقد إنتقل من 1978 دج في سنة 2020 ، الى 1869 دج / الشهر في سنة 2021 ، بنفس الوتيرة قد سجل إنخفاض سنويا نسبته 1% في سنة 2022 وهذا راجع الى سياسة تخفيض أسعار الخدمات المقدمة من أجل إستقطاب أكثر عدد من الزبائن ، كما لاحظنا أن متوسط الإيراد الشهري للمشارك في شبكات الهاتف النقال لسنة 2014 عرف إرتفاعا بقيمة 4 دج وهذا بسبب طرح خدمة الجيل الثالث سنة 2013، لتراجع بداية من سنة 2016 ليصل متوسط الإيراد المشترك للهاتف النقال 520 دينار في 2018 مقابل 602 دينار في 2017 بانخفاض قدره 13.63%، ليتواصل عملية الإنخفاض تدريجيا الى غاية سنة 2022 وهذا راجع الى المنافسة بين متعاملي الهاتف النقال لتقديم أفضل الخدمات بأقل أسعار ممكنة وكذلك تداعيات جائحة كورونا وتأثيرها على متوسط الإنفاق عبر شبكات الهاتف الثابت كما هو موضح في الشكل البياني

الشكل رقم (3-12): يوضح متوسط الإنفاق الشهري للأفراد عبر شبكة الهاتف الثابت والنقال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-12)

المبحث الثالث : الموارد الجبائية المحصلة من شركات الاتصال في الجزائر

عرف سوق شركات الاتصال حيوية وفعالية كبيرة بعد الإنفتاح وهذا نتيجة المنافسة بين المتعاملين ، مما ساهم في زيادة الموارد الجبائية المحصلة من أنشطة هذه الشركات وفي هذا السياق سوف أهم المداخل الجبائية المحصلة على شركات الاتصال في الجزائر.

المطلب الأول : الضرائب المباشرة المستحقة على شركات الاتصال في الجزائر

سنتعرف في هذا المطلب على الموارد المحصلة من شركات الاتصال والمتمثلة في الضريبة على الأرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة و ضريبة الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور الرسم على رقم الأعمال

الفرع الأول : مساهمة حصيلة ضريبة على أرباح الشركات IBS للشركات الاتصال

هذه الضريبة مباشرة وسنوية تفرض على الأرباح التي تحققها شركات الاتصال كما هو موضح في الجدول

التالي

جدول رقم (3-13) : يمثل حصيلة ضريبة على أرباح الشركات IBS للشركات الاتصال

الوحدة مليار (دج)

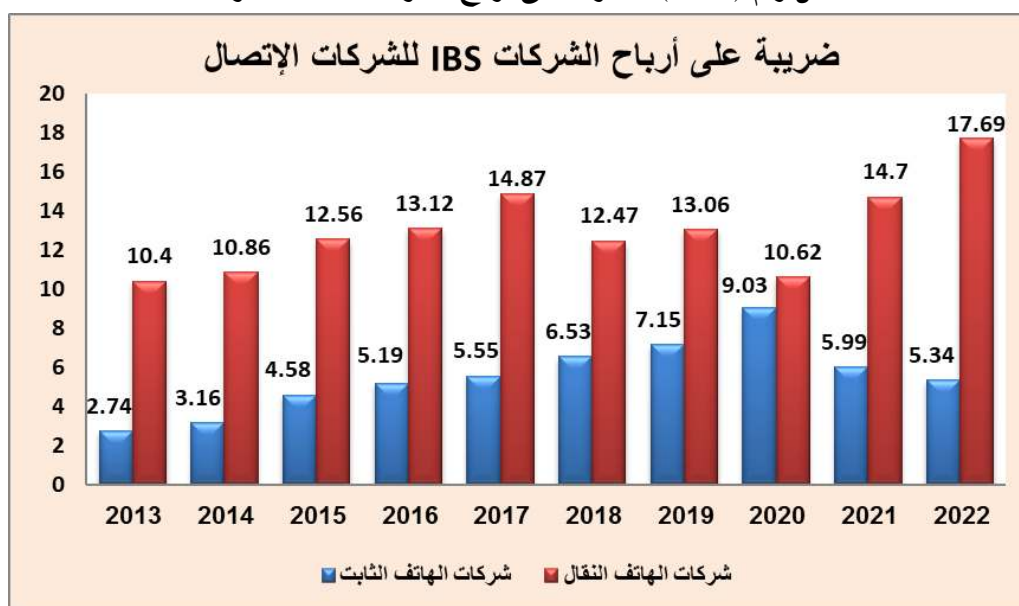
نسبة النمو (التغير) %	IBS	الهاتف النقال		الهاتف الثابت		الشركات السنوات
		النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
-	13,14	79,15%	10,40	20,85%	2,74	2013
6,7%	14,02	77,46%	10,86	22,54%	3,16	2014
22,3%	17,14	73,28%	12,56	26,72%	4,58	2015
6,8%	18,31	71,65%	13,12	28,35%	5,19	2016
11,5%	20,42	72,82%	14,87	27,18%	5,55	2017
-7,0%	19,00	65,63%	12,47	34,37%	6,53	2018
6,4%	20,21	64,62%	13,06	35,38%	7,15	2019
-2,8%	19,65	54,05%	10,62	45,95%	9,03	2020
5,3%	20,69	71,05%	14,70	28,95%	5,99	2021
11,3%	23,03	76,81%	17,69	23,19%	5,34	2022

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات DGE

معدل النمو السنوي للضرائب = $\left[\frac{\text{قيمة الضريبة للسنة الحالية} - \text{قيمة الضريبة للسنة السابقة}}{\text{قيمة الضريبة للسنة السابقة}} \right] \times 100\%$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حصيلة ضريبة على أرباح الشركات شهدت إرتفاع مابين سنة (2013-2017) حيث انتقلت من 13.14 مليار دج في نهاية سنة 2013 وصولا إلى 20.41 مليار دج في نهاية سنة 2017، لتعرف إنخفاضاً بشكل طفيف بداية من سنة 2018 وصولاً إلى سنة 2021، لتعاود الصعود بعدها سنة 2022 بمبلغ قدرة 20.03 مليار دينار ونلاحظ أن نسبة مساهمة شركات الهاتف النقال أكبر من شركات الهاتف الثابت بحيث تراوحت نسبة المساهمة أعلاها سنتي 2017 و 2022 بـ (72 % و 73 %) بمقدار (14.87) و(14.69) مليار دج علي التوالي، وهذا راجع إلى منح تراخيص إستغلال شبكات الجيل الثالث 2013 والجيل الرابع سنة 2016، مما سمح بتوسيع حظيرة المشتركين للشركات الاتصال، أما حصيلة شركات الهاتف الثابت كانت منخفضة وتراوحت نسبتها من (20.85 % إلى 45.95 %) سنتي 2013 و 2020 بمقدار (2.74) و(9.03) مليار دج علي التوالي ويرجع إنخفاض حصيلة الإجمالية لضريبة على أرباح الشركات أولاً بسبب تداعيات جائحة كورونا خاصة في سنة 2020 و 2021، ويرجع كذلك أيضاً إلى محدودية الوعاء الجبائي للشركات الاتصال ووجود تحرب ضريبي للشركات وخاصة أن النظام الجبائي يقوم على مبدأ التصريح من طرف المكلف بالضريبة ومنه نستنتج أن نسبة مساهمة هذه الضريبة منخفضة في تمويل الخزينة العمومية كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (313) : ضريبة على أرباح الشركات IBS للشركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-13)

الفرع الثاني : حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور للشركات الاتصال

أولا الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور هي ضريبة مباشرة تفرض وفق جدول وسلم تصاعدي لذا سندرس من خلال هذا الفرع الموارد الجبائية لضريبة على الدخل صنف الأجور والمرتببات من شركات الاتصال كما هو موضح في الجدول التالي

أولا : حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور IRG /S للشركات الاتصال

جدول رقم (3-14) : يمثل حصيلة ضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور للشركات

الاتصال

الوحدة مليار (دج)

نسبة النمو (التغير) %	IRG/S	الهاتف النقال		الهاتف الثابت		الشركات السنوات
		النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
-	3,19	74,61%	2,38	25,39%	0,81	2013
14,1%	3,64	74,45%	2,71	25,55%	0,93	2014
4,7%	3,81	74,28%	2,83	25,72%	0,98	2015
1,8%	3,88	73,45%	2,85	26,55%	1,03	2016
2,3%	3,97	73,05%	2,90	26,95%	1,07	2017
2,0%	4,05	72,84%	2,95	27,16%	1,10	2018
4,4%	4,23	71,63%	3,03	28,37%	1,20	2019
-3,5%	4,08	72,55%	2,96	27,45%	1,12	2020
1,2%	4,13	72,15%	2,98	27,85%	1,15	2021
7,0%	4,42	70,59%	3,12	29,41%	1,30	2022

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات DGE

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حصيلة الجبائية الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور في نمو من سنة الى أخرى، حيث انتقلت من 3,19 مليار دج، في نهاية سنة 2013 إلى 4.23 مليار دج في نهاية سنة 2019، ويفسر هذا الإرتفاع لسهولة تحصيل هذه الضريبة لأنها تقتطع من المنبع ، ويرجع كذلك للزيادة في الأجر الوطني المضمون ليصل حتى 18000 دج سنة 2012، لتشهد بعدها إنخفاضا بشكل ملحوظ بداية من سنة 2020 بمقدار 4,08 مليار دج، ويُفسر هذا الإنخفاض بالأساس إلى التعديلات في سلم الشرائح

للضريبة التي أقرتها الحكومة في قانون المالية التكميلي 2020 من خلال منح إعفاء من دفع الضريبة للمرتبات التي تقل عن 30000,00 دج، ومنح تخفيض ثاني للأجور التي تزيد عن 30000,00 دج وتقل عن 35000,00 دج التي كان لها تأثير في إنخفاض الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور، لتشهد من جديد إرتفاع وصولاً إلى 4,42 مليار دج في نهاية سنة 2022، والشيء ملاحظ هو أن مداخيل الجبائية للشركات الهاتف النقال أكبر من شركات الهاتف الثابت بحيث تراوحت من 2.38 مليار دج في نهاية سنة 2013 وصولاً إلى 3.12 مليار دج في نهاية سنة 2022 مقارنة بحصيلة شركات الهاتف الثابت التي لم تتجاوز 1.30 مليار دج وهذا يعني أن شركات الهاتف النقال تمتلك أكبر نسبة مساهمة بحكم المنافسة بين هذه الشركات، إلا أن نسبة مساهمة هذه الضريبة تبقى منخفضة في تمويل الخزينة العمومية كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (314) : يوضح حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور للشركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (314)

الفرع الثالث : حصيلة الرسم على رقم الأعمال TAP للشركات الاتصال

يعتبر الرسم على رقم الأعمال من الضرائب المباشرة يحسب على أساس المبلغ الخام للإيرادات خارج الرسم على القيمة المضافة ، التي تحققها شركات الاتصال خلال السنة ومنه سندرس في هذا العنصر الحصيلة الجبائية المحصلة من شركات الاتصال ومدى مساهمة هذا الرسم في تمويل الخزينة العمومية وفق الجدول التالي

أولا : حصيلة الرسم على رقم الأعمال TAP للشركات الاتصال

جدول رقم (315) : يمثل حصيلة الرسم على رقم الأعمال TAP للشركات الاتصال

(الوحدة مليار (دج)

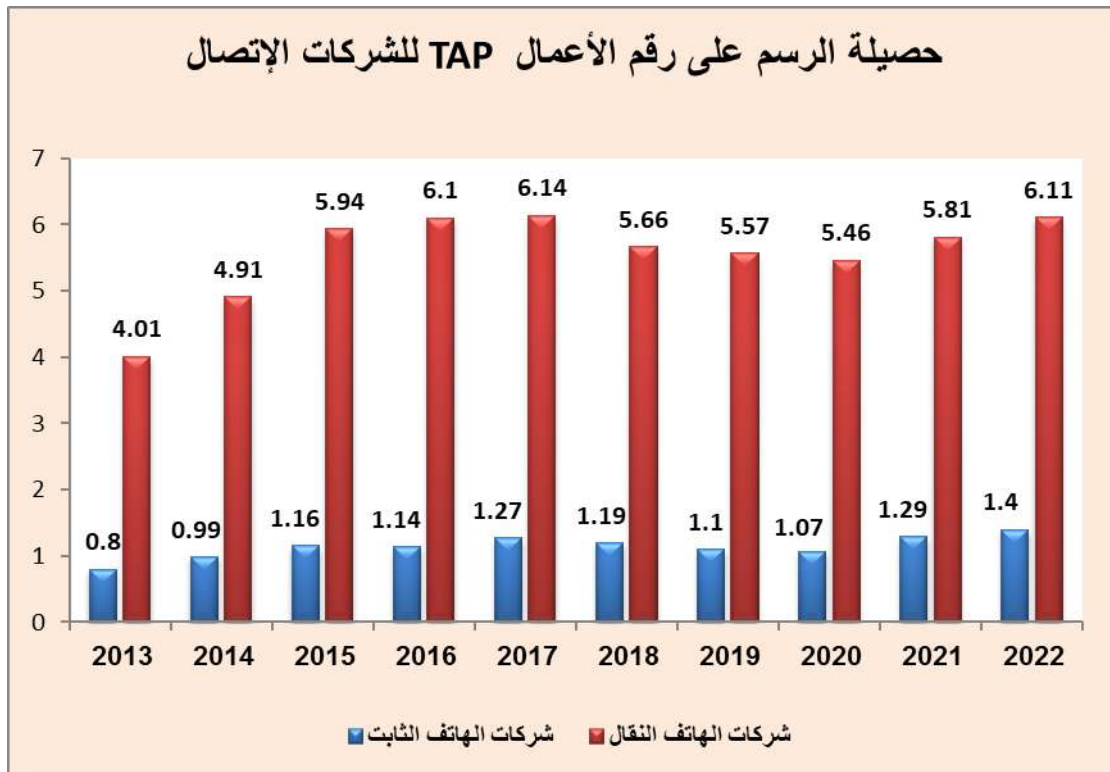
الشركات السنوات	الهاتف الثابت		الهاتف النقال		TAP	نسبة النمو (التغير) %
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %		
2013	0,80	16,63%	4,01	83,37%	4,81	-
2014	0,99	16,78%	4,91	83,22%	5,90	22,7%
2015	1,16	16,34%	5,94	83,66%	7,10	20,3%
2016	1,14	15,75%	6,10	84,25%	7,24	2,0%
2017	1,27	17,14%	6,14	82,86%	7,41	2,3%
2018	1,19	17,37%	5,66	82,63%	6,85	-7,6%
2019	1,10	16,49%	5,57	83,51%	6,67	-2,6%
2020	1,07	16,39%	5,46	83,61%	6,53	-2,1%
2021	1,29	18,17%	5,81	81,83%	7,10	8,7%
2022	1,40	18,64%	6,11	81,36%	7,51	5,8%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات DGE

من خلال الجدول أعلاه وبرغم من أن معدل هذا لا يتجاوز 2% وكذلك إتساع مجال تطبيقه، نلاحظ تذبذب في إيرادات الرسم على النشاط المهني للشركات الاتصال ، حيث ارتفعت إيراداته من سنة 2014 الى سنة 2017 بحيث وصلت حصيلته إلى أعلا مستوياته 7.41 مليار دج ، ثم قابله انخفاض بداية من سنة 2018 بنسبة 7,6% ، ليستمر الانخفاض الى غاية 2020 لتصبح قمته 6.53 مليار دج أي بنسبة 2.6% ، ويرجع تفسيره هذا الانخفاض خاصة في القطاع العام الى سياسية التقشف التي انتهجتها الدولة مما انعكس بدوره بشكل مباشر على أنشطة التجارية الشركات، مما أدى إلى انخفاض المورد الجبائي للرسم على

النشاط المهني، ليشهد بعدها إرتفاع وصولا إلى 7.51 مليار دج وبلغت نسبة نموه 5%، سنة 2022 ، وتبقى مساهمة شركات الهاتف الثابت ضعيفة لم تتجاوز 18% مقارنة بشركات الهاتف النقال التي وصلت نسبة مساهمتها الى أكثر من 82% ، و بحكم أن معدل الرسم يفرض على كل الأنشطة الخاضعة للضريبة على الأرباح الشركات وللضريبة على الدخل الإجمالي إلا أن حصيلته تبقى منخفضة في تمويل الخزينة العمومية كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (3-15) : يوضح حصيلة الرسم على رقم الأعمال TAP للشركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-15)

المطلب الثاني: الضرائب الغير المباشرة المستحقة على شركات الاتصال في الجزائر

الضرائب الغير المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الإستهلاك الإجمالي وهي تشمل المنتجات التي الغير خاضعة للرسم على الرقم الأعمال ، بحيث يستطيع المكلف بنقل عبئها الى شخص آخر أي يتحملها المستهلك النهائي

الفرع الأول : حصيلة الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات الاتصال

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من بين أهم الضرائب الغير مباشرة ، لذا سنتطرق الى حصيلة الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات الاتصال وقياس نسبة مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية

4-حصيللة الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات الاتصال

جدول رقم (316) : يمثل حصيللة الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات الاتصال

الوحدة مليار (دج)

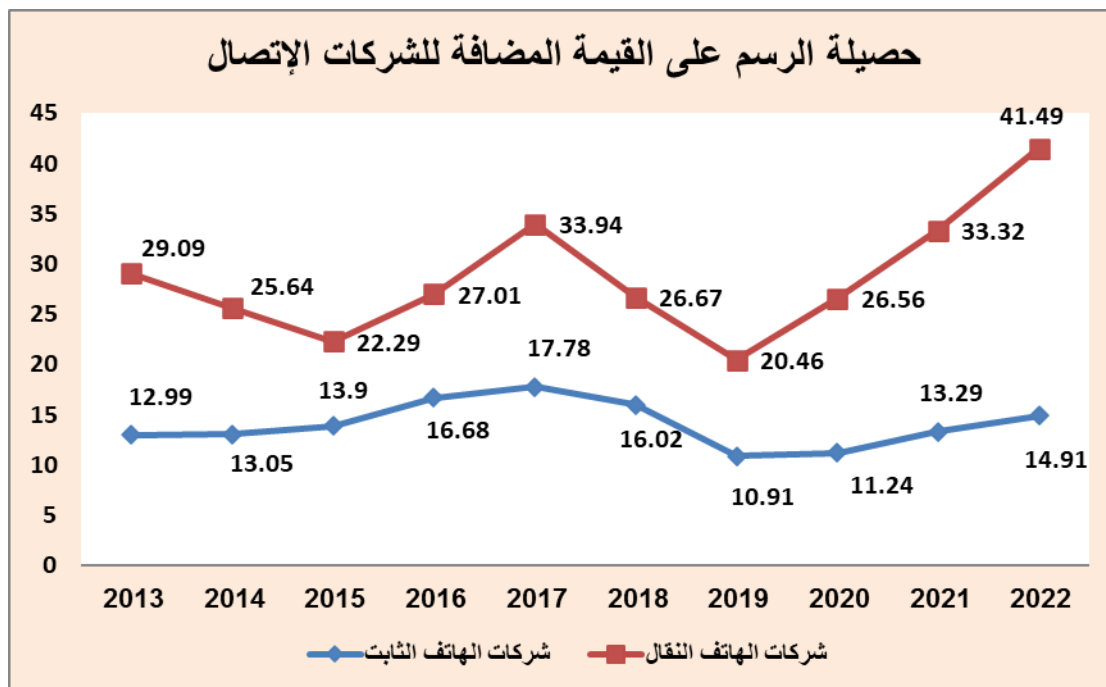
نسبة النمو (التغير) %	TVA	الهاتف النقال		الهاتف الثابت		الشركات السنوات
		النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
-	42,08	69,13%	29,09	30,87%	12,99	2013
-8,1%	38,69	66,27%	25,64	33,73%	13,05	2014
-6,5%	36,19	61,59%	22,29	38,41%	13,90	2015
20,7%	43,69	61,82%	27,01	38,18%	16,68	2016
18,4%	51,72	65,62%	33,94	34,38%	17,78	2017
-17,5%	42,69	62,47%	26,67	37,53%	16,02	2018
-26,5%	31,37	65,22%	20,46	34,78%	10,91	2019
20,5%	37,80	70,26%	26,56	29,74%	11,24	2020
23,3%	46,61	71,49%	33,32	28,51%	13,29	2021
21,0%	56,40	73,56%	41,49	26,44%	14,91	2022

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات DGE

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الجبائية للرسم على القيمة المضافة تعتبر عالية مقارنة بالضرائب السابقة ويعود السبب في ذلك إلى أنه يتمتع بقاعدة جبائية واسعة وإتساع نطاق تطبيقه ، ويتم فرضه على جميع المعاملات بغض النظر عن طبيعتها ، ومن بين الأسباب الأخرى هو قلة الإعفاءات ويصعب التهرب منه لأنه يفرض عند حدوث عملية المعاملة ويرجع كذلك إلى زيادة الكبيرة في حجم الاستهلاك ، بحيث وصلت إلى 72,51 مليار دج في سنة 2017 بمعدل نمو قدر بـ 18.4 % ، ويرجع سبب هذا النمو إلى التعديلات في معدلات الرسم بحيث ارتفعت بنسبة 2% للمعدل العادي 19%، والمعدل المخفض 9% وبسبب تداعيات جائحة كورونا عرف هذا الرسم إنخفاضاً ، ليشهد بعدها إنتعاشاً بحيث وصلت قيمة مساهمته إلى 56.40 مليار دج في نهاية 2022 ، ويتبين من الجدول أعلاه هيمنة جباية شركات الهاتف النقال بنسب مهمة تتراوح ما بين 61 % إلى 73 % في تمويل الحصيللة المالية للرسم على القيمة المضافة مقارنة بشركات الهاتف

الثابت، ومنه تمثل حصيلة الرسم على القيمة المضافة أكبر نسبة مساهمة في جباية شركات الاتصال لتمويل خزينة العمومية مقارنة كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (316) : يوضح حصيلة الرسم على القيمة المضافة TVA للشركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (3-16)

المطلب الثالث : قياس مساهمة الموارد الجبائية لشركات الاتصال في الجباية العادية

يُعتبر قياس مساهمة الموارد الجبائية لشركات الاتصال في الجباية العادية أداة مهمة لمقارنة الإيرادات الجبائية التي يتم جمعها من هذه الشركات بإيرادات الجباية العادية كما تساهم في عمليات تقييم وكفاءة وفعالية النظام الجبائي لزيادة الإيرادات الجبائية لتمويل الخزينة العمومية

الفرع الأول : حصيلة ضرائب ورسوم للشركات الاتصال

تسمح هذه المقارنة بتحديد نسبة الإيرادات الضريبية مقارنةً بالإيرادات الإجمالية، والتي تعكس مدى مساهمة شركات الاتصالات في الجباية بالنسبة لحجم أعمالها الإجمالي.

جدول رقم (3-17) : يمثل حصيلة ضرائب ورسوم للشركات الاتصال

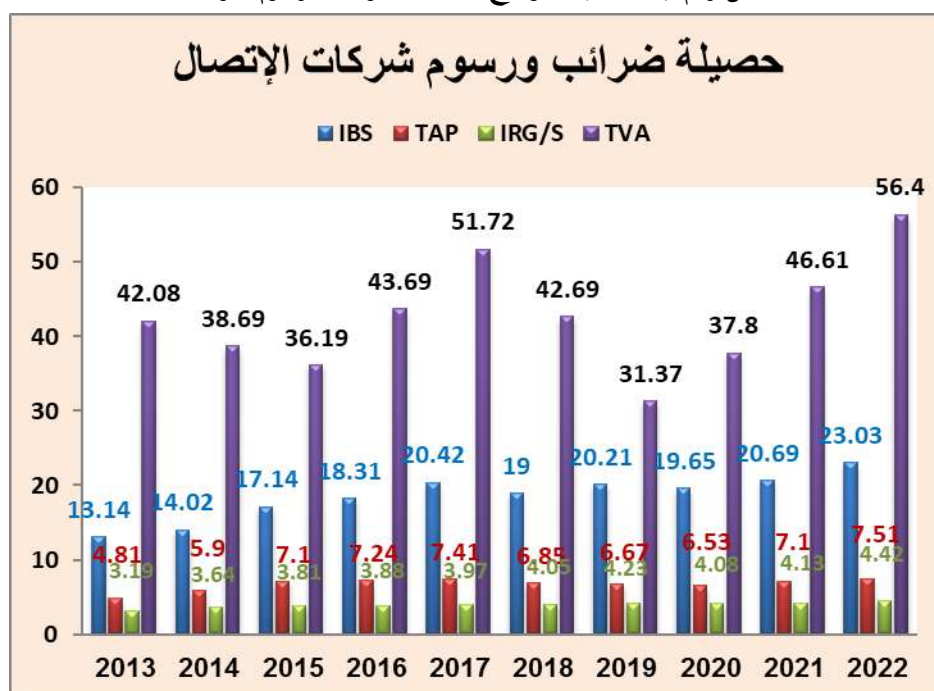
الوحدة مليار (دج)

السنوات	IBS	TAP	IRG/S	TVA	جبابة شركات الاتصال	نسبة النمو (التغير) %
2013	13,14	4,81	3,19	42,08	63,22	-
2014	14,02	5,90	3,64	38,69	62,25	-1,53%
2015	17,14	7,10	3,81	36,19	64,24	3,20%
2016	18,31	7,24	3,88	43,69	73,12	13,82%
2017	20,42	7,41	3,97	51,72	83,52	14,22%
2018	19,00	6,85	4,05	42,69	72,59	-13,09%
2019	20,21	6,67	4,23	31,37	62,48	-13,93%
2020	19,65	6,53	4,08	37,80	68,06	8,93%
2021	20,69	7,10	4,13	46,61	78,53	15,38%
2022	23,03	75,1	4,42	56,40	91,36	16,21%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات **DGE**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل مجموع الضرائب والرسوم المشكلة للحصيلة الجبابة لشركات الاتصال بان حصيلة الرسم على القيمة المضافة الضريبة شكلت نسبة مهمة في تحصيل الجبائي للشركات الاتصال بنسب أكثر من 62 % بمبلغ يصل إلى **40,56** مليار دج في نهاية سنة 2022، في حين تأتي ضريبة على أرباح الشركات بعدها بحصيلة أقل لم تتجاوز نسبة 25% في حدود **03,23** مليار دج ، ثم نجد الرسم على النشاط المهني فلم يتجاوز نسبة مساهمته 8% وأعلى مقدار ساهمة به هو **7,51** مليار دج ، وأما الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور التي سجلت أضعف مساهمة فلم تتجاوز 4% **42,4** مليار دج، في تمويل الخزينة العمومية ، كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل رقم (3-17) : يوضح حصيلة ضرائب ورسوم شركات الاتصال



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-17)

الفرع الثاني : قياس مساهمة جباية شركات الاتصال في الجباية العادية

قياس مساهمة جباية شركات الاتصال في الجباية العادية يعد أمرًا مهمًا للدولة والإدارة الجبائية في فهم كيفية تأثير هذه الشركات على الاقتصاد وعلى الإيرادات الجبائية ، وتأتي هذه المساهمة كجزء من التزامها بالقوانين الجبائية والمالية.

جدول رقم (3-18) : يمثل مساهمة جباية الشركات الاتصال في الجباية العادية

الوحدة مليار (دج)

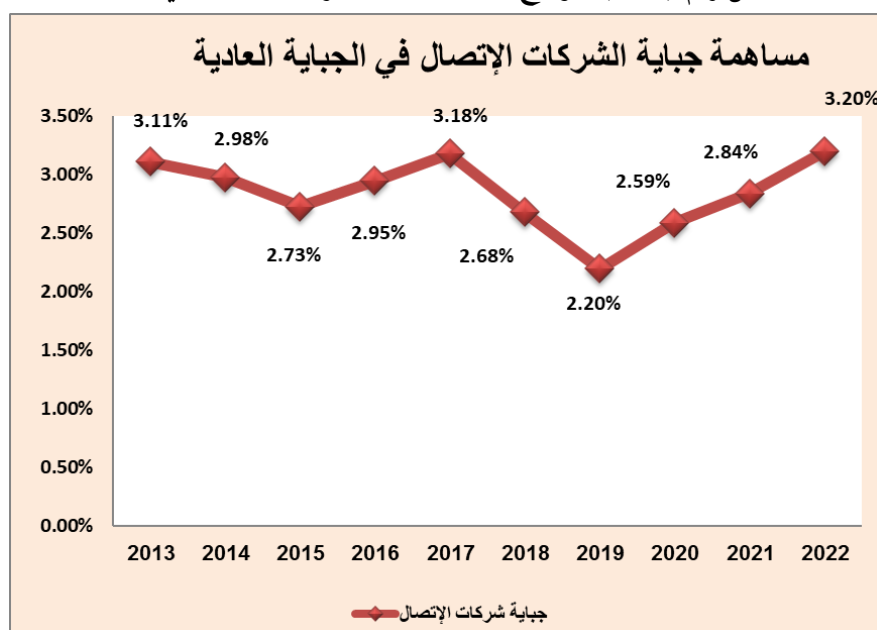
السنوات	جباية شركات الاتصال	الجباية العادية	نسبة المساهمة	نسبة النمو (التغير) %
2013	63,22	2031,00	%3,11	–
2014	62,25	2091,40	%2,98	–%4,38
2015	64,24	2354,70	%2,73	–%8,34
2016	73,12	2482,20	%2,95	%7,98
2017	83,52	2630,00	%3,18	%7,80
2018	72,59	2711,80	%2,68	–%15,71

2019	62,48	2843,50	2,20%	17,91%-
2020	68,06	2625,20	2,59%	17,99%
2021	78,53	2761,80	2,84%	9,68%
2022	91,36	2857,86	3,20%	12,43%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات DGE

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في الموارد الجبائية لشركات الاتصال بين الإرتفاع والإنخفاض ، بحيث لاحظنا هبوط طفيف في الحصيلة سنة 2014 بنسبة الإنخفاض قدرت بـ 4,38% ، لتشهد من جديد إرتفاعا بداية من 2015 وصولا الى 83,52 مليار دج في نهاية سنة 2017 أي بنسبة نمو قدرت 7,80% ، لتشهد بعدها الحصيلة الجبائية أدنى مستوياتها في سنة 2019 ، بحيث وصلت قيمتها عند 62,48 مليار دينار، أي بنسبة إنخفاض قدرت بـ 17,91% ، ويرجع هذا الإنخفاض ملحوظ أولا الى تداعيات الأزمة التي شهدتها الجزائر في فيفري 2019 وبعدها جائحة كورونا وآثارها على التحصيل الجبائي في آجالها القانونية، ولتنتعش بعدها وصولا الى 91,36 مليار دج في نهاية سنة 2022، بنسبة نمو وصلت الى 12,43% وهي أعلى نسبة مساهمة المحصلة لصالح الخزينة العمومية خلال فترة الدراسة ، ويُفسر هذا التحسن بالأساس الى بداية الإنتعاش الاقتصادي ، إلا أن نسبة مساهمة جبائية شركات الاتصال تبقى منخفضة في الجبائية العادية مقارنة بشركات الأخرى في تمويل الخزينة العمومية ، كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (318): يوضح مساهمة جبائية الشركات الاتصال في الجبائية العادية



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-18)

خلاصة الفصل

من خلال ماتم دراسته في هذا الفصل وبناءا على المعطيات المتحصل عليها ، قمنا بتحليل البيانات في الجداول والأشكال البيانية وتم التوصل الى عدة نتائج نذكرها فيما يلي :

بالنسبة للمؤشرات السوق لاحظنا إستحواذ شركة موبيليس الى غاية 2022 على أكبر عدد من المشتركين بداية من سنة 2016 بنسب تفوق 40% ، تليها مباشرة شركة جازي بنسبة 34% ثم أوريدو بنسبة 26% ، بالإضافة الى ذلك إنتعاشا وتطور في حظيرة الإنترنت مقارنة بحظيرة الهاتف وهذا راجع لتطور الإنترنت الثابت والنقل ، سيطرة الإشتراكات السكنية لشبكة الهاتف الثابت، بنسبة أكثر من 80 % ، ويمكن ارجاع سبب هذا لإنتشار إستعمال الانترنت عن طريق ADSL ، أما فيما يخص تحليل المؤشرات الاقتصادية بلغ رقم الأعمال المحقق الى 447,95 مليار دج و إستحواذ شركات الهاتف النقل على أكبر الإيرادات بقيمة 323,67 مليار دج بنسب أكثر من 70%، وهذا راجع إلى التطور التكنولوجي المتزايد للاتصالات الهواتف النقالة ونلاحظ أن نسبة مساهمة حصيلة **IBS** للشركات الهاتف النقل أكبر من شركات الهاتف الثابت بحيث تراوحت نسبة مساهمتها خلال مدة الدراسة بـ (65% و 79%) بمقدار (10,40) و (17,69) مليار دج نلاحظ أن حصيلة الجبائية الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور بلغت 4,42 مليار دج ، وأن مداخيل **IRG / S** للشركات النقل أكبر من شركات الثابت بحيث تراوحت من 2.38 مليار دج في نهاية سنة 2013 وصولا إلى 3.12 مليار دج في سنة 2022 مقارنة بحصيلة شركات الهاتف الثابت التي لم تتجاوز 1.30 مليار دج وهذا يعني أن شركات الهاتف النقل تمتلك أكبر نسبة مساهمة بحكم المنافسة بين هذه الشركات

وتبقى مساهمة **TAP** شركات الهاتف الثابت ضعيفة لم تتجاوز 1،40 مليار دج، مقارنة بشركات الهاتف النقل التي وصلت 14,6 مليار دج ، بحيث وصلت حصيلة الإجمالية الرسم على رقم الأعمال للشركات الاتصال بلغت أعلاه 41,7 مليار دج .

ويتبين من خلال ما دراسته مدى هيمنة **TVA** شركات الهاتف النقل مقارنة بشركات الهاتف الثابت ، نلاحظ أن الإيرادات الجبائية للرسم على القيمة المضافة تعتبر عالية مقارنة بالضرائب السابقة ، بحيث وصلت قيمة مساهمته الى 56,46 مليار دج في نهاية 2022

إتضح من خلال الدراسة أن هناك تذبذب في الموارد الجبائية لشركات الاتصال بين الإرتفاع والإنخفاض ولتنتعش بعدها وصولا الى 91,36 مليار دج في نهاية سنة 2022 ، إلا أن نسبة مساهمة جباية شركات الاتصال تبقى منخفضة في الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية

الخاتمة

هدفت الجزائر من خلال الإصلاحات الجبائية إلى إيجاد بدائل حقيقة للزيادة موارد المالية للخرينة العمومية وذلك عن طريق بناء نظام جبائي يسمح بتوسيع نطاق الجباية العادية لتحل محل الإيرادات الجبائية البترولية، باعتبار جباية الشركات الاتصال تعد من الجباية العادية فهي تعتبر من بين مصادر المستحدثة في تمويل الخزينة العمومية، ذلك بعد موافقة الدولة على إجراء إصلاحات معمقة للقطاع البريد والمواصلات من خلال إصدار قانون جديد للقطاع الاتصالات الذي ساهم في تحريره وفتحه للمنافسة، وبهذا وضع حداً لعملية إحتكار الدولة لنشاطات الاتصالات، بالإضافة الى ذلك فقد تسارعت وتيرة نمو قطاع شركات الاتصال وعرف إنتعاشا ملحوظا وخاصة شركات الاتصال المختصة في تقديم خدمات الاتصالات اللاسلكية، ولمواكبة تطور سوق الاتصالات تم سن قانون 1804 سنة 2018، الذي يحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية الذي تم بموجبه إلغاء قانون 03 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما تم إستبدال سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية .

وتنوع أهمية شركات الاتصال من أهمية قطاع الخدمات الذي يعتبر أحد البنى التحتية لتنمية وتطوير الاقتصاد بشكل عام، لذلك أولت الإدارة الجبائية من خلال الإصلاحات المستحدثة عناية خاصة لهذه الشركات الكبرى من خلال إستحداث مديرية خاصة بكبريات المؤسسات، وهي الادارة الجبائية المكلف بتسيير ملفات شركات الاتصال والتي أوكلة لها مهمة تبسيط الإجراءات القانونية الجبائية فيما يخص مهام الوعاء، التحصيل، المراقبة، ومنازعات والإستقبال في هيئة واحدة، من بين المحاور الأساسية والجوهرية لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية هو إطلاق البوابتان الإلكترونية "جبايتك" و "مساهمتيك" الخدمة فهي تعتبر تكريسا للقاعدة الاقتصادية في نفقات فرض الضريبة، وزيادة التحصيل الجبائي وإرساء وبناء علاقة ثقة بين المكلف (شركات الاتصال) الإدارة الجبائية (ومديرية كبريات المؤسسات) .

أما فيما يخص العائدات الجبائية المتأتية من شركات الاتصال هي نفسها الضرائب والرسوم المستحقة على باقي الشركات الخدمات الكبرى ، بالإضافة الى ذلك يعتبر الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على أرباح الشركات من اهم الموارد الجبائية المحصلة ، ثم يأتي الرسم على النشاط المهني، والإقتطاعات من المصدر الواجب دفعها على الأجور والمرتبات والتعويضات، بنسب ضعيفة في تمويل الخزينة العمومية.

وعلى ضوء ماء سبق حاولنا في دراستنا الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وإبراز دور جباية شركات الاتصال في تمويل الخزينة العمومية ، والإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة والفرضيات المقترحة ، سوف نورد نتائج إختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة كمايلي:

1 نتائج إختبار الفرضيات

✓ الفرضية الأولى:

وإستنادًا الى ماتم دراسته يثبت بأن الإصلاحات التي إتخذتها الجزائر من خلال إصدار القانون رقم 03 2000، الذي أدى وتحرير سوق الاتصالات للمنافسة من خلال منح رخص للإستغلال شبكات الهاتف ، كما تبين لنا أن برنامج الإصلاحات الجبائية التي باشرتها الجزائر وذلك بإعادة تنظيم هيكلها لاسيما إستحداث مديرية كبريات المؤسسات وهي الإدارة المكلفة بتسيير ملفات شركات الاتصال، وتعميم رقمنة مصالح إدارتها الجبائية لتحسين نوعية خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم المقدمة للمكلفين بالضريبة للتحقيق النجاعة في التحصيل الجبائي للزيادة تمويل الخزينة العمومية، وهذا ما يثبت فعلا صحة الفرضية الأولى.

✓ الفرضية الثانية :

أثبتت الدراسة التطبيقية صحة الفرضية الثانية وهذا بتحقيق الرسم على القيمة المضافة للأعلى نسبة مساهمة تليه مباشرة الضرائب على أرباح الشركات وهم من أهم الموارد الجبائية المتحصل عليها من شركات الاتصال المدروسة ، وهذا راجع الى التمتع بقاعدة جبائية واسعة في فرض تطبيقهم ، مقارنة بالضرائب والرسوم المستحقة الأخرى التي سجلت موارد جبائية ضعيفة.

✓ الفرضية الثالثة :

كما أثبتت النتائج المتحصل عليها بأن جباية شركات الهاتف النقال تساهم بشكل أكبر مقارنة بشركات الهاتف الثابت في تمويل الخزينة العمومية ، وهذا راجع الى عدد الشركات وكذلك إرتفع الحظيرة الإجمالية للمشاركين ، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ، إلا أن هذه المساهمة تبقى ضعيفة في الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية .

2 نتائج الدراسة:

بعد صدور القانون للاتصالات، شهد هذا القطاع إنفتاحاً وتطوراً كبيرين وخاصة في مجال شركات الهاتف النقال.

سمح برنامج عصنة الإدارة الجبائية بإستحداث مديرية كبريات المؤسسات

تلتزم كافة شركات الاتصال بالتصريحات والالتزامات الجبائية المفروضة عليها في النظام الجبائي .
عدم إستقرار القوانين الجبائية من خلال التعديلات المستمرة للقانون المالية .
أدت المنافسة بين شركات الاتصال الى تحسن الخدمات ، وتوسع نطاق التغطية عبر التراب الوطني ، مما
ساهم في زيادة عدد الإجمالي للمشاركين 54، 59 مليون مشترك في نهاية 2022
إستحواذ شركات الهاتف النقال على أغلبية المشاركين واصلت شركة موبيليس الصدارة بداية من سنة
2016 بنسب تفوق 40%، تليها مباشرة شركة جازي بنسبة 34% ثم أوريدو بنسبة 26%، الى غاية
2022.

حققت المؤشرات الاقتصادية إنتعاشاً ونموً مستمراً إذ بلغ رقم الأعمال الإجمالي 447،95 مليار دج ،
بحيث سيطرت شركات الهاتف النقال على أغلب الإيرادات بنسب أكثر من 70% .
حصيلة TVA سجلت أعلى نسبة مساهمة لها ب 62% في تحصيل الجبائي للشركات الاتصال بمبلغ
قدره 56، 40 مليار دج ، تليها مباشرة حصيلة IBS بنسبة لم تتجاوز 25% في حدود 03،23 مليار دج ،
ثم يأتي TAP بنسبة لم تتجاوز 8% وأعلى مقدار مساهمة له ب 7،51 مليار دج ، وأما إيرادات IRG/S
التي سجلت أضعف مساهمة فلم تتجاوز 4% أي في حدود 42،4 مليار دج، في تمويل الخزينة العمومية .
هيمنة جباية شركات الهاتف النقال بنسب مساهمة تفوق 70% من الحصيلة الإجمالية، مقارنة بشركات
الهاتف الثابت في تمويل الخزينة العمومية.

تذبذب في الموارد الجبائية لشركات الاتصال، لتنتعش بعدها وصولاً إلى يصل إلى 91،36 مليار دج في
نهاية سنة 2022، إلا أن نسبة مساهمتها لم تتجاوز 3،20% في الجباية العادية ، وهي نسبة ضعيفة في تمويل
الخزينة العمومية

3 الإقتراحات :

من خلال النتائج المتحصل عليها، يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات وهي :
العمل على تحديث الأطر المؤسسية والقانونية المناسبة للاستثمار في قطاع الاتصالات ، بما تتوافق مع
القوانين الدولية، لتعزيز ثقة المستثمرين لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في نقل و إدخال
تكنولوجيا متطورة وخاصة في مجال الاتصالات السلكية

تحديث البنية التحتية الداعمة لقطاع الاتصالات السلكية اللاسلكية
منح تحفيزات ومزايا لشركات الاتصال لتوسيع نطاق تغطيتها لكافة التراب الوطني

تحسين فعالية أداء النظام الجبائي للتعبعة المزيد من الإيرادات الجبائية وهذا من خلال مجابهة الغش والتهرب الضريبي اللذان يتسببان بخسائر مالية كبيرة للخزينة العمومية

العمل على تسريع وتيرة رقمنة المصالح الجبائية وتوسيع خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم ومنح مزايا لشركات التي تفي بالتزاماتها إلكترونيا .

تخفيف وتبسيط الإجراءات الجبائية وخاصة المتعلقة بالتحصيل الجبائي

توطيد وتعزيز العلاقة بين المكلفين بالضريبة والمصالح الجبائية

تعميم نشر كل التدابير، والنصوص والتنظيمات ذات الطابع الجبائي وتعزيز الإستقرار القوانين الجبائية .

تحسين وتطوير مهارات وقدرات المهنية للموارد البشرية ، للمواكبة عصرنه تسيير الإدارة الجبائية والمرافقة التحول الرقمي .

الحرص أكثر على إستقلالية سلطة الضبط الاتصالات الإلكترونية من خلال تكريس ضمانات قانونية التي تضمن الفصل العادل للنزاعات بين المتعاملين

4آفاق الدراسة :

من خلال ما تم التطرق له يمكن لهذه الدراسة أن تكون منطلق للدراسات مستقبلية ونذكر منها مايلي :

مساهمة شركات الاتصال في تعزيز رقمنة الإدارة الجبائية

مكانة جباية شركات الاتصال في الجباية العادية .

القيمة المضافة للشركات الاتصال في الاقتصاد الجزائري

شركات الاتصال في الجزائر بين الإنفتاح و الإستحواذ

وفي الأخير نرجو أننا وفقنا في إثراء ومعالجة هذا الموضوع المهم الذي يفتح آفاقا في البحث فيه مستقبلا

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 الكتب

1. إبن منظور، لسان العرب، ج 1، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 2014.
2. بشير العلاق، الاتصال في المنظمات العامة، عمان، الأردن، دار اليازوري، 2009.
3. البطريق يونس أحمد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
4. حسن رضا النجار، تكنولوجيا الاتصال.. المفهوم و التطور، أبحاث المؤتمر الدولي الإعلام الجديد (تكنولوجيا جديدة، لعالم جديد)، جامعة البحرين 7-9 أبريل 2009، منشورات جامعة البحرين، ط 2009
5. حسن عماد مكاي، محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ط 1، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
6. حسين تونسني، تطور رأس المال الشركة ومفهوم الربح في الشركات التجارية، دار الخلدونية، الطبعة 1، الجزائر، 2008
7. حميد الطائي، بشير العلاق، أساسيات الاتصال (نماذج ومهارات)، عمان، الأردن، دار اليازوري، 2009
8. حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
9. خالد منصر، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة واغتراب الشباب، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2016.
10. رزاق الله العربي بن مهدي، الوجيز في القانون التجاري الجزائري، ط 04، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008. سامية قطوش، عولمة الاتصال، دار الخلدونية، الجزائر، ط 2017
11. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، دار صفحات الزرقاء، الجزائر، سنة 2017. طارق الحاج، المالية العامة، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
12. صالح بزة، أمينة بن خرناجي، جباية المؤسسة، دار الباحث للنشر، برج بوعريش، الجزائر، طبعة 2020
13. عبد الرزاق محمد الدليمي، علوم الاتصال في القرن الحادي والعشرون، عمان، الأردن، دار اليازوري، 2019.
14. عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجباي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
15. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.
16. عبيدة صبطي، فكري لطيف متولي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتطبيقاتها في مجال التعليم، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر 2017.
17. عيسى سماعيل، جباية ومحاسبة المؤسسة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، ط 1، 2021.
18. فضيل دليو، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة بعض تقنياتها الحديثة، ط 1، دار هومة، الجزائر، 2014.
19. فضيل دليو، تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
20. محمد الحلاق، عبد الهادي الحردان، دراسات في التشريع الضريبي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، 2010/2011.
21. محمد عباس محمزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2008.
22. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغداد، الجزائر، 2003.
23. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، (ط 01)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

2 الرسائل و الأطروحات الجامعية

الأطروحات الدكتوراه

1. بن صديق زوييدة، المركز القانوني للمكلف بالضريبة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د، في القانون العام، فرع قانون الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر. 01، 2022/2023.
2. حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
3. خالدي فراح، دور نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة مؤسسات الاتصال في الجزائر (موبيليس، جازي، نجمة) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علوم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - 2013/2014.
4. دنداني محمد أمين، بوابة الجيل الثالث للهاتف النقال كحافز لزادة فعالية الحكومة الإلكترونية وترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسويق، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019.
5. عايد كمال، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيراتها على قيم المجتمع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية، تخصص علم الاجتماع الاتصال، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2017.
6. عبد القادر براينيس، التسويق في المؤسسات الخدمات العمومية، (دراسة حالة قطاع البريد والمواصلات في الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2007.

7. عزوز وافية، جودة الخدمات التسويقية وأثرها على الميزة التنافسية في المؤسسة الخدمية، دراسة حالة مؤسسة موبيليا أسطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في العلوم التجارية، تخصص: اتصال تسويقي، جامعة البليدة 2، السنة الجامعية 2018/2019.
 8. قرقوس فتيحة، مديرية كبريات المؤسسات، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر-01، 2016/2017.
 9. قفايفية نجا، العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية للفترة 1999-2019 أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة 2021/2022.
 10. كريمة شعبان، إستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الوسط الأسري، أطروحة دكتوراه في قسم الإعلام، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر-3، 2014/2015.
 11. مبروك حجار، تقوم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، أطروحة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1-، 2015/2016.
 12. مبلود بن غماري.. الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة أبو بكر بالقلايد تلمسان، الجزائر، (2017/2018).
 13. نجوى سعودي، مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014/2015.
 14. نظيرة قلايدي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016/2017.
 15. مخلوف إيمان، متطلبات تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الشفافية وضبط الوعاء الضريبي أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2018/2019
الرسائل الماجستير
 16. بلجيرة سمراء، إستراتيجيات تدويل الإنتاج في خدمات الاتصالات، شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، 2012/2013.
 17. تاوي عبد المنعم، دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر الفترة من 2000 إلى 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: العلوم الاقتصادية، فرع: دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2005/2005.
 18. رجاشته عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018/2019.
 19. سفيان سخري، النظام القانوني للخزينة العمومية (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2013.
 20. محمد يوسف الشخانة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان الأردن 2014/2015.
 21. مشيد سليمة، النظام القانوني للاستثمار في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003/2004.
- 3المقالات العلمية
1. بن بويش رضا، بن الجوزي محمد، مكانة الجباية العادية في تمويل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (2009-2019)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (12)، العدد 01 (2021).
 2. بن خرناجي أمينة، دراسة لتطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (02)، العدد 02 (2018).
 3. بن صغير عبد المومن، واقع إشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر/ صعوبات الاقتطاع، وأفاق التحصيل، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول (2013).
 - أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مجلة القانون العقاري، العدد 15، السنة 2021.
 4. بن طالب سماحية، بن العايب أبو بكر، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990-2022)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، (أوت 2023).
 5. بن قرينة محمد حمزة، خضارة سعادة، واقع قطاع الاتصالات في الجزائر للفترة الممتدة (2006-2016)، مجلة العوم الإنسانية العدد 48 سنة 2017.
 6. حنان بن عاتق، " الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية "، مجلة دراسات جبائية، العدد 33، (ديسمبر 2013).
 7. خواني ليلي، شعيب بغداد، تعديل الإطار التنظيمي لتهنية أرضية للاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، استثمار مجموعة أوراس كوم في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01 سنة 2019.
 8. خير الدين شروطي، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر (دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البلدية)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (01)، السنة (2022).
 9. سايج جبور، عزوز علي، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (14)، العدد (19) 2018.

قائمة المصادر والمراجع

10. سيرير الحرتسي خديجة، ضمانات معاملة الدولة الجزائرية للمستثمر الاجنبي، في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، العدد 4 مجلد 54 ، سنة 2017
11. سعد محمود الكواز، احمد طارق محمود الاغا، التغيير والانفتاح لخدمات الاتصالات والمعلومات وأثره في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة والنامية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد(5) ، العدد 14، السنة 2009 .
12. سيليني جمال الدين ، محمد طالي ، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على إستقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا ، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02 ، جانفي 2021 .
13. سعادة فاطمة الزهرة ، مسعودي خيرة ، الرسم علة القيمة المضافة في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ، العدد 8 ، جوان 2018 .
14. ششوي حسني ، عبان شهرزاد، أثر مداخيل الجبائية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000 2019 ، مجلة دراسات جبائية ، المجلد (09) ، العدد 02 (2020) .
15. عبد الحق قنون ، رم قنون ، الواقع الاقتصادي لقطاع الاتصالات في الجزائر ، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، المجلد(01) ، العدد(01)، السنة 2020 .
16. عبد الله العمراني ، محمد السحيباني، منتجات شركات الاتصالات للأفراد في المملكة العربية السعودية ، دراسات فقهية تطبيقية للمركز المتميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية ، 2013 .
17. علي جميل ، شركة العقود في الفقه الإسلامي ، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 16، سنة 2013 .
18. علي سنوسي ، عبد الفتاح داودي، دور المنظومة التشريعية في تحسين أداء قطاع الاتصالات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية العدد 2 سنة 2022 .
19. علي عزوز، الإصلاحات النظام الجبائي وإنعكاساتها على تطور الجبائية المحلية في الجزائر، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات" ، المجلد (01)، العدد (01) 2012 .
20. عيسى سماعيل ، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15 (خاص) 2021 .
21. عيسى سماعيل، دور الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016 – 2021).
22. فاتح أحمية ، تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2010-2014) ، مجلة الأبعاد الاقتصادية ، المجلد (06)، العدد (01) ، 2016 .
23. فهمية بلول ، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، (جبائيتك ومساهمته كنموذج)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، المجلد 17 العدد 2، السنة 2022 .
24. فوزا واضح ، القوانين والتشريعات المعتمدة لإصلاح قطاع الاتصالات الجزائري وتأثيرها على المنافسة بين مؤسساته مؤسسات خدمات الهاتف النقال نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان شريف الجلفة ، العدد التاسع .
25. فوزا واضح، العيد قريشي، تأثير شدة المنافسة في صناعة الهاتف النقال في الجزائر على التوجه الإستراتيجي لشركة موبيليس ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة ، المجلد 13 العدد 03 (2020) .
26. قويدر محمد الطيب، عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر دراسة حالة مديرية الضرائب بالوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد(06) العدد(01)، جوان 2021 .
27. كماش حسين ، بوخدوي لقمان، رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان "جبائيتك و مساهمته"، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث الاقتصادية ، المجلد 06، العدد 02 (2022) .
28. محمد الزيادات ، اتجاهات العاملين نحو إتصالات الأعمال في شركات الاتصال في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 18 (2017) .
29. ناصر مراد ، تشخيص جبائية المؤسسة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية ، المجلد 3، العدد 2، سنة 2014
30. نبيلة بوفولة ، تطور قطاع الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين(2006-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي ، المجلد 04، العدد 07 جوان 2019 .
31. الهاشمي بن واضح ، مساهمة قطاع خدمة الهاتف النقال في الناتج المحلي الإجمالي 2003/2014، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد (14) سنة 2015 .
32. وردة بالقاسم العياشي، أثر استثمار أموال الزكاة في التنمية مقارنة تاريخية لنظام الجبائية في العهد الأموي بالأندلس، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مصر ، المجلد (03) العدد (37) .
33. وليد عابي ، سراي صالح ، مومن سمير ، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة (1993-2017)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد(04) العدد(02) ديسمبر 2019 .
34. يوسف قاشي، و بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة). مجلة الأوراق الاقتصادية ، (ديسمبر 2019) .

4.الملتقيات العلمية

1. شلاي عبد القادر وآخرون مداخله بعنوان أثر الإصلاحات الجبائية على النظام الجبائي الجزائري ،الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات ، المنظم في جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة يومي 18-19أفريل 2018 .

قائمة المصادر والمراجع

2. لحسن مريم، مناع ريم، تقييم واقع قطاع الاتصال الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، يومي 23 و24 أبريل 2018.
- 5 القوانين والمراسيم والأوامر
1. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
2. الأمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد رقم 101 الصادرة في 19 ديسمبر 1975.
3. قانون الإجراءات الجبائية، تحديث 2023.
4. قانون الرسوم على رقم الأعمال، (تحديث 2023).
5. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (تحديث 2023).
6. قانون المالية التكميلي 2006. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47 الصادرة في 19 يوليو 2006.
7. قانون المالية التكميلي 2008. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 58 الصادرة في 24 يوليو 2008.
8. قانون المالية التكميلي 2015. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 40 الصادرة في 23 يوليو 2015.
9. قانون المالية 2017. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016.
10. قانون المالية 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76 الصادرة في 28 ديسمبر 2017.
11. قانون المالية 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83 الصادرة في 31 ديسمبر 2020.
12. قانون المالية 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 100 الصادرة في 30 ديسمبر 2021.
13. قانون المالية 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 89 الصادرة في 29 ديسمبر 2022.
14. قانون المالية 2024، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 86 الصادرة في 31 ديسمبر 2023.
15. القانون رقم 1504 المؤرخ في 01 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة في 10 فيفري 2015.
16. القانون رقم 1804 المؤرخ في 10 ماي سنة 2018، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية العدد 27، سنة 2018.
17. القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 5 جمادي الأولى عام 1421 الموافق 05 أوت 2000، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية عدد 48 الصادر في 6 أوت 2000.
18. القرار الوزاري مشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة وصلاحياتها والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، في 29 مارس 2009.
19. قرار مؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2017، الذي يحدد الحد الأدنى لرقم أعمال الشركات التي تندرج ضمن اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31 ديسمبر 2017، العدد 77.
20. المرسوم التنفيذي رقم 03-04 المؤرخ في 19/01/2003، المتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للخزينة وصلاحياتها وعملها والصادر في العدد 4 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2003/01/22.
21. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28/11/2007، الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية والصادر في العدد 75 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2007/12/02.
22. المرسوم تنفيذي رقم 05-174 المؤرخ في 9 ماي 2005، يتضمن الموافقة على رخصة إقامة شبكة عمومية للمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة في 11 ماي 2005.
- 6 التقارير
23. التقرير السنوي الصادر عن سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية في الجزائر، 2022.
24. معلومات مستخرجة من مديرية كبريات المؤسسات DGE.
25. التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري للسنوات (2013-2021).
26. التقارير السنوية للوزارة البريد والاتصالات الإلكترونية 2022.
27. Source: Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications, Rapport Annuel 2004, Alger.

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية

1. Abdallah Alaoui، la compétitivité internationale stratégie pour les entreprises françaises, édition Harmattan, paris، 2005.
2. BAL Aminata, Quelques réflexions sur l'administration électronique, Revue Française d'administration publique, Institut national du service public, n°110, 2004..
3. Freeman, R.L Fundamentals of telecommunications, John Wiley & Sons Inc 1999.
4. Mezouaghi Mihoub, Libéralisation des services de télécommunications au maghreb, transition institutionnelle et performances, Agence française de développement, n°23, Decembre 2005.

5. Michel Bouvier, M-CEclassn , J-P-Lassale, Finances Publiques, LGDJ Paris , 12edition ,2013.

المواقع الإلكترونية

1. <http://www.ooredoo.dz>
2. <http://www.ooredoo.dz/Ooredoo/Algerie/a-propos>
3. [https:// www.djezzy.dz](https://www.djezzy.dz).
4. <https://etisalatna.com>
5. <https://etisalatna.com>
6. <https://www.algeriatelecom.dz/ar/>
7. <https://www.mf.gov.dz/>.
8. <https://www.mobilis.dz>
9. <https://www.mpttn.gov.dz/ar>
10. <https://www.sesric.org>